
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كلية العلوم الاستراتيجية

قسم الدراسات الإقليمية والدولية



الأبعاد الاستراتيجية لتطوير العلاقات السعودية التركية

٢٠٠١م - ٢٠١٣م

إعـــــداد

بندر بن عبدالله ناصر التركي

المشرف

د. عصام بن فاعور ملكاوي

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم الإستراتيجية

الرياض

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م



كلية العلوم الاستراتيجية

نموذج رقم (١٨)

إجازة رسالة علمية في صيغتها النهائية

بعد اجراء التعديلات المطلوبة

الاسم: بندر بن عبدالله التركي **القسم**: الدراسات الإقليمية والدولية **الرقم الجامعي**: ٤٣١٠٥٠٢

الدرجة العلمية : (ماجستير في العلوم الإستراتيجية) التخصص : دراسات إقليمية ودولية

عنوان الرسالة: الأبعاد الإستراتيجية لتطوير العلاقات السعودية التركية.

تاريخ مناقشة الرسالة: ١٤٣٥/٤/١١هـ الموافق ٢٠١٤/٢/١١م.

بناء على توصية لجنة مناقشة الرسالة، وحيث أجريت التعديلات المطلوبة، فإن اللجنة توصي بإجازة الرسالة في صيغتها النهائية المرفقة كمتطلب تكميلي للحصول على درجة الماجستير.

والله الموفق ، ، ،

أعضاء لجنة المناقشة

المشــــــــرف: الاسم: د. عصام فاعور ملكاوي **التوقيع**:.................

المنــاقش الأول: الاسم: د. إبراهيم ميرغني محمد علي **التوقيع**:.................

المناقش الثاني: الاسم: د. عادل بن عبد الكريم العبد الكريم **التوقيع**:.................

عميد كلية العلوم الإستراتيجية

أ.د. عـزالـديـن عمـر مـوسـى

Web site: www.nauss.edu.sa :البوابة الالكترونية
E-Mail: info@nauss.edu.sa :البريد الالكتروني
P.O.Box: 6830 RIYADH 11452 KINGDOM OF SAUDI ARABIA
TEL.: 2463444 FAX: 2464713
ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢ المملكة العربية السعودية
الهاتف: ٢٤٦٣٤٤٤ الفاكس: ٢٤٦٤٧١٣

الرقم / / التاريخ / / ١٤هـ المرفقات:.................

كلية العلوم الاستراتيجية

قسم: الدراسات الإقليمية والدولية

مستخلص الدراسة

العنوان: الأبعاد الاستراتيجية لتطوير العلاقات السعودية التركية
إعـــداد الطالب: بندر بن عبد الله ناصر التركي.

المشرف العلمي: د. عصام بن فاعور ملكاوي.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **ما مدى نجاح وتطور العلاقات السعودية التركية المعاصرة في ضوء الأبعاد الاستراتيجية المشتركة بينهما؟**

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة للتعرُّف إلى أهم الأبعاد الاستراتيجية المعاصرة لتطوير العلاقة بين كلٍّ من السعودية وتركيا . وتقييم الواقع الحالي الذي يعكس تلك العلاقات على مستوى قضايا المنطقة، واستشراف مستقبل العلاقة بين السعودية وتركيا في ضوء المتغيرات الإقليمية.

مجتمع الدراسة: عينة من الدبلوماسيين، والباحثين، والمهتمين بالشأن السعودي – التركي.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدم الباحث الطريقة التاريخية، والطريقة الوصفية، وطريقة تحليل السيناريوهات، لفهم الجذور التاريخية للعلاقات بين الطرفين، وتوصيفها وتحليلها. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية؛ للاستفادة من وجهة نظر المختصين والمتابعين لهذا الملف، بالإضافة إلى أسلوب الملاحظة المباشرة من أجل وضع صورة كاملة لشكل العلاقات بين البلدين.

أهم النتائج:

١- أنَّ المملكة العربية السعودية تتمتع بعمق استراتيجي ديني، واقتصادي وجغرافي.

٢- أنَّ تركيا تمتلك عمقاً استراتيجياً كبيراً في الشرق.

٣- أنَّ الأساس الاستراتيجي في العلاقات السعودية التركية، يحدد المسار الذي ترغب فيه الدولتان السعودية وتركيا، في علاقاتهما الجيواستراتيجية المستقبلية.

أهم التوصيات:

١- استمرار تنشيط العلاقات السعودية التركية، ودعمها بالاجتماعات المتكررة، وبالاتفاقيات الثنائية، بهدف ضمان إرساء علاقات متميزة تكون قدوة لدول مجلس التعاون الخليجي.

٢- دفع العلاقات الاقتصادية بين تركيا والسعودية إلى مستويات عليا ، لأن إمكانيات تركيا الاقتصادية تلائم السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وتكون منفذاً للفوائض المالية الخليجية التي تبحث عن فرص استثمار آمنة.

٣- أن ترسم الدولتان السعودية وتركيا سياسة مشتركة لمواجهة السيناريو الإيراني القائم على استمرار تهديدات إيران للمنطقة، والعمل المشترك لبناء منظومة سياسية ودفاعية تعزز العلاقة البينية بين البلدين .

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University for Security Sciences



College of Strategic Sciences
Department : International and Regional Studies

Study Abstract

Study Title : Strategic Dimensions for the Development of Saudi-Turkish relations
Student : Bander Abdullah Nasser Al-Turki
Advisor : Dr. Isaam F. Malkawi
Study Problem: This study is based on answering the question: **What is the extend of success and development of the contemporary mutual relations between the Kingdom of Saudi Arabia and turkey?**

STUDY Objectives: This study aims to identify the most important contemporary strategic dimensions of the development of the relations between the kingdom of Saudi Arabia and Turkey together with the assessment of the current situation which reflects these relations on the level of the region's issues , It also explores the future of these relations between the two countries in the light of the regional variables.

Study Population: The study sample includes a number of diplomats, researchers, and those concerned with the Saudi – Turkish affairs.

Research Methodology and Tools : The researcher used the historical, descriptive , and analysis of the approach of future scenarios methods in order to understand the history of the relationship between the two countries as well as its characterization and analysis. Throughout this study, the researcher adopted the personal interview method, in order to take advantage of the viewpoint of specialists and observers concerned with this file in addition to the method of direct observation in order to develop a complete view of the relations between the two countries .

Main Results :
1. The Kingdom of Saudi Arabia has a deep religious, economic, and geographic strategy.
2. Turkey possesses a firm strategic hold in the East.
3. The strategic basis of the Saudi - Turkish relations determines the desired path by the two countries in their future geostrategic relations .

Main Recommendations :

1Importance of continual activation and support of the Saudi - Turkish relations, through repeated meetings , bilateral agreements , in order to ensure the establishment of distinguished relations to to provide a model for the Gulf Cooperation Council countries .

2. The need of Promoting economic relations between Turkey and Saudi Arabia to upper levels , because the Turkish economical abilities are suitable candidates for the Kingdom of Saudi Arabia and Gulf Cooperation Council countries providing an outlet for Gulf financial surpluses that look for safe investment opportunities .

3. The Kingdom of Saudi Arabia and Turkey should realize the importance of adoption of a joint policy to cope with Iran's threats in the region and working through together to build associated political and defensive system in order to enhance inter-relationships between the two countries .

الإهداء

الى والدتي أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية ،
والى اخواني د ناصر وعبدالرحمن ومحمد وماجد وأختي
الغالية ام سلطان وإلى زوجتي أم عبدالاله وأبنائي
عبدالاله وشادن وريم ورنا
أهديهم جميعاً هذا الجهد وأسأل الله ان ينفع به

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آلة وصحبه ومن سار على نهجه واستن بسنته الى يوم الدين وبعد:

بعد أن من الله تعالى علي بإنجاز هذه الدراسة وانطلاقاً من حديث ابو هريرة رضي الله عنه مرفوعا " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " رواه أحمد وأبو داوود والترمذي (المقدسي، د.ت، ص٣١٣)؛ أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى صاحب السمو الملكي الامير محمد بن نايف وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كما أتقدم بالعرفان والتقدير لجامعتنا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي شقت طريقاً صعباً حتى وصلت الى هذه المكانة العالية بين صروح العلم العالمية رئاسة وعمادة وأساتذة وإداريين ، وأخص بها سعادة رئيس الجامعة الدكتور جمعان رشيد بن رقوش .

والشكر موصول لكلية العلوم الاستراتيجية بأقسامها وعلى رأسهم سعادة الأستاذ الدكتور عز الدين عمر موسى وأساتذة الكلية الذين كان لهم فضل التدريس في مرحلة الماجستير .

كما أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور عصام بن فاعور ملكاوي لإشرافه على هذه الدراسة ومتابعته لها منذ الخطوات الأولى ، وعلى ما منحني من فكره الرشيد وبذل من جهده الكثير من صدر واسع ونصحه الصادق وتوجيهاته السديدة الذي كان له الفضل الكبير بعد الله في إخراج هذه الدراسة الى حيز النور بهذه الصورة أسأل الله أن يجزيه خير الجزاء .

كم أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الفضلاء : رئيس قسم الدراسات الأقليمية والدولية الدكتور ابراهيم ميرغني محمد علي الذي لم يألوا جهداً في توجيهي ومتابعة مسيرتي العلمية، ايضا لا أنسى الدكتور عبدالغفار عفيفي دويك الذي نهلنا من علمه وخبرته ، وكذلك الأستاذ امين جودة (أمين مكتبة) معهد الدراسات الدبلوماسية الذي ساعدني كثيرا في اختيار الكتب المناسبة ورتب لي مقابلات مع اساتذة السياسة في المعهد ، ولا أنسى الدكتور عبدالله هاجس الشمري الباحث في العلاقات الدولية الذي اعطاني كثيراً من وقته للاستفادة من خبرته في العلاقات الدولية وبالذات في العلاقات السعودية التركية .

ولا يفوتني أن اتقدم بالشكر والتقدير الى لجنة المحكمين الذين ساعدوا بآرائهم السديدة في إخراج الدراسة في أحسن صورة .

وأخيراً اتوجه بكل مشاعر الحب والعرفات لكل من ساعدني وقدم لي العون في إنجاز هذه الدراسة والوصول بها الى عالم الصفحة المقروء لعلها تعود بالنفع والفائدة على مؤسساتنا الأمنية ، وكذلك الى الأيدي الخفية التي أسهمت بشكل فعال في اتمام الدراسة ممن لا يتسع المجال لذكرهم ، اسأل الله أن يجازيهم خير الجزاء أنه سميع مجيب .

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأبعادها

- مقدمة الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- تساؤلات الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- حدود الدراسة.
- مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأبعادها

مقدمةالدراسة:

تلعب الأبعاد الاستراتيجية دوراً حاسماً في التوجُّه الحقيقي لتطوير العلاقات بين الدول، وهذا يتناغم مع معطيات الواقع وآفاق المستقبل، خاصة فيما يتعلق بالدول التي تجمعها روابط مشتركة.

ولمَّا كانت السعودية وتركيا دولتين تنتميان إلى هذا التصنيف من الدول؛ فلابد أن يكون لهذه الروابط المشتركة، والمصالح المتبادلة دور رئيسي في تطوير العلاقات بينهما، فواقع الحال يشير إلى عودة تركيا إلى الشرق في ظل حزب العدالة والتنمية، وتبنيها استراتيجية جديدة تجاه القضايا العربية، في الوقت الذي فترت فيه علاقتها بإسرائيل بعد حادثة أسطول الحرية، ووجدت في نفسها دولة إقليمية ذات تأثير محوري برهنت من خلاله، وبمناسبات عديدة، أنها جديرة بثقة العرب والمسلمين، وأنَّ مواقفها ذات مصداقية يُستدعى الاهتمام بها، والاقتراب منها، إضافة إلى مزايا اخرى تتمتع بها منها : الموقع الجيوستراتيجي، التاريخ، الدين، الثقافة؛ ممَّا جعل من واقع الحال هذا جاذباً لكثير من الدول العربية والإسلامية أن تتبنّى علاقات ارتباطية متينة معها، إضافة إلى آفاق المستقبل المشرق، والذي تشكّل تركيا فيه إضافة نوعية.

كل هذا ساعد في دفع المملكة العربية السعودية إلى تفعيل العلاقات مع تركيا، و شجَّعها للاقتراب منها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، في الوقت الذي قدَّمت فيه تركيا نفسها كقوة إقليمية غير منحازة، ووسيطاً نزيهاً لأطراف الصراع في الشرق الأوسط.

ولقد ساعد صعود حزب العدالة والتنمية الحاكم في عام (٢٠٠٢م) الحكومة التركية في لعب هذا الدور الحيوي في المنطقة، وهو الدور الذي بات ينطلق من

الشعور القوي بالتضامن مع العالمين العربي والإسلامي من جانب دولـــة يحمـــل الحزب الحاكم فيها توجهاً إسلامياً وتعاطفاً عربياً.

وإذا كان هذا هو موقف السعودية الإيجابي من التوجهات التركية المقبولة، فإنَّ هذا الموقف يتمثل أيضاً بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتـــوافر أيضـــاً الأبعاد التاريخية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية. الأمر الـــذي يبشِّر بترسيخ العلاقات مع تركيا، ويفتح المجال أمام العديد من المكاسب المتوقعة، والتي تترجمه الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين.

مرت العلاقة بين البلدين ما بين المدُّ والجزر إلى أن تولى حـــزب العدالـــة والتنمية رئاسة الحكومة التركية عام (٢٠٠٢م) وسقوط نظام صدام في العراق عام (٢٠٠٣م).

وكان من أهم سياسات حزب العدالة والتنميـــة توثيـــق العلاقـــات مـــع على كافة المستويات، وجاء التقارب في وجهات النظر بين البلدين نتيجة قناعـــات القيادة السعودية و القيادة التركية، وباعتبار أنَّ المملكة وتركيا هما أهـــم وأقـــوى دولتين في الشـــرق الأوســـط والعـــالم الإســـلامي، وخاصـــة أنـــه فـــي ظـــلِّ التصورالاستراتيجي المشترك لكلا الطرفين تبرز الحاجة إلـــى ضـــرورة تفعيـــل علاقات الدولتين وتطويرها. وحيث إنَّ التوجُّه التركي نحو تعزيز العلاقـــات مـــع المملكة والدول العربية لم يأتِ فقط نتيجة مصالح سياسية أواقتصـــادية، بـــل هـــو قناعات النخبة السياسية المعتدلة والمتدينة وشعورها بأنَّ مشروع اندماجها بالغرب والاتحاد الأوربي غير واردٍ في الوقت الحاضر لأسبابٍ حضارية، وخلفيات دينية تساعد في تسريع علاقاتها مع أوروبا المسيحية، وليس فقط العوامل السياســـية أو الاقتصادية؛ لأنَّ فكرة الاتحاد الأوربي هي محاولة الوصول لإحياء تقليـــد قـــديم متأصِّلٍ في الحضارة الغربية يستهدف استرداد مركز الحضارة المسيحية على يـــد أوروبا مرة أخرى، بل إنه حتى جزء من المجتمع العلماني فـــي تركيـــا رأى أنَّ

علاقات تركيا مع محيطها الإسلامي، ومــع جيرانهــا العــرب سياســياً وثقافيــاً واقتصادياً، و خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، هو السبيل الوحيد الضامن لتعزيز الموقف التفاوضي التركي مع الاتحاد الأوربي، بل وهناك من يرى أنه إذا استغلت تركيا جيدًا علاقاتها وإمكانات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ فإنها ستدخل الاتحاد الأوربي بشروطها هي، لا بشروط المجتمع الأوربي.

كما رأت المملكة العربية السعودية أنْ تُعزِّز العلاقــة مــع تركيــا وفــق التغيرات السياسية التي حدثت في المنطقة بعد أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١م) حين تزعزعت العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت مرحلة جديدة وهي مرحلة الحرب ضد الارهاب، بالإضافة إلى التحولات السياسية في المنطقــة العربية والثورات العربية؛ ممَّا حدى بالمملكة إلى ايجاد آليات تساعد في اســتقرار المنطقة، من خلال توثيق العلاقة مع تركيا، وكذلك طرح فكــرة انتقــال مجلــس التعاون الخليجي من تعاون إلى اتحاد، والذي أطلــق فكرتهــا خــادم الحــرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز .

لذا يتناول موضوع الدراسة كافة الأبعــاد الاســتراتيجية التــي مــن الممكــن – من خلالها – تطوير العلاقات بين الســعودية وتركيــا، لِمــا لموقــع كــلٍّ مــن السعودية وتركيا من أهمية علــى كافــة الأصــعدة، وهــذا بــلا شــك يعكــس التوجُّهــات الاســتراتيجية لكــلٍّ مــن الــدولتين، وهــي توجهــاتٌ ذات عُمــقٍ تاريخيويتميز موضوع البحث حــول عــددٍ مــن الأفكــار التــي ترســم أبعــاد العلاقة الاستراتيجية بين المملكــة العربيــة الســعودية وبــين تركيــا، وعلــى رأسها الموقع الجيوسياسي، والبعــد الــديني والتــاريخي لكــلا الــدولتين، ممَّــا يجعل هناك نوعــاً مــن التوافــق حــول الــرؤى السياســية علــى الصــعيدين الإقليمي والدولي، إضافة أيضاً إلى التعــاون الثنــائي فــي مختلــف القضــايا، وهذا التعاون يــنعكس مباشــرةً علــى ديناميكيــة وحيــاة الشــعبين الســعودي والتركي .

ويتناول هذا البحث كافــة الجوانــب الاســتراتيجية وتحليلهــا ومناقشــتها؛ مــن أجل إبراز الحلول المناسبة لمشكلة الدراســة مــن جهــة؛ ولكــي تنفــرد عــن غيرها من الدراسات الســابقة، خصوصــاً فيمــا يتعلــق بالبحــث فــي أحــدث المستجدات التي تتفاعل معها أبعــاد العلاقــات بــين الــدولتين، والعديــد مــن القضايا التي تؤثر بشكل عام على تلك العلاقات من جهــةٍ أخــرى، ومــن أهــم هذه القضايا:

١. القضية الفلسطينية.
٢. الأزمة السورية.
٣. الأمن الأقليمي.
٤. الأمن المائي.
٥. المشروع النووي الإيراني.

و باعتبار كلا البلدين من الأطــراف الإقليميــة الفاعلــة فــي المنطقــة، فهمــا تؤثران وتتأثران بأحداث المنطقة برمتهــا، وأيُّ حــلٍ لهــذه القضــايا لا بــدَّ أن يكون للدولتين منه نصيب. وبناءً عليه لابدَّ أن تكــون العلاقــات متميــزة بــين البلدين، من أجل مواكبة النظام العــالمي الجديــد، دون الالتفــات إلــى بعــض الثغرات التي كانت فيها العلاقات تصادمية طُويت صفحتها إلى الأبد.

من هذا المنطلق؛ تمَّ تقسيم الدراسة إلى خمسة فصــول رئيســة. ومــن جهــة أخرى فإنَّ الدراسة تهتم بإبراز التطــورات الجديــدة التــي تعكــس توجُّهــات السياسة التركية الحاليــة والمســتقبلية، وتقاربهــا مــع دول مجلــس التعــاون، وخاصة السياسة السعودية، تلك السياسة التــي تتمتَّــع بمصــداقية حقيقيــة فــي كافة الصعد، ومنها الإقليمية والدولية.

مشكلة الدراسة:

تبرزُ مشكلة الدراسة من خلال تحديد العقبات التي قــد تعتــرض مســيرة

العلاقة بين المملكة العربية السعودية وتركيا المعاصرة؛ وذلك بهدف الوصول إلى مرحلة عدم قراءة الماضي بسلبياته، والتوجُّه نحو قراءة الواقع بإيجابياته، والمستقبل باحتمالاته؛ من أجل ضمان علاقة استراتيجية فاعلة وحقيقية بين الدولتين.

إنَّ الأدبيات السابقة والمتوفرة حول طبيعة العلاقات بين البلدين لم يتوفر فيها رؤى استراتيجية لطبيعة العلاقات السعودية التركية، بل كانت دراسات وصفية لطبيعة العلاقات؛ ممَّا يبرز مكامن مشكلة الدراسة والمتعلقة بالأبعاد الاستراتيجية اللازمة لإقامة مثل هذه العلاقات، بالاضافة الى المتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وأثر الثورات العربية التي حدثت في عام (٢٠١٢م) على العلاقة بينهما. لذا يدور التساؤل الرئيسي للدراسة حول :

ما مدى نجاح وتطور العلاقة بين السعودية وتركيا المعاصرة، في ضوء الأبعاد الاستراتيجية المشتركة بينهما، والمتمثلة بالبعد السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والاجتماعي، والثقافي، والديني؟

ويتفرَّع عنه عدد من التساؤلات الفرعية، وهي:

١- ما أهم الأبعاد الاستراتيجية المعاصرة لتطوير العلاقة بين كل من السعودية وتركيا ؟

٢- ما مدى فاعلية جهود كل من السعودية وتركيا في حل قضايا المنطقة (منطقة الشرق الأوسط) ؟

٣- ما تقييم الواقع الحالي الذي يعكس تلك العلاقات على مستوى قضايا المنطقة؟

٤- ما مستقبل العلاقة بين السعودية وتركيا في ضوء المتغيرات الإقليمية؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- إبراز أهم الأبعاد الاستراتيجية المعاصرة لتطوير العلاقة بين كلٍّ من

السعودية وتركيا.

٢- قياس قدرة جهود كلٍّ من السعودية وتركيا في حل قضايا منطقة الشرق الأوسط.

٣- تقييم الواقع الحالي الذي يعكس تلك العلاقات على مستوى قضايا المنطقة.

٤- استشراف مستقبل العلاقة بين السعودية وتركيا في ضوء المتغيرات الاقليمية.

أهميةالدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من حيث الفوائد العلمية التي تحقّقها، وذلك من خلال التعرف إلى كافة الأدبيات التي تتناول تلك العلاقة، وتقديمها لجمهور القرَّاء والباحثين، بالإضافة إلى إثراء المكتبة الدبلوماسية بمرجع جديد يوثِّق هذه العلاقة ويؤرِّخ لها، حيث تبدأ من حيث انتهى الباحثون الآخرون، ولعلَّها تساهم من خلال نتائجها وتوصياتها في تطوير هذه العلاقة.

كما تسعى الدراسة من الناحية العملية إلى بيان طبيعة العلاقة المعاصرة بين السعودية وتركيا، وسُبل تطويرها لخدمة مصالح الدولتين في ظلِّ ما يشهده العالم اليوم، وذلك من خلال معالجتها لمختلف القضايا المشتركة التي تعتمد عليها نجاح العلاقة بينهما، وذلك بالكشف عن واقع الأبعاد الاستراتيجية لتلك العلاقة ومستجداتها المعاصرة، وما يعترضها من معوقات ومشكلات.

حدود الدراسة:

الحدودالمكانية:

المملكة العربية السعودية وتركيا.

الحدودالبشرية:

تضمُّ عينة من الدبلوماسيين، والباحثين، والمهتمين بالشأن السعودي – التركي.

الحدودالزمنية:

تقع الدراسة في الفترة بين عامي (٢٠٠١م و ٢٠١٣م) حيث بداية الـــنهج الجديد لتركيا وصولاً إلى الوقت الحالي.

الحدود الموضوعية:

الأبعاد الاستراتيجية لتطوير العلاقات السعودية التركية.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

١. المفاهيم الأساسية:

- **مفهوم الاستراتيجية:**

وتعني من الناحية الاصطلاحية: ما يجب القيام به في المستقبل؛ من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤســـــسة (البقاء و الاستمرار) بالنظـــر إلـــى التطـــورات البيئيـــــــــــة المســــــــــــتقبلية المرتقبـــــــــــة .(http://www.dr-al-adakee.com/vb/showthread.php?t=3310)

وأما من الناحية الإجرائية، فتعني رسم منهج أوطريقة تكون مدتها قصيرة، أو متوسطة، أو طويلة المدى يمكن من خلالها بلوغ الأهداف التي تنشـــد تحقيقهـــا الدولة، أو المنظمة مستقبلاً .

- **مفهوم الجيوستراتيجية :**

يعني من الناحية الاصطلاحية: (دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية) .

(http://www.alriyadh.com:8080/509799)

وأما من الناحية الإجرائية فيعني: تأثير المحيط الجغرافي للدولـــة علـــى الحيـــاة السياسية فيها داخليًا وخارجيًا.

- **مفهوم الجيوبولوتيكية:**

من الناحية الاصطلاحية تعني:" الدولة من وجهة النظر السياسية في إطار واقعهـــا الجغرافي، وترى أن تطور الدولة ونموها وارتقائها يرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامـــل

الجغرافيـــــة، مضـــــافا إليهـــــا فتراتهـــــا الماديـــــة والمعنويـــــة" (http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_453.html).

وأما من الناحية الإجرائية فتعني: دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعـــاد الجغرافية للدولة.

٢. المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث :

- **الإمبراطورية العثمانية:**

تعني من الناحية الاصطلاحية: الإمبراطورية التي بدأ تأسيسها منذ بدء حكم السلالة العثمانية في عام (١٢٩٩م) . . ثم بدأ الانكماش التدريجي لها فـــي عـــام (١٦٩٩م) وانتهى بالسقوط في عام(١٩٢٣م) (نوفل، ٢٠١٠، ص٤٤- ١٠٨).

وأما التعريف الإجرائي فهي الإمبراطورية التي تضمُّ بـــلادَ الأناضـــول التركية، وغالبية دول الشرق الأوسط باستثناء إيران. ولئن كانت السلطة العثمانية اسمية في حالاتٍ كثيرة، فإنَّ نفوذها في المدن الكبرى القريبة من الأناضول كـــان كبيراً. ولقد انحلت الإمبراطورية العثمانية مع نهاية الحـــرب العالميـــة الأولـــى، وظهرت جمهورية تركية جديدة بقيادات مختلفة، وبأيديولوجية شديدة الاختلاف.

- **الحيِّز الاستراتيجي التركي:**

يعني من الناحية الاصطلاحية: تركيـــا دولـــة كبيـــرة تشـــغل حيـِّــــزاً استراتيجياً مهماً، يطلُّ على رُقع جيوستراتيجية هامة، أوروبا، والبلقـــان، والبحـــر المتوسط، والعالم العربي من جهة، وروسيا، وآسيا الوسطى، ومنطقة القوقاز مـــن جهة ثانية، وهي تطلُّ على البحرين المتوسط والأسود، وتتحكم في بحـــر مرمـــرة (البسفور والدردنيل) (تركماني، ٢٠١٠، ص ٥٨).

وأما التعريف الإجرائي، فإنَّ تركيا تضمُّ الجزء أو الحيِّز الجغرافي الـــذي يشمل قسمين، أولهما آسيوي أكبر، وثانيهما أوروبي أصغر. وبصفة عامـــة فـــإنَّ الاستراتيجية التركية متشعبة الاتجاهات ومتكاملة، فمنها ما هو سياسي، ومنها مـــا

هو اقتصادي أو مالي، حيث إنَّ الاستراتيجية التركية تعني خطتي المرحلة الراهنة والمستقبلية لتحقيق الأهداف المنشودة .

- **تغريب تركيا:**

من الناحية الاصطلاحية يعني مفهوم تغريب تركيا: "هناك بعض القضــايا الصعبة على صعيد السياسة الخارجية في مجال التوجُّه التركــي نحــو حظيــرة الغرب، وفي الوقت ذاته باتت شؤون تركيا ومسائلها الداخلية تشكل عقبــة جديَّــة أمام تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا .. إلا أنَّ إدخــال تركيــا فــي حظيرة الغرب يقوم على التحــديث فــي الدرجــة الأولــى" (كرامــر، ٢٠٠١م، ص٣٩٧).

وأما التعريف الإجرائي لمصطلح تغريب تركيا، فيعني النظرة إلى الثقافــة الأوربية كنموذج ينبغي أن تحتذي تركيا به، وقطع علاقاتها بالدولة العثمانية.

الفصل الثاني

منهج الدراسة

- **المنظور:**

١.الأدبيات العلمية والدراسات السابقة وتقييمها.

٢.الرؤيةالاستراتيجية لموضوع البحث.

- **الإجراءات :**

١.الطرائق.

٢.الأساليب والأدوات.

الفصل الثاني

منهج الدراسة

المنظور:

إنَّ الدراسات التي تُعنى بالعلاقات السعودية التركية قليلة جداً، لكنَّ الباحث حاول الاستفادة من الدراسات العربية التي اهتمت بعلاقات تركيا مع الدول العربية، وذلك من ناحيتين مهمتين، أولهما الاستفادة من الجانب النظري لكل دراسة، حيث اطلع على الدراسات السابقة في هذا المجال، كما ركَّز على نتائجها وتوصياتها لتكون نقطة بداية له في هذه الدراسة، ومن ناحية أخرى فقد استفاد الباحث من المراجع التي تضمنتها تلك الدراسات؛ فعاد إليها ليستفيد منها وخاصة الفترة التاريخية التي شملتها حدود الدراسة الحالية..

- **الأدبيات العلمية والدراسات السابقة:**

١. الدراسات التي تتحدث عن العلاقات السعودية التركية:

ورقة بحث للشمري (٢٠١١م) بعنوان "جهود المملكة العربية السعودية في خدمة الطائفة (التركية المسلمة) في شمال قبرص" المؤتمر العالمي الأول عن جهود السعودية في خدمة القضايا الاسلامية.

بدأ الباحث دراسته بالحديث عن مكانة المملكة العربية السعودية ودورها الإقليمي، ودورها الداعم للطائفة التركية في قبرص. ومن خلال ذلك قسَّم الباحث دراسته وفق مخطط يشتمل على مقدمة تاريخية، وأربعة مباحث، وخاتمة. تناول في المبحث الأول قبرص، وفي الثاني المملكة العربية السعودية، وفي الثالث دعم المملكة للطائفة التركية المسلمة، وذلك من خلال المنظمات والصندوق السعودي للتنمية، وكافة أشكال الدعم، بينما تناول في المبحث الرابع دعم المملكة للطائفة (التركية المسلمة) في شمال قبرص وعلى العلاقات السعودية – التركية.

وتوصَّل الباحث- من خلال اعتماده على المشهد التاريخي والسياسي

الإقليمي والدولي – إلى استعراض أسباب نشوء الأزمة القبرصية، والتي تفاعلت معها دول العالم من التأثر والتأثير. وتوصَّل الباحث أيضاً إلى أنَّ حدث الأزمة القبرصية مرتبطٌ بعوامل جغرافية سياسية تجاذبت العديد من السلوكيات السياسية في ظرف دولي مختلف.

أما نقاط الاتفاق بين الدراسة السابقة وموضوع البحث، فهي تتمثل في التعاون السعودي التركي، من خلال الجانبين السياسي والاقتصادي.

وتتمثل نقاط الاختلاف بين موضوع البحث ودراسة (الشمري) في أنَّ الأخير في دراسته تحدَّث عن العلاقة بين السعودية وتركيا من خلال الأزمة القبرصية، بينما موضوع الدراسة الحالية الي يُعدُّها الباحث تناول العلاقة بين الدولتين المذكورتين، من خلال كافة الأبعاد الاستراتيجية التي تشكل العلاقة المحورية بين السعودية وتركيا.

٢. الدراسات التي تتحدث عن العلاقات الخليجية التركية:

أولاً – **دراسة السبعاوي، والنعيمي (٢٠٠٠م) بعنوان "العلاقات الخليجية – التركية "مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية".**

تناول الباحثان بعد المقدمة الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي وتركيا وميادين تلك العلاقات، وقد حدَّدا قيود السياسة التركية في الخليج العربي.

وأوضح الباحثان في دراستهما منطلقين أساسيين، هما:

١-أن تركيا تسعى إلى تعزيز علاقاتها الخليجية؛ وذلك بتحييد العوامل والمسارات الإقليمية حالياً ومستقبلاً، ومحاولة تحويل المعطيات الدولية لصالح تعزيز هذه العلاقات.

٢-أنَّ دول الخليج العربي لن تعمل على استبدال إقامة علاقات مميزة بتركيا بالمعطيات العربية والدولية القائمة على حساب تلك المعطيات، وعلى ألا يترتب على الاعتبارات الاقتصادية في هذه العلاقات أي نتائج أخرى يمكن

أن تزيد من هواجسها الأمنية، ولاسيما بعد سلسلة الاتفاقيات التركية – الإسرائيلية الأخيرة.

وقد توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الأساسية التالية:

١-أنَّ التوجُّه التركي نحو الغرب هويَّة وثقافة وسياسية وأمناً... لم يعمل على الإلغاء الرسمي والفعلي لارتباطات تركيا الجغرافية والاقتصادية.

٢-عدم استطاعة تركيا حالياً أو مستقبلاً أن تتناقض مع مراكز القوى الدولية.

٣-أنَّ علاقات تركيا الاقتصادية بدول الخليج العربي هي علاقات طبيعية.

٤-أنَّ الغرب يريد لتركيا أن تكون ضمن مجال السيطرة على الأقل في الجوانب الأمنية والعسكرية.

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية:

في عنوان هذه الدراسة من حيث العلاقات الخليجية – التركية لأنَّ العلاقات السعودية – التركية جزء منها.

وتختلف الدراستان:

في كون الدراسة الحالية تعتبر العلاقات الخليجية التركية جزءاً من الأبعاد الاستراتيجية للعلاقة بين السعودية وتركيا المعاصرة.

ثانياً – ورقة بحث عزباوي (٢٠٠٨م) بعنوان العلاقات التركية – العربية فرص للتقارب التركي – الخليجي.

تناول الباحث بعد مقدمته إطلالة على العلاقات التركية – العربية بين الحاضر والماضي، من حيث البعد الثقافي، والبعد السياسي الاستراتيجي مع الدول العربية.

إضافة إلى ذلك استعرض الباحث المحدِّدات الاستراتيجية في العلاقات الخليجية – التركية، والمحدِّدات الاقتصادية؛ لِما لها من أهمية كبيرة في العلاقات الخليجية التركية.

وقد اهتمَّ الباحث بالدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في منطقة الخليج، سواء من الناحية السياسية، أو من النواحي المالية والاقتصـــادية والتجاريـــة، وتوقيـــع الاتفاقيات، وغيرها .

لقد استنتج الباحث أنَّ الصيغة الاقتصادية والتجارية هي الأداة الرئيسة التي تعود بتركيا للمنطقة بعدما ابتعدت عنها، واستنتج أيضاً أن الأتـــراك يـــدركون أن إمكانياتهم الاقتصادية تلائم المنطقة أكثر من غيرها، في المقابل فإمكانيات تركيـــا الاقتصادية قد تكون منفذاً للفوائض المالية الخليجية التي تبحث عن فرص استثمار آمنة.

إنَّ نقاط الاتفاق بين الدراسة السابقة وموضوع البحـــث تتمثـــل فـــي أن موضوع البحث تناول العلاقة بين السعودية وتركيا بخصوصية منفردة، والدراسة السابقة تتناول هذه العلاقة من خلال التقارب التركي – الخليجي على وجه العموم.

وأما نقاط الخلاف بين الدراسة السابقة وموضوع البحث؛ فالدراسة السابقة تركّز على بعض الأبعاد الاستراتيجية بين دول منطقة الخليج العربية وتركيا. بينما موضوع البحث يتناول عدداً أكبر من الأبعاد الاستراتيجية بين السعودية وتركيـــا، من خلال النواحي السياسية، والاقتصادية، والثقافيـــة، والاســـتثمارات التجاريـــة، والعمالة؛ ممَّا يعكس أهمية موضوع البحث الحالي.

٣. الدراسات التي تتحدث عن العلاقات العربية التركية:

دراسة الكيلاني (١٩٩٦م) بعنوان "تركيا والعرب" دراسة في العلاقات العربية – التركية مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

قام الباحث بتقسيم دراسته إلى عددٍ من المحاور تنـــاول فيهـــا – بعـــرضٍ موجز– العلاقات العربية – التركية بأسلوبٍ تاريخي، وتحدَّث عن نشوء الـــدول في المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، والعوامل المؤسِّـــــسة للعلاقـــات، ومراحل تطورها، وموقعها في دوائر السياسة التركيـــة، ولأنَّ بعـــض القضـــايا

الخاصة بأحد الطرفين لابد أن تؤثر بشكل ما في الطرف الآخر، فقد تناول الباحث أهمَّ هذه القضايا كنماذج للتأثير والتأثر، إضافة إلى قضايا مشتركة بين الطـــرفين معاً.

وتنتهي الدراسة باستخلاص بعض الخطـــوط العامـــة لحـــال العلاقـــات واستشراف مستقبلها.

لقد استخلص الباحث الآتي:

١-تبلغ العلاقة العربية – التركية من العمر حوالي اثني عشر قرناً.

٢-مع انهيار الدولة العثمانية وإعلان الجمهورية كانت بداية الانفصـــال بـــين أمتين كانتا في إطار دولة واحدة (الأمتان التركية والعربية).

٣-أنَّ تركيا دولة واحدة تضمُّ أمة واحدة في وطن واحد، أما العرب فموطنهم مجزأ.

٤-أنَّ العودة إلى أساس تاريخي يجمع بين العرب والأتراك ليست هي الطرح المناسب.

٥-تركيا غير راغبة في الوقت الراهن في الوصول إلى حل نهـــائي لاقتســـام مياه النهرين: دجلة والفرات قسمة عادلة مع سوريا والعراق.

٦-للعرب مصالح أمنية فيما وراء حدودهم مع تركيا، وتركيا لها مصالح أمنية عبر حدودها مع البلاد العربية (سوريا والعراق).

٧-تأثير العلاقات بين تركيا وإسرائيل على الأمن القومي العربي.

٨-احتمال توسع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ضئيلة.

٩-تسوية المشكلات العربية – التركية تسلك طريق التدرُّج في الحل.

أوجه الاتفاق بين الدارسة الحالية وموضوع البحث:

فهو في تقييم العلاقات بين العرب و الأتراك، وهو جـــزءٌ لا يتجـــزأ مـــن الدراستين.

وأما أوجه الخلاف فيكمن في أن:

تطورات إيجابية عديدة قد طرأت على العلاقات العربية والتركية، وخاصة في ضوء تدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية، وهو ما جاء موضوع البحث على ذكره وتوضيحه.

٤. الدراسات التي تتحدث عن مستقبل تركيا والعلاقات الدولية:

أولاً – دراسة أراس (٢٠١٠م) حول "تركية الجديدة: حقبة أحمد داود أوغلو" مجلة شؤون الأوسط مركز الدراسات الأستراتيجية العدد (١٣٥).

قدَّم الباحث نبذة عن أحمد داود أوغلو، على اعتباره مهندس السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، خصوصاً وأنَّ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قد عيَّن أوغلو وزيراً للخارجية التركية في عام (٢٠٠٣م).

وقد أوضحت الدراسة مساهمة أوغلو في الآتي :

١-ترسيخ معالم ورؤية وأسلوب خط السياسة الخارجية الجديد والإطار العام لمتابعتها.

٢-تحسين العلاقة بدول الجوار لتركيا.

٣-تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي.

٤-تطوير السياسة الخارجية على قاعدة تصور جغرافي جديد، من خلال العمل على وضع حدٍّ لسياسة استعداء البلدان المجاورة لتركيا.

٥-تحديد العمق الاستراتيجي لتركيا في سياستها الخارجية عبر حدود البلاد.

٦-بروز مناخ داخلي أكثر أمناً يتفاعل في شكل متبادل مع خط سياسي خارجي أكثر ثقة بالنفس.

٧-جعل تركيا مركزاً رمزياً يدعم ويؤلف بين الحضارات، وليست فقط مركزاً يجمع بين القارات فحسب.

لقد استطاع الباحث أن يستنتج أن تركيا برزت كلاعب مؤثر في جغرافية تمتد من أفريقيا إلى الشرق الأقصى، وبناء مقاربة شاملة لبناء السلام والأمن، من خلال السياسة التركية الخارجية الجديدة. وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الجديدة لتركيا، بعكس ما كانت ترتيبات تلك السياسة في السابق.

ويتضمن الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة في نقطة مهمة، وهي توجُّه الدراسة السابقة إلى تحديد معالم السياسة الخارجية التركية الجديدة على يد أوغلو، وهو ما يتطرق إليه موضوع البحث.

أما نقاط الخلاف فتتمثل في :

انفراد الدراسة السابقة في الحديث عن السياسة الخارجية التركية، بينما موضوع البحث تتناول ذلك كجزء موضوعها الذي يشتمل على كافة الأبعاد الاقتصادية، والثقافية، والدينية، والتجارية؛ إضافة إلى العلاقات السياسية التي لعب فيها أوغلو دوراً مهماً وبارزاً لتوثيق العلاقات السعودية – التركية.

ثانياً: دراسة حسن (٢٠٠٦م) بعنوان "تركيا البحث عن مستقبل" الدار المصرية اللبنانية.

قسَّم الباحث دراسته إلى سبعة أبواب رئيسة، بدأ بمقدمة تناولت مشروع القيام بدراسة علمية عن تركيا، و قد انتهج الطريقتين التاريخية والوصفية، حيث اتبع في الطريقة الأولى أسلوب العرض التاريخي وفق التسلسل الزمني، فجاءت الأبواب عبر الآتي:

١- من الإمبراطورية .. إلى الجمهورية.

٢- الجمهورية والإسلام.

٣- التحولات والمعادلات .. الجديدة.

٤- حصاد التسعينات.

٥- تركيا وأوروبا .. أسئلة حول الهوية، والديمقراطية .. والمصير.

٦- الصداقة الاستراتيجية .. والشكوك .. ومعضلة الأمن.. بين تركيا وأمريكا.

٧- ملاحظات في السياسة التركية .

واتبع الباحث الطريقة الوصفية لوصف جميع التحولات الجديدة التي تعرّضت لها تركيا، وجعلتها تعدّل من سياساتها الخارجية، وتضمَّنت الدراسة السابقة نقاط اتفاق مع موضوع البحث، وذلك وفق الأبواب الرئيسة التي استعرضتها الدراسة السابقة المذكورة، وتضمَّنت الدراسة نقاط خلاف، حيث توجَّه موضوع البحث إلى التركيز على العلاقة بين السعودية وتركيا المعاصرة، جاعلاً منها علاقة ذات أبعاد استراتيجية.

إنَّ أهم نقاط الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة، هي:

- الحديث عن تركيا المعاصرة.
- التركيز على الجانب الاستراتيجي.
- التحولات الجذرية في سياسات تركيا المعاصرة.

وأما نقاط الخلاف، فتتمثل في الآتي:

- الدراسة الحالية تتناول خصوصية العلاقة ذات الأبعاد بين السعودية وتركيا المعاصرة.
- الدراسة السابقة تناولت العهود التي مرت بها تركيا الماضي، وعلاقتها مع الغرب الأوروبي وأمريكا في العصر الحالي.

ثالثاً - دراسة محمود (٢٠٠٨م)بعنوان "تركيا في السياق العالمي والأوروبي".

وهي دراسة تحليلية للتأثيرات العالمية والإقليمية، حيث بدأها الباحث بتمهيدٍ عن موقع تركيا الجيوبولتيكي؛ الأمر الذي جعلتها تلعب دوراً جوهرياً ومؤثراً في السياسات العالمية، وفي الإطار الإقليمي.

لقد تناول الباحث عدداً من المحاور في دراسته، وهي:

١-تركيا والتحولات العالمية: حيث تحدَّث الباحث عن طبيعة النظام الدولي

الراهن وتطوره.

٢-تركيا وجوارها الأوروبي: استعراض مسيرة الوحدة الأوروبية.

٣-تركيا والعلاقات الأوروبية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

وقد استنتج الباحث، الآتي:

١-العلاقات التركية – الغربية شهدت حالات من المدِّ والجزر، منذ الحرب الباردة وحتى الآن.

٢-اندماج تركيا في إطار المشروعات الأمريكية، مثل خطة مارشال، وحلف شمالي الأطلنطي (الناتو).

٣-ازدياد أهمية تركيا في الاستراتيجية الأمريكية.

نقاط الاتفاق بين الدراسة الحالية وموضوع البحث:

تكمن في كون الدراستين تهتمان بدور تركيا في المجالين العالمي، والأوربي، إضافة إلى المجال الإقليمي والمحلي.

أما نقاط الاختلاف:

فتتمثل في أنَّ الدراسة السابقة تخصَّصت في الشأن التركي والعالمي والأوروبي، بينما يتناول موضوع البحث الأبعاد الاستراتيجية في العلاقة بين السعودية وتركيا في إطار إقليمي أكثر منه عالمي.

رابعاً – دراسة محمد ، سليم (٢٠٠٤م) بعنوان"العلاقات التركية–الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة" مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

بدأ الباحثان دراستهما بمقدمة عامة توضح ارتباط تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بشبكة من العلاقات المختلفة ذات المضامين التعاونية والطبيعية السياسية والأمنية، والروابط الاقتصادية.

إنَّ محاور الدراسة التي قدمها الباحثان المذكوران تتمثل في الآتي:

١-نشأة وتطور العلاقات التركية – الأمريكية ومرتكزاتها.

٢-الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٣-الأهمية الاستراتيجية لتركيا ودورها في الشرق الأوسط.

أما استنتاجات الدراسة، فتتمثل في الآتي:

١-تركيز تركيا على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٢-استمرار تركيا في سعيها للعب دور سياسي – أمني، وآخر اقتصادي في المنطقة.

٣-اندفاع تركيا لتأييد السياسات الأمريكية.

٤-سعي تركي إلى توظيف إمكانياتها الاقتصادية لأداء دور أكثر فاعلية.

٥-إنَّ عوامل القوة التركية الفكرية والمادية بدأت تخضع لإعادة صياغة على أسسٍ علمية حديثة.

٦-أنَّ كلاً من الكيان الإسرائيلي وتركيا تنظران إلى التحالف القائم بينهما، باعتباره ركناً ثابتاً في استراتيجيتهما السياسية والعسكرية على الصعيد الإقليمي.

نقاط الاتفاق بين الدراستين السابقة والدراسة الحالية:

أنَّ الدراستين تتناولان الجانب الاستراتيجي ذي الأبعاد المتعددة.

ونقاط الخلاف بين الدراستين تتمثل في:

أنَّ الدراسة السابقة تتناول الجانب الدولي – بينما الدراسة الحالية تتناول الجانب الإقليمي فقط.

الرؤية الاستراتيجية لموضوع البحث:

في ظلِّ الأحداث والتغيُّرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتقنية، والثقافية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، كان من الضروري أن تسعى المملكة العربية السعودية بشكلٍ متواصل – وبحكم مكانتها الدولية – إلى عقد

تحالفات جديدة تخدم مصالحها في المنطقة ؛ لذا يرى الباحث أنه من الضرورة أن تنمِّي المملكة علاقاتها مع تركيا اعتماداً على ما بينهما من نقاط الاتفاق، وأن تحرص على تعزيز المصالح المشتركة بين البلدين، باعتبارها المعيار الطبيعي لتعزيز هذا التقارب، ومن خلال علاقتها بتركيا كدولة إسلامية أولاً، وكدولة فيها مقومات الصداقة ثانياً ؛ ويرى الباحث أنه يجب على المملكة العربية السعودية وضع مشروع مشترك مع تركيا لمواجهة المشاريع التي تهدِّد مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال هذا المشروع يتم رسم الرؤيا الاستراتيجية المستقبلية لأبعاد العلاقة بينها وبين تركيا، في ظلِّ ما تعيشه المنطقة من تغيراتٍ متسارعة، تستدعي هذا العمل المستقبلي في صياغة استراتيجية المقاربة بين المملكة العربية السعودية وتركيا في شتى المجالات، وتكون هذه الاستراتيجية خادمة لمصالح البلدين، ومن هنا سيسعى الباحث لتحقيق رؤيته في كتابة هذا البحث إلى توسيع دائرة الضوء في هذه العلاقة بين البلدين، كما سيوضِّح – من خلال استشراف مستقبل هذه العلاقة – الأهمية الاستراتيجية لتطوير العلاقات بين البلدين.

الإجراءات:

سوف يستخدم الباحث في هذه الدراسة الطريقة التاريخية والطريقة الوصفية، وطريقة السيناريوهات المستقبلية، ومن الممكن أن يستخدم الباحث أي طريقة، أو أداة يراها مناسبة، أو قد يحتاجها في هذه الدراسة.

- **الطرائق المستخدمة في الدراسة:**

١. الطريقة التاريخية:

تتناول التسلسل الزمني في العلاقات العربية – التركية عامة، والعلاقات السعودية – التركية خاصة، وهو مايخدم أغراض البحث في الكشف عن الأبعاد الاستراتيجية في العلاقة بين السعودية وتركيا منذ بداية الدولة السعودية الثالثة

وتطورها مع الدولة الأتاتوركية، وهذه الطريقة مهمة جداً؛ لأنها ستعطينا خلفية تاريخية عن العلاقات بين البلدين، ولاسيما في بداية البحث.

٢. الطريقة الوصفية :

تصف طبيعة العلاقة بين السعودية وتركيا، من جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، وطبيعة التبادل التجاري والاستثمار المالي، واستخدام العمالة التركية في السوق السعودية ووصف التوجهات التي يبديها الطرفان السعودي والتركي في مجال التعاون. وتعتبر طريقة مهمة في البحث؛ نظراً لتسليط الضوء على الواقع المعاصر للعلاقات بين البلدين.

٣. طريقة السيناريوهات :

يقوم الباحث بتطبيق نوعين من السيناريوهات الخمس، وهما سيناريو خال من المفاجآت، وسيناريو متفائل، وكيفية تأثيرها على العلاقة بين البلدين.

١. السيناريو الأول : خالٍ من المفاجآت (استمرار العلاقات بين البلدين على ما هي عليه في الوقت الراهن مع وجود مشاكل في المنطقة ، ومنهاتهديدات إيران للمنطقة، ولعلَّ اختيار إيران هنا لما تقوم به من دور في تهديد أمن المنطقة، ولاسيما التهديد لدول الخليج ومحاولة زعزعة الأمن، بالإضافة إلى عددٍ من التأثيرات سوف نتطرق لها لاحقاً).

٢. السيناريو الثاني : متفائل (أن يكون هناك تطور في العلاقات السعودية التركية، بالإضافه إلى عددٍ من الأحداث سوف نتطرق لها أثناء تدوال الباحث لموضوع السيناريوهات).

وسوف يقوم الباحث بوضع عدة عوامل مؤثره في صياغة السيناريوهات المستقبلية وتأثيرها على العلاقات بين البلدين، والتي سوف تساعد في تصور تلك السيناريوهات.

ودون شك تعتبر طريقة السيناريوهات طريقة مبنية على التحليل الذي يقوم علـــى توقعات ناتجة عن معطيات يقوم الباحث من خلالها برسم ذلك السيناريو.

- **الأساليب والأدوات:**

سوف يستخدم الباحث في هذه الدراسة أساليب منها المقابلات الشخصية، وكذلك الملاحظة المباشرة لمعرفة مدى مستوى العلاقات السعودية – التركية وأبعادها من كافة الجوانب، وطرق التعرف عليها، وأساليب تقويتها وتطويرها.

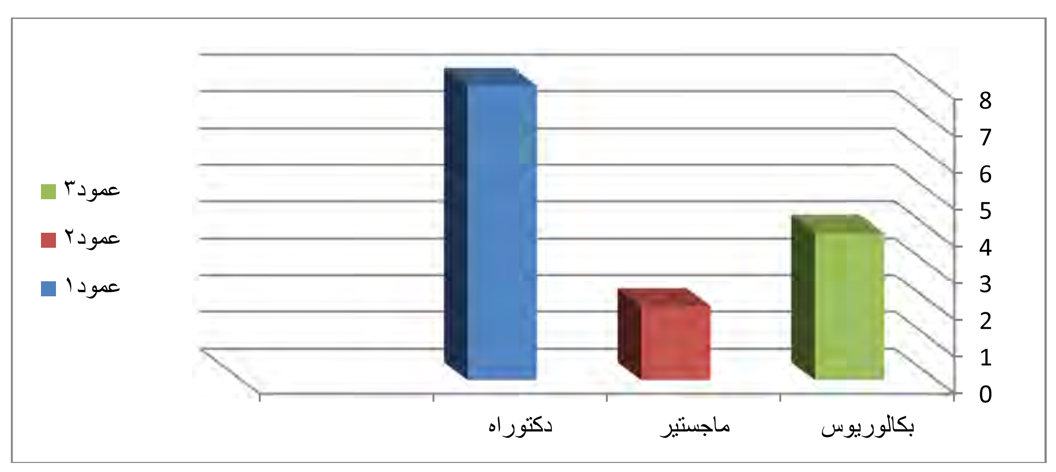
حيث تخدم هذه الطريقة موضوع البحث، بما تستشهد به من أحداث ومواقف توضِّح حجم وطبيعة العلاقات بين البلدين على ضوء الواقع المعاصر، سواء من خلال المقابلات الشخصية مع عينة ذات أهمية من المعنيين بموضوع البحث، أو من خلال الملاحظة المباشرة لكثير من الأحداث والوقائع التي جرت بين المملكة وتركيا، وتداعيات تلك الأحداث على تشكيل طبيعة العلاقات بينهما.

١.المقابلة الشخصية :

وتستند أدوات البحث بصورة رئيسة إلى (المقابلة) يتم إعدادها وتوزيعهـــا على بعض القائمين على طبيعة العلاقـــات الثنائيـــة مـــن مســـؤولين، وبـــاحثين، ودبلوماسيين من البلدين، يساعد في معرفة تلك الأبعاد؛ من أجل وضــــع الحلـــول المناسبة للرقي بالعلاقة بين البلدين، وذلك بطرح عدد من الأسئلة والاستفسارات ، وهذا الأسلوب يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة، وقد استهدف الباحـــث (٢٠) شخصًا من الدبلوماسيين والخبراء والأكاديميين بمنطقة الرياض ، ولـــم يســـتجب للمقابلة سوى (١٤) فردًا، وقد قام الباحث بعمل جداول تبين هذه الأرقام وتحليلاتها حسب الأشكال المرفقة، ولعل من المفيد الإشارة الى المستوى العلمي لمن جـــرت مقابلتهم، ويمثلها الشكل التالي :

الشكل رقم (١)

يوضِّح المستوى العلمي لمن جرت مقابلتهم



المصدر: الشكل من عمل الباحث

ويتضح من الشكل أعلاه أن (٨) من أفراد الدراسة ويمثلون ما نسبته (٥٧ %) من عدد إجمالي عدد المتحاورين مستواهم التعليمي دكتوراه في حين (٢) من المحاورين مستواهم التعليمي ماجستير أي بنسبة (١٤%) وعدد (٤) أفراد مستواهم العلمي بكالوريوس ويمثلون نسبة (٢٨.٦%).

ويلاحظ أن المحاورين يختلفون حسب طبيعة أعمالهم، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١)

جدول يوضِّح طبيعة عمل المقابلين

عسكري	مدني	متعاقد	المجموع
١	٨	٥	١٤

المصدر: الجدول من عمل الباحث

جدول رقم (٢)

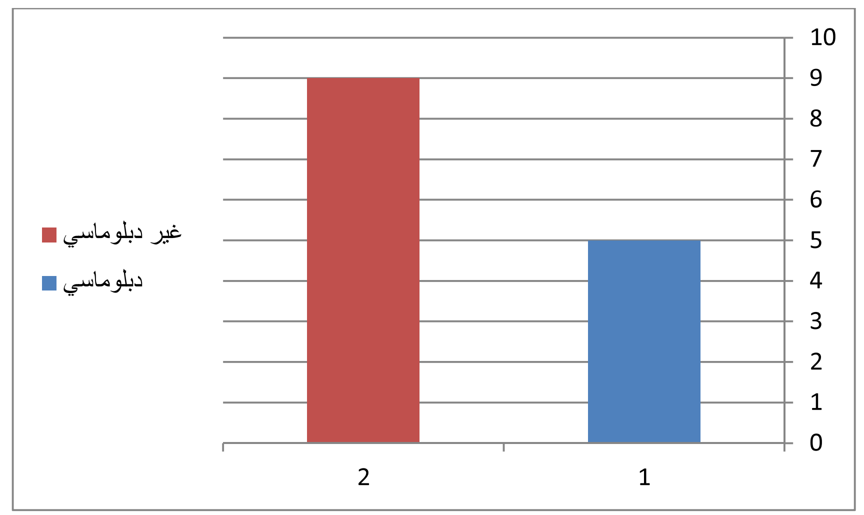
جدول يبين سنوات الخبرة للمقابلين

من ١٥ سنة فأكثر	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات
١١	٢	١

المصدر: الجدول من عمل الباحث

الشكل رقم (٢)

الشكل يوضِّح نوع الوظيفة للمقابلين



المصدر: الشكل من عمل الباحث

وقد اختار الباحث الأسئلة المفتوحة، وذلك لتمكين الأشـــخاص المعنيـــين بالمحاورة من طرح آرائهم، والاستفادة من أكبر قدر من المعلومات لديهم، وسعى الباحث إلى المقابلة الشخصية في المحاورة؛ ليتفاعل المحاوَر مع المحاوِر، ثم قام الباحث بتحليل ما قيل في المحاورات لقياس مـــدى التطـــابق والاخـــتلاف بـــين المحاورين، وتوظيفها لمصلحة البحث، من خلال محاور محددة.

لقد استطاع الباحث تفريغ جميع معلومات المحاورين، وجاءت خلاصـــتها في رصد معلوماتهم وآرائهم في الفصل الخامس.

٢.الملاحظة المباشرة:

وتعني المشاهدة والمراقبة الدقيقــة لســلوك او ظــاهرة معينــة وتســجل الملاحظات حولها أولاً بأول (الفروان ، ٢٠٠٩م ، ص ٢٧) وفي هــذه الدراســة كان لمتابعة القنوات الفضائية والصحف ، والتي يمكن من خلالها الوصــول الــى صيغة واضحة، يستطيع الباحث وضع صورة كاملة لشكل العلاقات بين البلــدين، وما الحلقات الأضعف التي تساعد – في حال معرفتها – علــى وضــع الحلــول المناسبة، وتخطي العقبات التي تواجه القضايا بين البلدين.

الفصل الثالث

طبيعة العلاقات بين السعــودية وتركيا

- المقدمة.
- تطور العلاقات بين المملكة وتركيا.
- التقارب السعودي – التركي وضروراته.
- الدبلوماسية السعودية وموقفها من العلاقة التركية الإسرائيلية.
- المقاربة التركية للشرق الأوسط.

الفصل الثالث

طبيعة العلاقات بين السعودية وتركيا

تطور العلاقات بين المملكة وتركيا

مقدمة

تعود العلاقات بين السعودية وتركيا إلى تاريخ بعيد، حيث كانت الإمبراطورية العثمانية تبسط نفوذها على إقليم الحجاز، ونجد، وعسير، وجزء من إمارات ومشايخ ساحل عمان، والخليج العربي، والتي أصبحت تشكّل الآن دول مجلس التعاون، ولقد استندت تلك الإمبراطورية في تمدُّدها إلى رابطة العقيدة الإسلامية التي ضمَّت عرباً، وكرداً، وأتراكاً، وقوميات أخرى (الحجري، ٢٠٠٩م، ص٩).

تمدَّدت الإمبراطورية العثمانية جغرافياً وبشرياً حتى غدت إمبراطورية عُظمى بكل ما تعنيه هذه التسمية، إلا أنَّ العهد العثماني كان ولا يزال أكثر العهود جدلاً بين المؤرخين والكتّاب، خصوصاً وأنَّ الدولة العثمانية كانت من أكثر الدول الإسلامية التي عمَّرت، ومن الدول التي غطَّت مساحة جغرافية واسعة، واستطاع الحكم العثماني من خلال سيطرته على البلدان العربية أن يشكّل كياناً واحداً على امتداد أربعة قرون،إلا إنها قلَّلت من الاهتمام بالأراضي العربية التي تفشَّى الفساد والرشوة فيها؛ ممَّا أدى إلى خلل الإدارة العثمانية" (أوغلو، وأبو العزيز، ب.ت، ص١٣٧) الأمر الذي قاد إلى انتشار موجة عارمة من العداء، خصوصاً في المناطق الفقيرة، وفي النهاية سقطت الدولة العثمانية في عام (١٩٢٣ م) وتحولت إلى جمهورية، حيث توالت عليها الحكومات، وكانت العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية علاقات مدٍّ وجزر، ويمكن الحديث عن العلاقة بين الدولتين

كالآتي:

١. المرحلة الأولى:

منذ قيام الدولة السعودية الأولى "وعقب اتفاق الدرعية بين الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١٥٧هـ / ١٧٤٤ م)، بدأ يسود عهد من الاستقرار وباتت الدرعية ذات مركزيَّة بين بلدان نجد على وجه الخصوص" (العويضي، ١٣١٩-١٤١٩هـ، ص١٦)، وكانت العلاقات بين البلدين – وقتذاك – ليست على ما يرام، بل كان كثيراً ما تتسم بالعداء المباشر، والصراع في بعض مناطق جزيرة العرب، وخصوصاً في الأحساء والحجاز، حيث سيطرت الدولة العثمانية على معظم أجزاء جزيرة العرب، باستثناء إقليم نجد.

وبذلك بدأت شخصية الدولة السعودية تتبلور مع مرور الوقت ، وتتضح معالمها، وتتالت العهود التي مرت بها الدولة السعودية، ومع اقتراب نهاية الدولة العثمانية، ودخولها في صراع مع الدول الأوروبية، فقد وصلت العلاقات العربية – التركية إلى مفترق طرق ؛ فمنذ أن تولى حزب الاتحاد والترقي السلطة في تركيا عام (١٩٠٨م)، بدأت العلاقات تسوء بين كلٍّ من الطرفين العربي والتركي منذ عام (١٩١٦م)، و اتجه الكماليون إلى تشديد القبضة المركزية، وهيمنة النزعة التركية القومية، وحل الجمعيات غير المنتمية إلى الجنس التركي، وفرض كتابة اللغة التركية بحروف لاتينية في جميع المدارس، ومنع فتح مدارس أهلية لتعليم اللغة العربية، وهذه كلها شكَّلت الأسس التي بنى عليها أتاتورك دولته الحديثة الخارجة عن عباءة الإمبراطورية العثمانية (أحمد، ب.ت، ص١٨).

٢. المرحلة الثانية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥م) ودخول تركيا في مرحلة

الانحياز للغرب، وهي الفترة التي سُمِّيت بالحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، وانحياز تركيا تماماً إلى الغرب، شرعت البلاد العربية الواقعة تحت السيطرة الغربية في إعادة ترتيب أوراقها للتعامل مع الوضع الجديد؛ في محاولة لتحقيق أمانيها الوطنية في الاستقلال، ومواجهة الأخطاء الجديدة المحدقة بها، وأهمها الخطر الصهيوني (أوغلو، وأبو العزيز، ب.ت ، ص٢٦٤).

فلدى تركيا الميزة الجيوستراتيجية، والتي ساعدتها على أن تشكّل محوراً مهماً في الاستراتيجية الغربية؛ ممَّا ساهم في انخراطها في محور غربي ضد محاور أخرى في المنطقة، خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ومن هذه المحاور :-

(١) محور الدفاع عن الشرق الأوسط ضد خطر الاتحاد السوفيتي، وكانت تتزعمه تركيا في الشرق الأوسط، وتتحمَّس له، دون أن تتورط فيه السعودية ومصر ولبنان والعراق وسوريا.

(٢) محور الدفاع عن مستقبل المنطقة من جراء التسلط الاستعماري الأوروبي وكانت تتزعمه مصر.

(٣) محور الدفاع عن المنطقة ضد الخطر الصهيوني، وكانت تتزعمه مصر.

وكان لتركيا دورٌ هامٌّ في مواجهة المحاور المضادة لاستراتيجيتها ذات التوجُّه الغربي. (أوغلو ، وأبو العزيز، ب.ت، ص٢٦٤).

بناءً على ما تقدَّم يرى الباحث أنَّ السياسة الخارجية التركية كانت في تلك الفترة سياسة تقوم على اساس سلبي طيلة مرحلة الحرب الباردة تجاه الدول العربية؛ ممَّا أدى الى نوع من الجفاء في العلاقات العربية التركية، وخاصة السعودية منها؛ فقد تبنَّت تركيا طيلة فترة الحرب الباردة سياسة خارجية واستراتيجيات عسكرية مستندة إلى المفهوم الأمني الحدودي، واتجهت إلى مجاراة

الغرب، والوقوف أمام الطوق السوفياتي.

وهكذا كانت السياسة التركية الخارجية في فترة الحرب الباردة متأثرة ولفترة طويلة تحت المظلة الأمنية الغربية في مواجهة تهديدات السوفيات، وهو ما جعل تركيا في حالة من التردُّد بين المتغيرات الإقليمية، والمتغيرات الدولية. وكانت المملكة العربية السعودية تتَّجه بأنظارها – في تلك الفترة – للأزمة العراقية الإيرانية وما ينتج عنها، حيث إنَّ المملكة كانت تدعم النظام العراقي لمواجهة المدِّ الشيعي الإيراني للمنطقة ، وكذلك متابعة الحرب السوفييتية على أفغانستان ، ولكن العلاقات السعودية التركية ليست مثالية؛ بسبب أنَّ الأتراك كانوا متوجِّهين لأوروبا، ولا يرون في تلك الفترة أيَّة منفعة في تطوير العلاقات العربية، والمملكة تبحث في بناء الوحدة الإسلامية، وترحِّب بأي دولة اسلامية للدخول في منظمة التعاون الإسلامي، وتشارك في حل القضايا التي تهمُّ العالم الاسلامي .

٣. المرحلة الثالثة:

تُمثِّل فترة النظام الدولي الجديد، فترة ما بعد الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتعني بداية تحسُّن العلاقات العربية – التركية، والتي من أبرز أحداث هذه الفترة سقوط الاتحاد السوفيتي، وما رافقها من تحولات للوضع الدولي، سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية، أو الأمنية.

لقد عاشت تركيا جميع المراحل التاريخية، سواء فترة ما قبل الحرب الباردة، أو أثناءها، أو ما بعدها، وعاصرتها وأثرت بها، وتأثرت بمعطياتها ، ومن الممكن القول "بأنَّ تركيا عاشت بعد الحرب الباردة مرحلة من التوجُّه الجديد الذي يستند إلى العديد من المحدِّدات الاستراتيجية منها، والاقتصادية، والسياسية، والتي جعلت تركيا تتوجَّه نحو بناء علاقات تركية – عربية قوية ومتينة، خصوصاً مع دول مجلس التعاون الخليجي (عزباوي، ٢٠٠٨م، ص٢٢٨).

لذا فإنَّ العلاقة العربية – التركية في فترة ما بعد الحرب الباردة وبروز معالم

النظام الدولي الجديد، جعلت من تركيا تدخل مرحلة التغيير في سياستها الخارجية والاقتصادية، وبرز لديها اهتمام خاص بكثير من الأمور"معتمدة في ذلك على عددٍ من العوامل، مثل الموقع الجغرافي، والإسلامي، وهذان العاملان أسَّسا إلى علاقات تركية – عربية، إضافة إلى عوامل أخرى، وبروز عنصر المتغيرات والمستجدات في المنطقة"(الكيلاني، ١٩٩٦م، ص ١٩–٢٠). لأنَّ تركيا تربطها بالدول العربية حدود مشتركة، وكذلك هناك أنهار، كالفرات ودجلة تدخل فيها مع العراق وسوريا؛ ومع انتهاء مرحلة الحرب الباردة شهدت جيوسياسية منطقة الشرق الأوسط تغيرات جديّة ، " وقد أوجدت عبارة النظام العالمي الجديد، كمصطلح يعرِّف مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويضفي عليها الشرعية، وكان الشرق الأوسط أول ساحات استخدامه" (أوغلو، ٢٠١٠م، ص١٦٥).

٤. المرحلة الرابعة:

في مطلع التسعينات ، وفي العقد الأخير من القرن العشرين، وتحديداً منذ عام (١٩٩٠م) حدث الغزو العراقي لدولة الكويت "بدأ الدور التركي الجديد مع وقوع حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١م) ، فقد أدانت تركيا الغزو العراقي لدولة الكويت" (أحمد، ب، ت، ص٢١) وفي هذه المرحلة أمدَّت السعودية تركيا بالنفط بأكثر من نصف وارداتها، في شكل منحة ومعونات لخدمة برنامج التحديث العسكري التركي. وبالرغم من عمق المأساة التي خلفها الغزو العراقي لدولة الكويت في عام (١٩٩٠م) فإنَّ هذا التاريخ كان بمثابة بارقة أمل في العلاقات السعودية – التركية خاصة، والعلاقات العربية – التركية عامة "فمع مطلع (١٩٩٢م) صارت تركيا بمثابة القطب الجاذب في مجال جيوسياسي واسع يمتد من البلقان غرباً إلى حدود الصين شرقاً" (نوفل، ٢٠١٠م، ص١٤).

إنَّ بروز الدور التركي إقليمياً يعود إلى محاولة جادة من تركيا لاستعادة الدور الإقليمي المفقود لها في المنطقة، على نحوٍ يسمح بتجاوز سلبيات الحقبة الكمالية.

وبناءً على ذلك اطمأنت الدبلوماسية السعودية إلى الدور التركي الجديد، ومن هذا المنطلق وجدت في تركيا الدولة التي يمكن الاعتماد عليها إقليمياً، جديرة بالتعاون، ورعاية المصالح المشتركة بين البلدين السعودية وتركيا، لذا بات عليهما التوجُّه الحقيقي لتفعيل الأبعاد الاستراتيجية العديدة بينهما.

وهكذا بدأت العلاقة السعودية – التركية بالتطور الإيجابي " فقد اكتسب العلاقات في العقد الأخير زخَماً كبيراً نتج عنه مستوى ممتازاً من التوافق والتناغم في سياستهما الخارجية، وعزّز ذلك وجود ثقة متبادلة بين قيادتي الدولتين، ممَّا تمخّض عنه تزايد التعاون والتنسيق في تناول القضايا، والإسهام في الجهود الدبلوماسية الرامية للمساعدة في دعم القضية الفلسطينية، كما تتعاون المملكة وتركيا فيما يخص التعاون المشترك عبر الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي

"(http://www.alriyadh.com/2013/05/19/article836428.print).

التقارب السعودي – التركي وضروراته

برزت ضرورات التقارب السعودي – التركي لتحسين علاقاتهما، من خلال تطلعاتهما المشتركة والمتبادلة في مجالات متعدِّدة، منها ما يتعلَّق بمسائل الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة، والتكيف الحضاري مع متطلبات العصر، والتحديات الإقليمية والدولية.

وبناءً على ذلك فرض التقارب السعودي – التركي نفسه، واستفادَ كلُّ طرفٍ من تجارب الأطراف الأخرى وتنسيق الجهود والمواقف، وهذا بالطبع سوف يكون له أثره الواضح على استقرار منطقة الشرق الأوسط، ورفاهية شعوبها، والتأثير الإيجابي على السلام الإقليمي والعالمي.

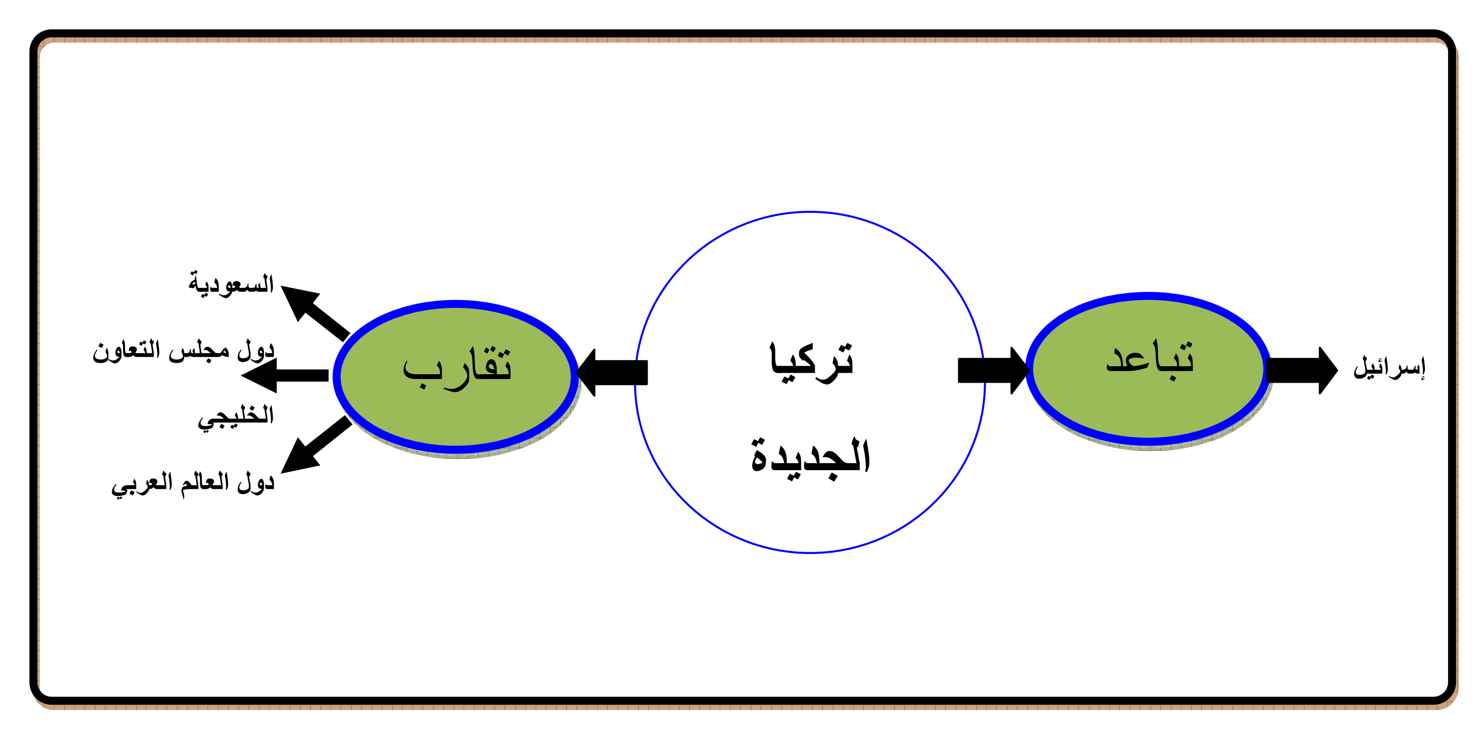
إنَّ من العوامل النتي تضافرت لتقارب البلدين توجُّهات السياسة الخارجية التركية نحو الشرق حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي عام (١٩٩١م).

فكما أورد السبعاوي والنعيمي في كتابهما "بعد أن زال كثير من الهواجس الأمنية التي كان يُمثّلها الاتحاد السوفيتي، وعبَّرت تركيا عن هذا الاهتمام بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية وما بعدها، حيث أطلقت هذه الأحداث فاعلية مضافة للسياسة التركية، ومن ثم فقد عُدَّ الشرق الأوسط، والمنطقة العربية الآسيوية بشكل خاص، مجال الاهتمام الأول للسياسة التركية، الذي تجسَّد بعدئذ بشكل أكثر كثافة في اعتبارات اقتصادية وعسكرية أمنية" (السبعاوي، والنعيمي، ٢٠٠٠م، ص١٥).

و انطلقت السعودية للتقارب مع تركيا لِما لتركيا من نفوذ على الساحتين الإقليمية والدولية، وطموحاتها في المنطقة والقائمة على أولوية المصالح المشتركة.

الشكل رقم(٣)

(يوضح الشكل تباعُد تركيا عن إسرائيل، وتقاربها مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول العالم العربي).



المصدر: من تصميم الباحث

وطّدتْ الزيارات المتكررة والمتبادلة بين العديد من مسؤولي الدولتين العلاقة بينهما. وعمومًا فإنَّ العوامل التي أسَّست للعلاقة بين البلدين يمكن إجمالها في الآتي:

- **الدور القيادي للسعودية في المنطقة:**

نظراً للاضطرابات الإقليمية التي سادت فيما مضى وما تبعها ، إضافة إلى ما يجري على الساحة الإقليمية في أيامنا هذه، وما الحرب العراقية – الإيرانية، والغزو العراقي لدولة الكويت، والتدخُّل السوري في لبنان، ببعيدة عن ذلك، إضافة إلى غياب القوة المحورية الواحدة في المنطقة، كذلك ظهور ما يطلق عليه الربيع العربي "الثورات العربية" وسقوط عدة أنظمة في المنطقة العربية.

ويرى الباحث أنَّ بروز الدور القيادي للسعودية في المنطقة، يعود إلى سدِّ الفراغ العربي الناشئ عن غياب الدور المصري، واحتلال العراق فكان للدور القيادي السعودي أهمية قصوى في الوقوف أمام التحديات الأمنية في المنطقة، والتي ظهرت ماثلة للعيان في : التهديد الإيراني ، والتهديد الإسرائيلي ، والإرهاب، وغيرها من التهديدات الأمنية غير التقليدية التي استباحت المنطقة ؛ وممَّا عزَّز من قيادة المملكة العربية السعودية للدور العربي وجود عددٍ من المعطيات، ومن أهمها:

(١) رعاية المقدسات الإسلامية، وخاصة الحرمين الشريفين.

(٢) وجود منظمة التعاون الإسلامي.

(٣) الموقع الجيوستراتيجي للمملكة، والمساحة الجغرافية الهامة، والموارد الطبيعية.

(٤) سقوط النظام العراقي.

(٥) تــزايد التدخُّل الإيــراني في المنطقة.

إضافة إلى ما تقــدَّم، شهدت منطقة الشرق الأوسط متغيراتٍ كثيرة وكبيرة، كــان معظمها بعد احداث (١١) سبتمبر (٢٠٠١م) حيث أثَّرت في كثير مــن الجوانــب السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والسياحية، سواء علــى الصــعيد الإقليمــي، أو الصعيد الدولي. إلا أنَّ تلك الأحداث أدت إلى التباعد بين بعــض الــدول، مثــل الولايات المتحدة وأفغانستان وغيرها، وفي الوقت ذاته أدَّت إلى إحداث تقارب بين السعودية وتركيا من كافة الجوانب، وبالرغم من مرور أكــثر مــن عقــد علــى أحداث (١١) سبتمبر، إلاَّ أنها خلَّــفت آثاراً سلبية عديدة على بعض دول العــالم، خصوصاً في أفغانستان، وباكستان، والعراق.

أما السعودية وتركيا فقد ازداد تقاربهما لإحداث استقرار حقيقي في المنطقة بعيداً عن الهزَّات السياسية والأمنية.

- **الاستراتيجية التركية الجديدة:**

منذ أن تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام (٢٠٠٢ م) اتبعــت تركيا سياسة خارجية جديدة، وذلك من خلال تبنيها استراتيجية بديلة عمَّــا ســبقها تجاه القضايا العربية خاصة " حيث تجاوزت تركيا الأسس التي وضعتها ســابقاً، وذلك في الاستفادة من المجال الحيوي التركي لإقامة علاقات متينــة مــع الــدول العربية والإسلامية، واتخاذها موقفاً إيجابياً تجاهها، انطلاقاً من كون تركيا دولــة شرق أوسطية وإسلامية، وتناصــر القضــايا العادلــة" (البيــان، ٢٠١١م، عبــر الإنترنت) وحتى يكون الأمر أكثر وضوحاً حول الاستراتيجية التركية الجديدة؛ فقد أعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية أكثر من مرة دعمهــا للقضــية الفلســطينية، وانتقادها بشدة للسياسة الإسرائيلية تجاه هذه القضية، بل إنها تحفظت منــذ عــدة سنوات على المناورات المشتركة مع الجيش الإسرائيلي، وعلى التعاون العسكري معه.

استفادت تركيا في استراتيجياتها الجديدة ورأت – من منظار مصالحها– أنَّ منطقة الشرق الأوسط مجالٌ حيوي لتحقيق مصالحها.

هذا وفي الوقت ذاته اندفعت الاستراتيجية التركية الجديدة نحو الساحة الإقليمية في المنطقة لمواجهة قوة إقليمية صاعدة، وهي إيران التي تسعى للاستئثار بدور إقليمي فعَّال. بل إنَّ تركيا تسعى كي تكون شريكاً في رسم السياسات الإقليمية، وهذا ما يقربها أكثر فأكثر نحو ترسيخ العلاقات السعودية – التركية.

الموقف السعودي من العلاقة التركية– الإسرائيلية

إنَّ ما ساعد الدبلوماسية السعودية في لعبِ دورٍ حاسمٍ في تنشيط العلاقات السعودية التركية، في الوقت الذي بدأ فيه التوتُّر في العلاقة بين تركيا وإسرائيل يطفو على السطح، حيث إنَّ الهدف الرئيس للسعودية من وراء دبلوماسيتها النشطة والهادئة هو خدمة القضية الجوهرية للعرب والمسلمين، وهي قضية فلسطين؛ وهذا ما دفع الباحث لإلقاء نظرة على طبيعة العلاقات السائدة بين تركيا وإسرائيل، مع عدم استبعاد إعادة هذه العلاقات إلى سابق عهدها، بعد أن قدَّم رئيس الوزراء الإسرائيلي الاعتذار والرضوخ لمطالب تركيا ودفع التعويضات(http://felesteen.ps/details/news/89066/)

ممَّا يشكّل تحدياً رئيساً للدبلوماسية السعودية في كيفية استثمار التوتُّر بين تركيا وإسرائيل لصالح علاقة مميزة بين تركيا والسعودية، وإعطاء دلائل محفّزة للقيادة التركية بأنَّ تطوير العلاقة مع السعودية أفضل من إعادة الأمور إلى سابق عهدها مع إسرائيل، على حساب علاقات تركيا مع السعودية أو أية دولة عربية أخرى.

تعتبر العلاقات التركية الاسرائيلية حميمه ووطيدة وتصاعدية منذ اعتراف

تركيا بإسرائيل في عام (١٩٤٩م) في هيئة الأمم المتحدة، وتُعتبر العوامل التالية عناصر مهمة في تلك العلاقات بين تركيا وإسرائيل(الناصري، ١٩٩٠م، ص ٢٠٢):

أ- ارتباط تركيا بالغرب المؤيد لإسرائيل.

ب- السماح ليهود تركيا بالهجرة إلى اسرائيل.

ج- عدم حصول تركيا على موقف مؤكد من جانب الغرب للدفاع عن تركيا أمام التهديد الخطير من جانب الاتحاد السوفيتي آنذاك، خصوصاً وأنَّ تركيا لم تكن قد انضمت إلى حلف شمال الأطلسي إلا في عام (١٩٥٢م).

د- القادة الأتراك يرون في وجود إسرائيل ما يتيح لتركيا فرصة لعب دور ميزان القوى في الشرق الأوسط.

ونتيجة لهذه العوامل؛ سارعت تركيا للتصويت السلبي تجاه مشروع تقسيم فلسطين في عام (١٩٤٧م)، وفي عام (١٩٤٨م) أعلن عن تأسيس دولة إسرائيل، وفي الوقت ذاته أقام الأتراك علاقات تجارية قوية مع إسرائيل وسمحوا بهجرة اليهود الأتراك.

وهذا ما لاحظه الباحث في رغبة الأتراك في عدم الاصطدام - بأي طريقة - بالسياسة الغربية المتعلقة بطبيعة العلاقة مع إسرائيل، وذلك من خلال الرغبة التركية في التوجُّه نحو الغرب وأوروبا بصفة خاصة، إضافة إلى النأي بنفسها عن الانخراط في الصراع العربي - الإسرائيلي.

وتأكيداً للعلاقات بين تركيا وإسرائيل أقدمت الدولتان على عددٍ من الاتفاقات سواء التجارية منها، أو العسكرية، إضافة إلى رفع مستوى التمثيل بين البلدين إلى مستويات أعلى، ووضع برنامج خاص لتبادل زيارات لكبار المسؤولين الأتراك والإسرائيليين السرية منها و العلنية؛ لذلك كان لابدَّ من بيان الموقف السعودي من هذه العلاقة.

تتبنَّى السعودية موقفاً إيجابياً واضحاً من القضية الفلسطينية، وتعتبر أن فلسطين بلد عربي وإسلامي ينتمي إلى العالمين العربي والإسلامي، ويضم مقدسات إسلامية عديدة؛ في مقدمتها المسجد الأقصى، ومسجد قبة الصخرة والحرم الإبراهيمي في الخليل. وإسرائيل دولة احتلال واغتصاب لأرض وشعب فلسطين.

وتعمل السعودية على تخليص فلسطين وشعبها من الاحتلال بكلِّ الوسائل المتاحة، بما فيها العمل الدبلوماسي. لذا ترى السعودية بأنَّ أي تقارب تركي – يشكِّل أضراراً بالقضية الفلسطينية العادلة. وتعتبر السعودية حركة النضال الفلسطيني عملاً مشروعاً لتحرير الأرض والشعب والمقدسات. والموقف السعودي ينطلق دوماً من ثوابت السياسة السعودية تجاه المقدسات الإسلامية في فلسطين.

" لقد حرّك حادث إحراق المسجد الأقصى في عام (١٩٦٩م) عاهلي العربية السعودية والمغرب للدعوة إلى مؤتمر إسلامي في الرباط، وقد شارك في هذا المؤتمر رؤساء أو ممثلون لخمس وعشرون دولة إسلامية– أوفدت تركيا وزير خارجيتها – وأدان المؤتمرون هذا العدوان على المسجد الأقصى، وأرسوا القواعد للتضامن الإسلامي " (مصطفى، وآخرون، ١٩٩٣م، ص٣٠٤).

ولقد بذلت الدبلوماسية السعودية جهوداً مضنية لتجسيد التضامن الإسلامي، وتفعيل الدور التركي في منظمة المؤتمر الإسلامي – منظمة التعاون الإسلامي اليوم– وقد جنت تركيا عدة مكاسب من عضويتها في المنظمة، فلقد وجد الدبلوماسيون الأتراك فيها منبراً يتيح لهم الاتصال المباشر مع نظرائهم من البلدان الإسلامية والعربية في جوٍّ تسوده روح المودة والتعاون، وقد ساعد في ذلك إلى اختيار أمين عام للمنظمة في الفترة الماضية "أكمل الدين إحسان أوغلو" من تركيا.

ومن الجدير بالذكر أنَّ السعودية اهتمت اهتماماً بالغاً بالدور التركي الجديد،

وعملت على رفع سقف طموحات تركيا في المنطقة العربية، الذي سيساعد في التباعد بينها وبين إسرائيل، من خلال الزيارات المتبادلة وعمل الاتفاقيات التي من شأنها رفع مستوى العلاقات بين البلدين ، ولعل من أهم تلك الزيارات هي زيارة خادم الحرمين الشريفي الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى تركيا عام (٢٠٠٦ م) ، وكذلك زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للمملكة عام (٢٠١٠م) . " فهناك حاجة ملحة لبناء علاقات ذات أبعاد استراتيجية بين السعودية وتركيا، ويسهم في بناء علاقات دولية ناجحة، ويدعم ذلك تطابق وجهتي النظر بين البلدين في مجمل القضايا على الساحة العربية والإسلامية والدولية، وبخاصة ما يتعلق فيها بمكافحة الإرهاب والدعوة لحوار الحضارات، واحترام العقيدة، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ". (الشمري،١٤٣٢هـ، ص٢١).

ويمكن القول بأنَّ التباعد بين تركيا وإسرائيل ساهم في سياسة التقارب المتسارعة بين السعودية وتركيا، خصوصاً في تنمية العلاقات الاقتصادية بين السعودية وتركيا ، وكذلك دعم القرار السياسي التركي في القضايا التي تهم مصالح الأمة العربية والاسلامية من قبل السعودية ، كل هذا ساعد في إيجاد توافق سياسي للطرفين واتخاذ قرارات من شأنها تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني " وذلك في ظل تعثُّر عملية السلام، واستمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلي، وخاصة في القدس الشرقية، والمشاريع التي تهدِّد الحرم واستمرار الانشقاق الفلسطيني واستمرار حصار غزة، فإن ذلك سيمثِّل تحدِّياً أمام القيادتين في البلدين؛ ممَّا سيتطلب منهما بذل جهود تنسيق أفضل". (الشمري،١٤٣٢هـ، ص٢٢).

وإنَّ سياسة التقارب بين تركيا والسعودية ليست وليدة اللحظة، إنما هي سلسلة من الاتصالات والزيارات، ونخص بالذكر هنا زيارة الملك فيصل بن عبدالعزيز – رحمه الله – للجمهورية التركية في عام (١٩٦٦م)، ومن الزيارات

التاريخية في أعلى مستوياتها زيارة خادم الحرمين الشريفين الملــك عبــدالله بــن عبدالعزيز لتركيا في عام (٢٠٠٦م) كما ذكرنا آنفــاً، وهــي زيــارة ذات أبعــاد استراتيجية تتوّج السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

ويرى الباحث أنَّ الإسلام أصبح يمثِّل مكوِّناً فكرياً مهمــاً لكــلا النظــامين الحاكمين، وهو بالنسبة للسعودية محدداً ثابتاً، وبالنسبة لتركيا محدداً متغيراً جديداً. فالنهج الإسلامي يمثل مفهوماً شاملاً يحكم السياسة الداخلية والخارجيــة للمملكــة، فهي تعتمد الإسلام عقيدة ومنهجاً؛ الأمر الذي جعل البعد الإسلامي ركناً أساســياً وراسخاً في السياسة الخارجية السعودية. وبهذا النهج السعودي الثابت بالإضــافة إلى المصالح المشتركة تمّ جذب تركيا إليه.

- **البعد الإسلامي في العلاقة مع تركيا:**

بالرغم من ارتباط تركيا بإسرائيل منذ نشــأتها عــام (١٩٤٩م) بعلاقــات دبلوماسية جيدة؛ وعلاقات تجارية أيضاً، فإنَّ تركيا باتت بعد ذلك بمثابــة شــريك استراتيجي للدولة العبرية "غير أنَّ علاقات تركيا في عهد حزب العدالة والتنميــة مع إسرائيل شهدت منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غــزة فــي أواخــر عــام (٢٠٠٨م) توتراً غير مسبوق عزّزه الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية فــي (٢٠١٠/٥/٣١م) الذي أدى الى استشهاد تسعة مواطنين أتراك " (أراس، وآخرون، ٢٠١٢م، ص٩٣).

وأنَّ إسرائيل تدرك جيداً حقيقة علاقاتها مع تركيا، وهذا يدخل في صــلب الاستراتيجية الإسرائيلية "أما تركيا فيتوفر لها بدائل طبيعية فــي المنطقــة بحكــم التاريخ والدين المشترك بعكس إسرائيل، وهو ما يقلل مــن حاجــة تركيــا إلــى علاقاتها مع إسرائيل" (الحمد، وآخرون، ٢٠١٢م، ص ٩٤). وأما السعودية ودول مجلس التعاون فهما البديل الاستراتيجي عن إسرائيل وهو ما فهمته تركيــا تمامــاً منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدّة الحكم.

إنَّ السعودية تعلم علم اليقين أنَّ الماضي العثماني، واللغة، والـدين، هـي قواسم مشتركة بين تركيا وأجزاء كبيرة من جوارها الجغرافي، وهو أمـر غيـر عارض، إنما هو واقع وحقيقي؛ لذا لابد من الاستفادة من تلك القواسم واستثمارها لصالح المنطقة العربية وقضاياها العادلة، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

- **موقف السعودية من النموذج التركي الجديد:**

لقد برز تطور مهم في المنطقة الإقليمية الشرق الأوسطية، يتمثل في ظهور سياسة خارجية تركية جديدة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وجـاء هـذا التطور في صالح المساعي السعودية لتوثيق علاقاتها مع تركيا، باستغلال تباعدها عن إسرائيل ؛ ففي انتخابات (٣ تشرن الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ م) فاز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية البرلمانية، وقد بدأ اهتمام تركيا البالغ بمنطقة العرب يبـدو فـي شكله الأول والأخير رعاية تركية للمصالح العربية بكلِّ انتفاضاتها وثوراتها فـي ثوبٍ إسلاميٍّ جديد (أبو الحسن، وآخرون، ٢٠١٢م، ص٤٣).

ونتيجة لوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم فـي تركيـا، انفـتح الحزب المذكور على جميع الدول العربية الأخرى، وفي مقدمتها السعودية، دليـل ذلك الكم الهائل من الاستثمارات الاسلامية والخليجية خاصة الـذي يتحقـق فـي الداخل التركي.

" لقد توافق ذلك على إلغاء عقود عسكرية واقتصادية بين تركيا وإسـرائيل فضلاً عن انتقادات حادة لممارسات قادة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ". (نور الدين، ٢٠٠٦م، ص٨٠).

الدور التركي في للشرق الأوسط

بعد فتور العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وإلغاء تركيا مشاركة إسرائيل في ثلاثة تمارين عسكرية، ومنع تحليق الطائرات العسكرية الإسرائيلية فوق أراضيها"

يعتقد بعض المعلقين بأنه يمكن أن تلجأ تركيا، وعلى أساس توصية من مجلس الأمن الوطني، إلى إلغاء بعض العقود العسكرية التي سبق ووقعتها مع الدولة العبرية

(http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26143#.UclktDs3s2c)"

ويبدو من خلال سياق الأحداث بأن إسرائيل على وشك خسارة أكبر أصدقائها في المنطقة، وهذا ما يدفع المقاربة التركية للمنطقة العربية من خلال الآتي:

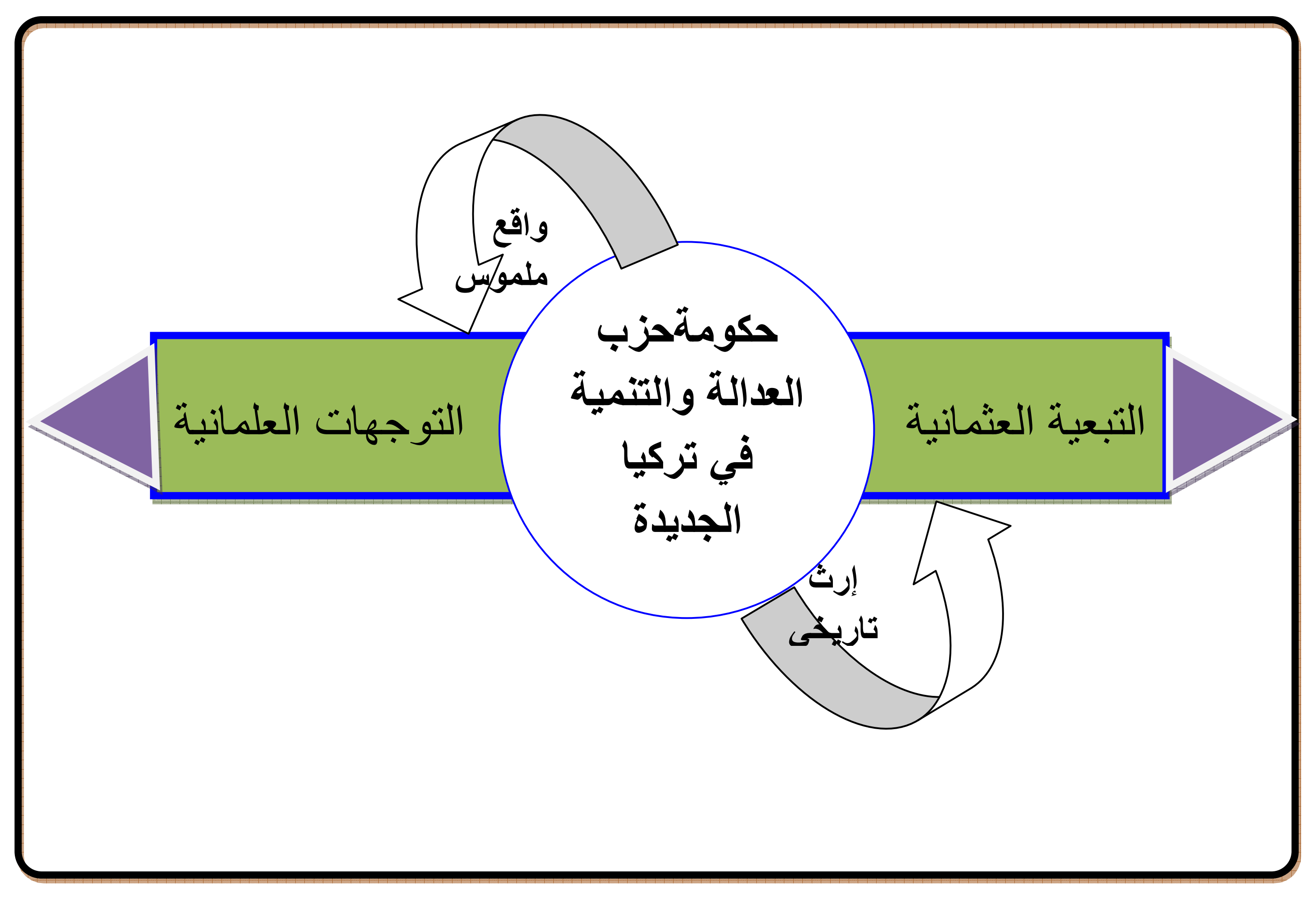
- **خيارات تركيا الجديدة:**

بعد تعرُّض تركيا للعديد من الأزمات منذ قيام الجمهورية التركية في عام (١٩٢٣م) اضطرت تركيا التزام الحياد خلال الحرب العالمية الثانية، قبل أن تعلن الحرب في نهايتها على دول المحور، وكان من نتائج هذه الحرب " انتقال تركيا إلى المعسكر الغربي ضد معسكر الاتحاد السوفياتي، لتمثّل إحدى الجبهات المتقدمة لحلف شمال الأطلسي في مواجهة حلف وارسو، وكان الغرب بحاجة إلى موقع تركيا الإستراتيجي، فواجه الأتراك هذه الحاجة الغربية بمزيد من الاندماج في السياسات الغربية"

.(http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26143#.UclktDs3s2c)

ومن بين الخيارات التركية، والوقوف بتوازن بين الصحوة الإسلامية من جهة وبين التوجهات العلمانية التي يؤمن بها كبار الساسة وكبار قادة الجيش التركي. وجاء التحوُّل الكبير من خلال وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام (٢٠٠٢م) ، ولم تكن المرّة الأولى التي يصل فيها إسلاميون إلى الحكم، إذ شارك نجم الدين أربكان في ثلاث حكومات في السبعينات، كما ترأس حكومة ائتلافية عام (١٩٩٦م) ، ولكن ذلك لم يعجب جنرالات الجيش والقوى العلمانية، حيث بذلوا جهوداً ملموسة لإسقاط الائتلاف الحكومي وحل حزب الرفاه. (انظر الشكل رقم ٤).

الشكل رقم (٤)
(يوضح الشكل تركيا بين استراتيجيتن متضادتين)



المصدر: – من تصميم الباحث.

ويبدو للباحث أنَّ إستراتيجية حزب العدالة والتنمية التي وضعت لدى تأسيسه عام (٢٠٠١م) تنطلق من واقع أنَّ لتركيا بعدين (الأول) تاريخي و(الثاني) إستراتيجي. وجاءت سياسات تركيا لتتراوح بين هذه العمقين أو البعدين، والذي يتمثِّل بالتعامل

مع العالمين العربي والإسلامي، ومع البعد الجغرافي أيضاً في التعامل مع إيـران وبلاد البلقان.

وكانت النخبة الكمالية الحاكمة في السابق بعيدة عن التوغل في مسار الخيار العربي، وقد استعملت هذا المنحى لمنع وصول الإسلاميين إلى الحكم، ولمنع إقامة علاقات تعاون وثيق مع دول الجوار والدول العربية والإسلامية.

ولكن في ظل حزب العدالة والتنمية أرادت تركيا أن تتخلص نهائياً من رواسب سياسات سابقة، واتجهت إلى قراءة صحيحة لواقع تركيا الحديثة، وشخَّصت هذا الواقع تشخيصاً سليماً وواقعياً، وتوصلت تركيا من خلال حزب العدالة والتنمية إلى عدة نقاط، كان من أهمها(باكير، وآخرون، ٢٠١٢م، ص ٦٢-٦٣):

- الجيش هو اللاعب الأساسي في البلاد، وحامي العلمانية.
- الأحزاب القومية المتشدِّدة والعلمانية مستترة خلف الجيش، ومتربِّصة ضد أي نزعة ذات طابع إسلامي.
- لا يوجد أيُّ حزبٍ حائز على أغلبية شعبية.
- الاقتصاد متدهور في البلاد.
- التدهور في الحريات العامة والحقوق المدنية للشعب.
- عدم استقرار اجتماعي يتعلق بمسائل متعدِّدة، أهمها المسألة الكردية.

ومن خلال تلك النقاط فهم حزب العدالة والتنمية ما تشكو منه تركيا؛ فكان التوجُّه الصحيح للتصدِّي لكلِّ ما يعيق تقدُّم البلاد.

- **أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة:**

يبدو أنَّ توجهات تركيا الجديدة تميل إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهي دمج قضايا هذه السياسة معاً في إطار سياسة واحدة متكاملة، وتبنيها لسياسة المسافة المتساوية من الجميع، والتي تُطمئن جميع الأطراف معاً، وتؤكد لهم على

طبيعة الدور البناء للسياسة التركية، والتي عُرفت بسياسة تصفير المشاكل.

ومن الواضح أنَّ هناك تنامياً في قوة السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي، والذي تمثّل ذلك في تسيير أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة، وحمل حركة حماس إلى المجتمع الدولي؛ بوصفها حركة مقاومة وطنية ضد الاحتلال وليست حركة إرهابية، إضافة إلى المشاركة في مؤتمرات القمة العربية، وتحصيل عضوية مراقبة في الجامعة العربية (آراس، ٢٠١٢م،ص ٩) وهذا يعني أنَّ هناك فرصة بناء علاقات تركية – عربية قوية ومستقرة تُعدُّ راجحة ، لأنَّ "بداية التحول التركي من القضايا العربية كانت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، برئاسة رجب طيب أردوغان، وأنَّ الأمر في شكله الأول والأخير رعاية تركية للمصالح العربية بكل انتفاضاتها وثوراتها في ثوب إسلامي جديد، وأنَّ تركيا تحاول الاستفادة من الثورات العربية من أجل وضع ملامح سياسة تركية ذات ثقل في المنطقة تتلاءم مع السياسة التركية الداعية إلى العودة إلى مجد الأمتين التركية والعربية القديم. كما يؤكد على أن الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية موقف مدروس، وبشكل يؤكد على أهمية الإسلام بين الأمتين العربية والتركية. ويحاول في ذات الوقت ملء ذلك الفراغ السياسي الذي خلفه سقوط بعض الأنظمة" (آراس، ٢٠١٢م، ص ١٠-١١).

ويبدو أنه من المهم محاولة تفويت الفرصة على الغرب الطامع في استغلال الموقف، وهو ما تريده فعلاً تركيا، متخذة الموقف من إسرائيل وسيلة لزرع الثقة في نفوس القاعدة العريضة من الشعوب العربية المسلمة.

إنَّ تركيا تشترك في بعض المصالح العامة في المنطقة العربية، خصوصاً مع المملكة العربية السعودية " وتعتبر المصالح الاقتصادية التركية في المملكة ضخمة، ومن المتوقع أن تنمو ما دامت الرياض تهتم بتحسين علاقاتها الاقتصادية مع أنقرة، ويمثّل ذلك في جانب منه بادرة على التضامن الإسلامي، ومن

المرجَّح أنَّ العلاقات ستبقى معقولة وسليمة تماماً، وتتميز بين حينٍ وآخر خـــارج النطاق الاقتصادي" (فولر، ٢٠٠٩م، ص ١٧٥). وإذا كان هذا يمثّـــل العلاقة بين تركيا والجانب السعودي، فإنه ينطبق على العلاقات بين تركيا والجانـــب العربـــي عامةً.

هذا وتلعب محددات رئيسية دوراً مهماً في رسم العلاقة التركية مع العـــالم العربي وتشكيلها، ومن أهمها المحددات السياسية القائمة على دور تركيا الإقليمـــي والدولي، والمحددات الاستراتيجية بعضوية تركيا في حلف شـــمال الأطلســـي – الناتو– وبناء علاقات تحالف مع الولايات المتحدة.

وبالتالي هناك حاجات متبادلة بين العالم العربي عامة والسعودية وتركيا خاصـــة، وتتمثّـــل حاجات تركيا في العالم العربي بما يلي (الحمد، وآخرون، ٢٠١٢م، ص ٣٩):

(١) التعاون الاقتصادي على مختلف المستويات، خصوصاً مـــع الســـعودية ودول الخليج كافة.

(٢) توفير العمق الاستراتيجي والإســـلامي للمشـــروع التركـــي الـــدولي، واستثماره في دعم اقتصادها وعلاقاتها الدولية والإقليمية.

(٣) المشاركة في تحمّل مسؤولية القضايا الكبرى لتكون لاعباً إقليمياً ودولياً مهماً، ودولة صانعة السلام والأمن في المنطقة.

(٤) المجال العربي المناسب لتحقيق المنافسة مع إيران.

(٥) أنَّ يكون نفوذها وقوتها الإقليمية ورقة قوة وتأثير على وضـــعها مـــع الأوروبيين وعلى الصعيد الدولي، لتعلب دوراً قيادیـــاً فـــي السياســـة الدولية.

وتتمثّل حاجات العرب من تركيا بما يلـــي(الحمـــد، وآخـــرون، ٢٠١٢م، ص ٤٠):

(١) مساندة قضاياهم الدولية وعلى رأسها قضية فلسطين.

(٢) الاستثمار الاقتصادي الداعم للتنمية في المنطقة العربية.

(٣) دعم المنطقة العربية بالخبرات الصناعية والاقتصادية التركية الناجحة.

(٤) تخفيف علاقات تركيا مع إسرائيل لصالح علاقاتها مع العرب.

(٥) المساعدة على منع استفراد إيران بالقوة الإقليمية الكبرى في المنطقة وخاصة في الخليج

وفي النتيجة بإمكاننا القول أنَّ الموقف التركي بدأ يتحوّل مع القضايا العربية بعد وصول حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان إلى الحكم " وبدأت ملامح تغيُّر تظهر في مواقفه منذ مؤتمر دافوس، وبعد خطابه السياسي المؤيد للقضية الفلسطينية، الذي ذكَّر إسرائيل فيه بأصول تركيا العثمانية الإسلامية، وكيف عاش اليهود في كنف دولتهم الكبرى" (أبو الحسن، ٢٠١٢م، ص ٤٣).

وهنا بإمكاننا القول أنَّ اهتمام تركيا الجديدة البالغ بالمنطقة العربية إنما هو اهتمام بالمصالح العربية ورعايتها بكل انتفاضاتها وثوراتها في ثوب إسلامي جديد.

ويبدو أنَّ تركيا حاولت الاستفادة من الثورات العربية التي انطلقت في بعض البلدان العربية من أجل وضع ملامح سياسية تركية ذات ثقل في المنطقة العربية تتلاءم مع سياستها الداعية إلى العودة إلى مجد الأمتين التركية والعربية القديم.

ويرى الباحث أنَّ تركيا وجدت نفسها في منطقة إقليمية مناسبة لها، تحقق مصالحها، وتساهم في إنجاح سياستها الجديدة وفق إطار تركيا الحديثة، وهي مصالح ذات اتجاهات متعدِّدة، وسياسة ذات لون حيوي يتماشى مع أماني الشعب التركي.

كما يحسب الباحث أنَّ المملكة العربية السعودية وجدت في تركيا الثقل الإقليمي

المطلوب، ذلك الثقل الذي يحقّق التوازن الإقليمي في المنطقة، خصوصاً وأنَّ إيران تتبع سياسة تثير العديد من المخاوف في منطقة الخليج، فكيف بإيران إذا امتلكت سلاحاً نووياً ؟ عندها ستشكل ضغطاً كبيراً في المنطقة، وتثير مخاوف شعوبها التي قطعت شوطاً ليس بقصير في مجال التنمية.

من خلال ما ذكُر نلحظ أنَّ العلاقات السعودية التركية تتصاعد وتيرتها ، وأنَّ التوجه السياسي موحد على كثير من القضايا التي تهم البلدين ويمكن تلخيص هذا التطور على النحو التالي :

أولاً – إنَّ فوز حزب العدالة والتنمية بقيادة (غول/ وأردوغان) في الآونة الأخيرة، أحدث تغييراً مهما في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، هذا الفوز سيضيف جهوداً على جهود في حل قضايا المنطقة بشكل عام "لأن من الملاحظ أنَّ تركيا دخلت على دائرة التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، مستفيدة من عوامل عدة، في مقدمتها الوضع العراقي المعطل، وانشغال سوريا بأزمتها وبعملية التسوية لتحرير الجولان، والجهود الأمريكية لعزل إيران" (الكيلاني، ١٩٩٦م، ص ١٠١) وهو ما يعني أنَّ جهود السعودية وتركيا آخذه في التقدم لحل قضايا المنطقة كافة.

ثانياً – أنَّ إسرائيل خسرت بشكل جزئي تركيا بقيادة "حزب العدالة والتنمية" بصفتها شريكة استراتيجية، بالرغم من اعتذار إسرائيل المتوقع لتركيا بسبب الاعتداء على قافلة الحرية.

ثالثاً – الدعم السعودي – التركي في رفع المعاناة عن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة؛ الأمر الذي ساهم في تقديم بعض الحلول لمعاناة الفلسطينيين، سواء من الناحية الأمنية أو الناحيتين الاقتصادية والمالية.

رابعاً – التوجُّه المشترك السعودي التركي في التعامل مع البعـد الكـردي الـذي يشكل حجر الزاوية في سياسة تركيا الخارجيـة تجـاه جيرانهـا الجنـوبيين "سوريا والعراق وإيران" بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة.

خامساً – الدور السعودي المميز، ورغبتها في عدم استدام تركيا سلاح المياه، لأنَّ ذلك يهدد الأمن المائي في كل من العراق وسوريا، وهو مـا بـدأت تفهمـه تركيا، وتتخلى عن هذا السلاح تدريجياً، وهو ما ساهم في رفع التهديد عـن الأمن القومي العربي – أما المؤشر على دور السعودية في قضـية الميـاه، وخسارة تركيا لهذه القضية " فيتمثل في بيانات وزراء "إعلان دمشق" فـي أواخر كانون الأول/ديسمبر (١٩٩٥م) ". (الكيلاني، ١٩٩٦م، ص٦٩) ودول إعلان دمشق يشمل دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا – وهو مـا يعرف بإعلان (٦ + ٢).

لقد برزت فاعلية جهود السعودية وتركيا إلى حد كبير في حقيبـة القضـايا العربية، والقضايا التي تهم منطقتي الخليج والشرق الأوسط ، سـواء مـا يتعلـق بالقضية الفلسطينية، والأزمة السورية، والأمن الإقليمي، والأمـن المـائي. أمـا بالنسبة للمشروع النووي الإيراني لا بد أن يكون هناك تنسيق على مستوى رفيـع بين البلدين، وينتج عنه قرارات سياسية استراتيجية من أجـل وضـع حـدٍّ لهـذا المشروع الذي يهدِّد أمن وسلامة المنطقة . فالسعودية مستعدة لأن تفـتح صـفحة جديدة من العلاقات مع إيران شريطة أن تتخلى إيران عن سياساتها التـي تثيـر الشكوك والمخاوف، وفي مقدمتها التوجُّه الإيرانـي لامـتلاك السـلاح النـووي، والتدخُّل في الشأن البحريني خاصة، والخليج عامة، والتخلي عن الجزر الإماراتية الثلاث التي استولت عليها منذ سنوات عديدة وتدَّعي ملكيتها لها.

وأخيراً يرى الباحث أهمية تفعيل العلاقات السعودية التركية بكل أشكاله بما يحقق المزيد من الحلول المناسبة لقضايا المنطقة، من خلال بناء مشروع تركـي

عربي يوازي ويواجه المشروع الإيراني في المنطقة.

وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة تقييم الأبعاد الاستراتيجية في العلاقة بين السعودية وتركيا المعاصرة ومدى تطور تلك العلاقة في الفصل الرابع بمشيئة الله تعالى.

الفصل الرابع

تقييم الأبعاد الاستراتيجية بين السعودية وتركيا

المقدمة:

أولاً – محاور العلاقات السعوية التركية

١-المحور السياسي.

٢-المحور العسكري.

٣-المحور الاقتصادي.

٤-الأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية.

ثانياً – العلاقة بين السعودية وتركيا:

١-الأبعاد الاستراتيجية.

٢-الأبعاد الاستراتيجية وأثرها في حل قضايا المنطقة.

الفصل الرابع

تقييم الأبعاد الاستراتيجية بين السعودية وتركيا

محاور العلاقة السعودية التركية

تنطلق العلاقات بين السعودية وتركيا المعاصرة بناءً على معطيات الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكية) ولكل منهما استراتيجيته الخاصة به، وتتطلع الدولتان لبناء استراتيجية مشتركة تحقق آمالهما وطموحاتهما.

إنَّ استراتيجية التقارب بين السعودية وتركيا تمثّل حالة استبدال للاستراتيجية التباعدية التي وضعتها تركيا الكمالية، ممثّـــلة في الابتعاد عن العالمين العربي والإسلامي، والتوجُّه نحو الغرب الأوروبي والجنوب الإسرائيلي بالنسبة لها.

لذا اتجهت تركيا المعاصرة في عهد حكم حزب العدالة والتنمية إلى نبذ تلك الاستراتيجية الكمالية التقليدية، وتوجَّهت نحو العالم العربي، وفي مقدمته المملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي.

على ضوء ما تم ذكره يرى الباحث ان هناك ابعاد استراتيجية ، يمكن من خلاله رفع العلاقات بين البلدين، وأنَّ هذه العلاقات مبنية على قاعدة متينة ستساعد الطرفين لحل المشكلات البينية والقضايا الدولية في المنطقة، ومن أهم تلك الأبعاد:-

١. المحور السياسي:

بالنظر إلى طبيعة نظام الحكم في كل من السعودية وتركيا نلاحظ أنهما مختلفتان، فالسعودية ذات نظام ملكي يستند دستورها على مبادئ القرآن الكريم والسنة النبوية، وتقوم سياستها الخارجية على مبادئ وثوابت، أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تعزيز العلاقات مع دول العالم والدفاع عن قضاياها، عن طريق سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول

الصديقة ولعب دور فعَّال في المنظمات الاقليمية والدولية، بينما تركيا ذات نظام جمهوري برلماني، إلا أنَّ الدولتين تمتلكان بُعداً سياسياً حقيقياً، وقوة سياسية لا يُستهان بها، وذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط، تلك القوة التي تستطيع أن تحقق طموحات الشعبين السعودي والتركي اللذين يتوقان إلى التقدُّم والازدهار؛ الأمر الذي جعل الدولتين تمتلكان عمقاً استراتيجياً يرسِّخ دور كلٍّ منهما في الساحة الإقليمية، إضافة إلى الساحة الدولية.

إنَّ السعودية تلعب دوراً حيوياً ومهماً في محيطها الإقليمي العربي خاصة؛ الأمر الذي جعلها قادرةً على القيام بدور الوسيط النزيه والمقبول في أية خلافات عربية – عربية. وهو ما تستفيد منه تركيا في ترسيخ علاقاتها بالدول العربية؛ بناءً على الدور الإيجابي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية.

لقد قامت السعودية بجهود عظيمة هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية التي تفتُّ في عضد ووحدة الصف العربي؛ وفي سبيل تحقيق التضامن الإسلامي سعت المملكة وبادرت مع شقيقاتها الدول الإسلامية بإقامة منظومة من المؤسسات الإسلامية الحكومية وغير الحكومية، ومنها رابطة العالم الإسلامي في عام (١٩٦٢م)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام (١٩٦٩م) واحتضنت المملكة مقريهما، "وينبع ذلك الجهد من التصور التكاملي لمعنى التضامن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم، لعل أهمها مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت، من خلال المساهمة في بناء المساجد وإنشاء المراكـز الحضارية الإسلامية؛ لذا اكتسبت السعودية أهمية جيوسياسية جعلتها من الدول ذات التأثير، إذ لا يمكن

الاستغناء عنها في كثير من المجالات، سواء كانت، سياسية، أو أمنية، أو اقتصادية" (موقع وزارة الخارجية السعودية الالكتروني) .

أما بالنسبة لتركيا فهي دولة ذات طبيعة خاصة، إذا ما قورنت بالسعودية، فتركيا دولة علمانية ديمقراطية، وهي دولة جمهورية دستورية ذات تراث ثقافي قـديم ، ويرى الباحث أنَّ السياسة التركية مرَّت بمراحل بعد نهاية الحرب الباردة، والتـي كانت سبب في إحداثِ تحولات في السياسة الخارجية التركية، كما ذكرنا ذلك فـي الفصل السابق.

حيث إنَّ تركيا ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى قمة الهرم وتبـادل الأدوار السياسية بين أردوغان وعبد الله غُل، اتجهت إلى تأكيد هويتها الإسـلامية تحت غطاء العلمانية .

ويرى الباحث أنَّه بعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، توجَّهـت تركيا في محاولات جادة للابتعاد عن التوجهات الأمريكية، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالرغم من الصعوبات التي تعترضها، حيـث تـرى بعـض الـدول الأوروبية أنَّ تركيا دولة إسلامية، ومن الصعب قبولها في عالمٍ مسيحيٍّ يضمُّ دول غرب أوروبا.

ومن المؤكد أنَّ منطقة الشرق الأوسط برمتها قد تأثرت بانتهـاء الحـرب الباردة، وأنَّ أكثر المتأثرين بانتهاء تلك الحرب هي تركيا كما ذكرنا سابقاً ، حيث إنَّ" رحيل القوات السوفيتية عن الحدود التركية، في الوقت الراهن على الأقل، قد يعني أن التهديد العسكري التقليدي من الشمال قد اختفى، ومن ناحية أخرى، فـإنَّ ذلك يقلل أيضا من ارتباط تركيا الوثيق مع حلف شمال الاطلنطـي، ومشـاركتها الأساسية في التحالف، وكان على تركيا أيضًا أن تتكيف وتتبارى مع مجموعة من الجيران الجُدد ومشكلاتهم. وتمثّل كل من أذربيجان، وأرمينيا، وأوكرانيا، والدول الجديدة في وسط آسيا تمثل جميعاً فرصاً اقتصادية وسياسـية جديـدة " (بـاركي،

١٩٩٩م،ص ٣٠).

ويرى الباحث أنَّ هناك رغبة تركية حقيقية – كما سبق ذكره – وفق استراتيجية مدروسة في الانضمام للاتحاد الاوروبي، والحفاظ على عضويتها في حلف االناتو. بالإضافة إلى حلِّ المشكلات مع دول الجوار، ولعب دور في الخلافات الإقليمية، والعمل على إشاعة السلام وضمان الاستقرار الإقليمي والموازنة بين الأمن والحرية.

من جهة أخرى هناك توجه تركي نحو تعزيز التعاون بين الدول العربية وتركيا، وهذا يتناغم مع رغبة تلك الدول في ذلك، ويتم ذلك في ظل تجسيد مواقف تركيا والدول العربية في منطقة الخليج حول رفض تلك الدول لامتلاك إيران سلاحاً نووياً، لأنَّ في ذلك خطراً على المنطقة بأكملها، يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار، وزيادة مستوى التوتر. وهذا ما يدفع إلى مزيد من التشخيص في دوافع السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه دول الشرق الأوسط.

ويخلص الباحث إلى أنَّ تركيا واجهت مضاعفات عديدة جرَّاء انتهاء الحرب الباردة، ممَّا دفعها إلى تبني استراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تضم تركيا والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي.

- **السياسة التركية بين الماضي والحاضر:**

بعد أن تمَّ فك الارتباط العربي بالأتراك منذ أكثر من ثلاثة أرباع القــرن، حدث تباعدٌ بين الأمتين العربية والتركية، وتوجَّهت السياسة التركية الكمالية إلـــى تأسيس دولة الأمة التركية المنفصلة، بينما توجَّه العرب إلى تأسيس نظام عربـــي جسَّدته جامعة الدول العربية قبيل الحرب العالمية الثانية، وقد " تمتعـــت السياســـة التركية بمجموعة من الثوابت، مثل القومية التركية، والدولة الواحدة، والاستقلالية، ودعم الأمن حسب المفهوم الغربي. لقد نمت السياسة في تركيا وترعرعت في ظلِّ توجُّهين اثنين: الأول يتمثَّل في تركيا الكمالية، والثاني يتمثَّل في تركيا الحاضـــرة.

ولقد شهدت الكمالية تراجعاً كبيراً بعد وفـــاة (مصـــطفى كمـــال أتـــاتورك) فـــي نوفمبر(١٩٣٨م)، إضافة إلى تصاعد ظاهرة الإسلام السياسي في داخـــل تركيـــا. والشاهد أنَّ ما حدث في تركيا اعتباراً من وفاة مؤسِّس الجمهورية حتى يومنا هذا، هو محاولات من أصحاب الاتجاهات المحافظة؛ تتقدَّم أحيانـــاً وتتراجـــع أحيانـــاً أخرى.(حسن، ٢٠٠٦م، ص٦٧).

لقد ســـاد الاتجاه القومي في تركيا ردحاً من الزمن، واليوم بدأ الإسلام السياســـي يظهر مطلاً برأسه في الداخل التركي، وفي الوقت ذاته برزت القوميـــة العربيـــة التي وجدت نفسها في عداء مع القومية التركية التي حاولت فيها طمس العروبـــة، وإعلاء سياسة التتريك.

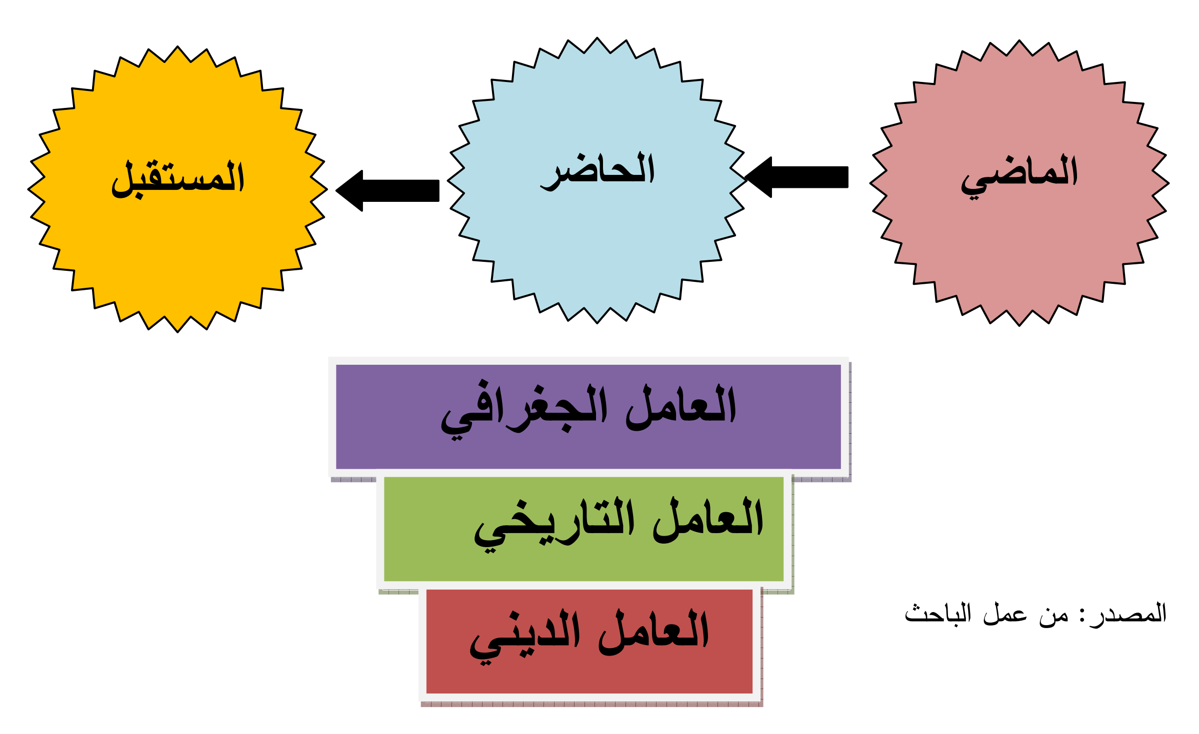
فلقد تجاورت القوميتان العربية والتركية، واتجهت كل منهما وجهتها الخاصة بها، وكان التناقض بادياً في بعض ملامحهما. واتجهت السياسة التركية في الماضي إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي واجتماعي أساسه الديمقراطية والليبرالية.

كانت تركيا تعاني من مشكلات داخليـــة حـــادة، نتيجـــة تفـــاقم النزعـــات الانفصالية والعرقية، التي اعتمد بعضها أسلوب العنف والإرهـــاب، فـــي وضـــع اجتماعي متنوع، مكوَّن من مقومات وأقليات وأديان ومذاهب وطوائف متنوعة.

لقد برز العنف في تركيا " مرتبطاً بحركة التمرد الكردي، والعنف اليساري المرتبط بـــ (٢٢) منظمة يسارية محظورة، ما جعل تركيا منذ بداية التسعينات من تصاعد عدة منظمات إسلامية متطرفة، وبخاصة في مجال اغتيال عناصر بـــارزة من المثقفين العلمانيين، كمنظمة "الحركة الإسلامية، ومنظمة الحركـــة الإســـلامية الثورية، وغيرهما" (الكيلاني، ١٩٩٦م، ص٩١)

الشكل رقم (٥)

الشكل يوضِّح العوامل المحدِّدة للعلاقة بين السعودية وتركيا



المصدر: من عمل الباحث

واستناداً إلى المتغيرات الدولية، فقد توجَّهت السياسة التركية في السنوات الأخيرة بالذات في ظل النظام الدولي الجديد، وبالتحديد بعد سقوط النظام العراقي عام (٢٠٠٣م) إلى أداء دور مهم في إطار التنظيم الشرق أوسطي، وتأكيداً لمركزية تركيا في أي نظام قادم للشرق الأوسط، اشتركت تركيا في اللجان الخمس المتعددة الأطراف، المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، ومنها لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، ولكن عضوية تركيا في هذه اللجان تثير ملاحظتين:

(١)الملاحظة الأولى: تتعلق بالتحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، حيث حدَّدت بأنها: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعراق وسوريا، ولبنان والأردن ومصر، ودول اتحاد المغرب العربي وايران وإسرائيل.

(٢) الملاحظة الثانية: تتعلق بعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي. (الكيلاني، ١٩٩٦م، ص٩٩)

وخلاصة ما يراه الباحث أنَّ موقع تركيا سيكون في الدائرة المركزية

لمشروع النظام الشرق أوسطي، وأنَّ لها مصالح أمنية عبر حدودها مـــع الـــدول العربية، وهذا ما دفع السياسة التركية إلى التلاقي مع الدول العربية، وهذا يتطلب بالطبع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، تسوية ترضى بها الأطراف المعنيـــة، وبخاصة الطرف العربي، إلا أنَّ إنجاز العملية السلمية يتطلب فترة مـــن الـــزمن، وهو ما دفع تركيا إلى دخول دائرة التوازنات الإقليميـــة فـــي الشـــرق الأوســـط، وإحداث تقارب في المجال الجيوسياسي مع البلدان العربية، وخصوصاً الســـعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.

وممَّا ساعد السياسة التركية على السير في هذا الطريـــق تـــدني مســـتوى العلاقات مع إسرائيل، سواء من الناحية العسكرية أو السياســـية أو الاقتصـــادية. وارتفاع مستوى العلاقات مع البلدان العربية.

- **السياسة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر:**

تهتمُّ الأوساط الأكاديمية العربية بدراسة العلاقات التركية – العربيـــة؛ لِمـــا يتمتع به هذا البلد من أهمية جيوستراتيجية، لها دور في جذب عدد ليس بقليل مـــن الدارسين للتاريخ الحديث والمعاصر للمنطقة.

ويأتي هذا الاهتمام بعد عهود من القطيعـــة القائمـــة علـــى التباعـــد بـــين السياسيتين التركية والعربية، والتنافر الذي هيمن على القوميتين التركية والعربية.

إنَّ السياسة الكمالية وسياسات التباعد والقطيعة مع العالم العربي والإسلامي لعبت دوراً بارزاً في إحداث أكبر شرخ في العلاقات التركية – العربيـــة، وهـــذا ينطبق على عهود عديدة، إلى أن دخلت السياسة التركية مرحلة الصحوة بعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، ثم دخول مرحلة جديدة من التعاون مع العالم العربي.

لقد برزت بعض المواقف الإيجابية للحكومة والشعب التركي مـــن القضـــية الفلسطينية ومن الاعتداء على غزة؛ الأمر الذي شجع العرب علـــى قبـــول تلـــك

المواقف، والشعور بالرضا لهذا التحول الإيجابي في السياسة التركية تجاه العالم العربي، وهذا ساعد في تعزيز الموقف العربي الرسمي، وتخفيف العبء عن الحكومات العربية أمام شعوبها كنوع من تنفيس الضغط الشعبي و مطالباته" ففي ظل عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، وتراجع المواقف الرسمية، واستمرار مسلسل الانهزامات السياسية والعسكرية والانكشاف الأمني، فإنَّ الاستراتيجية التركية يجب أن تقوم في الوقت الراهن على تحقيق مصالحها في المنطقة العربية عن طريق استراتيجية التأثير، وليس التفاعل في القضايا الإقليمية، خاصة وإن الوضع الراهن لا يسمح بدخول تركيا في المنطقة العربية كطرف فاعل لانبطاح الأنظمة السياسية العربية، وفقدانها للقدرة على اتخاذ القرار السياسي " (الحمد، عبر الانترنت، ٢٠١٢م) إلا أنَّ المتغيرات المتعددة التي حدثت في المنطقة سمحت للسياسة التركية باختراق المسرح السياسي العربي، وخصوصاً من خلال حروب الخليج.

- **المحور الجيوسياسي للعلاقات السعودية – التركية:**

برزت في العقود الأخيرة حاجة ملحَّة لبناء علاقات ذات أبعاد استراتيجية تخدم النهج الجديد للسياستين الخارجيتين السعودية والتركية، خصوصاً وإنَّ "العلاقات السعودية – التركية لا تزال تتطور على جميع الأصعدة وبوتيرة متسارعة، ولعبت الاتصالات والزيارات الرسمية على أعلى المستويات، والتي ازداد معدلها بمرور الوقت، ليؤكد على عمق التوجُّه نحو توثيق العلاقات بين السعودية وتركيا، بما يتمتع به البلدان من بعد جيوسياسي مميز، يشجع على التقارب والتلاقي. وهذا ما دفع الأوساط الأكاديمية العربية إلى دراسة العلاقات التركية – العربية. عامة، والعلاقات التركية – السعودية خاصة، وتمتع كل طرف من هذه الأطراف بموقع جيواستراتيجية له دور في جذب عدد ليس بقليل من الدارسين للتاريخ الحديث والمعاصر للمنطقة. وعلى الرغم من صعوبة الدراسات

المعاصرة لعدم انكشاف أغلب وثائقها، إلا أنها تكتسب أهمية بالغة لقربها الزمني من الحدث، وارتباطها بسير الأحداث الدولية المعاصرة"

(http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/177724.html)

إنّ من البديهي أن العلاقات السعودية – التركية، والخليجية – التركية قد ارتبطت بالمتغيرات الإقليمية والدولية " وهي متغيرات شهدتها المنطقة خاصة والعالم عامة سنة (١٩٧٩م) والمتمثلة بسقوط شاه إيران والاحتلال السوفيتي لأفغانستان، فضلاً عن حربي الخليج الأولى (١٩٨٠م–١٩٨٨م) والثانية (١٩٩٠م–١٩٩١م)، وتركيا ليست ببعيدة عن هذه الأحداث وهذا ما يجسد البعد الاستراتيجي في العلاقة بين السعودية وتركيا " .(http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/177724.html)

ومن الجدير بالذكر أنّ العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين السعودية – التركية لم تنشأ من فراغ، وبعد قيام الدولة التركية الحديثة سعى المسؤولين الأتراك إلى مد الجسور إلى السعودية ودول الخليج العربية، وكانت المملكة العربية السعودية من أكثر البلدان الخليجية قدرة على إقامة العلاقات مع تركيا، والسعي باتجاه تنوعها. ومن الملاحظ أنّ حرب تشرين الأول/ أكتوبر(١٩٧٣م) تعد واحدة من العوامل التي أسهمت في استقرار علاقات تركيا مع العرب عموماً، من خلال الموقف الإيجابي لتركيا، والذي أخذ أوجهاً عدة، أهمها إعاقة الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم الدعم إلى إسرائيل عن طريق تركيا " وعندما استخدم العرب النفط كسلاح في المعركة، تضرَّرت الدول غير المنتجة للنفط ومنها تركيا، وكنتيجة للموقف الإيجابي التركي من الحرب، قامت الدول الخليجية ولا سيما السعودية بمد تركيا باحتياجاتها النفطية بأسعار تفضيلية، وبعد ذلك "شهدت العلاقات العربية – التركية الاقتصادية تطوراً ملحوظاً فيما بعد السبعينات، وخصوصاً مع السعودية، وقد تمثَّل هذا التطور في حجم قائمة المشتريات التركية

من النفط، التي بلغت عام (١٩٩٠م) حوالي (٢.٧) مليار دولار، أي ما يعادل (٢٠%) من قيمة صادراتها، و (١٠%) من مجمل قيمة وارداتها، يُضاف إلى ذلك ما قيمته (٢٥٠) مليون دولار ثمن مواد خام لمنتجات كيماوية اشترتها تركيا من الأسواق العربية، وخاصة من السوق السعودية".(الحضرمي، ٢٠١٠م، ص٢٩٢). هذا على الصعيد الاقتصادي، وأما في المجالات الأخرى، فقد لعبت رابطة العالم الإسلامي دوراً مهماً في تجسيد العلاقة بين السعودية وتركيا، خصوصاً وأنَّ مقر الرابطة في مكة المكرمة. كما لعبت الاستثمارات العربية والسعودية والخليجية وتدفقها السخي دوراً كبيراً في تجسيد البعد الجيوسياسي السعودي – التركي، " لذا كانت تركيا في مقدمة الدول التي جرى الحديث عن إمكانية قيامها بدور بارز، لأنشاء بنية أمنية في الخليج العربي والشرق الأوسط، أثر انتهاء حرب الثانية وتدمير القوة العسكرية العراقية" (الكيلاني، ١٩٩٦م، ص٥٦) وهذا يشير بلا شك إلى أن تركيا كوّنت لنفسها تصوراً لمسألة الأمن في الخليج، والسعودية جزء من الخليج . وقد تطورت العلاقات السياسية بشكل كبير بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم وتفاعلهم مع جميع الاطراف الدولية، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط من خلال قضاياهم من أجل الوصول إلى أعلى مستوى من العلاقات .

٢. المحور العسكري:

يمثل البعد العسكري والاستراتيجي أحد الأبعاد المهمة في العلاقات السعودية التركية، ويعتبر جزءاً من العمل المشترك بين الدولتين الإقليميتين المذكورتين، نظراً لحاجتهما للتعاون العسكري دعماً لاستراتيجية البلدين، وتنفيذاً لسياساتهما في المنطقة، وحماية لمصالحهما المشتركة. وبناء على وكالة الأنباء السعودية، وقد صرح في هذا الشأن صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز مساعد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام للشؤون العسكرية سابقاً بتاريخ (١٤٣١/٦/١١هـ)" أنَّ ما يربط المملكة وجمهورية تركيا من علاقات أخوية عميقة يشكل حافزاً قوياً للمزيد من العمل المشترك، وأضاف عقب

توقيع اتفاقية في مجالات التدريب والتقنية والعلوم العسكرية، وأنَّ هـذه الاتفاقيـة سوف تحقق المزيد بحول الله وقوته تجاه تطلعات قيادتي وشعبي البلدين الشـقيقين لتقارب أكثر شراكة وأعمق"(http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=30256).

وفي سؤال عن مسار العلاقات العسكرية والدفاعية بين المملكـة العربيـة السعودية والجمهورية التركية أوضح سموه " أنَّ العلاقات السياسية والاقتصـادية شهدت قفزة نوعية خلال السنوات الماضية، خصوصاً بعد الزيارة التاريخية التـي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى أنقرة، مؤكداً بأنَّ نتائج هذه العلاقات انعكست إيجابياً على العلاقات العسكرية بين البلدين، حيث شهدت هذه العلاقات خلال هذه السنوات قفزة نوعية من خـلال الزيـارات المتبادلة، مبيناً أنَّ هناك عدة لجان مشتركة بهذا الخصوص، مشيراً إلى أنه سيوقع على اتفاقية للتعاون العسكري والتدريب ومجال التقنية "

(http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=30256) .

ومن الجدير بالذكر أنَّ سمو الأمير خالد بن سلطان كان قد التقى في هـذا الخصوص بكبار الشخصيات العسكرية، وفي مقدمتهم رئيس هيئة الأركان العامـة بالجمهورية التركية، وفي حقيقة الأمر كانت – ولاتزال – السعودية ودول الخليج العربية تثق في تركيا المعاصرة، وهذا ما برهنت عليه الأحداث العسـكرية التـي جرت في المنطقة، خصوصاً فيما يتعلق بالحرب العراقية – الإيرانيـة (١٩٨٠م–١٩٨٨م) " فبعد فوزتوركوت أوزال بانتخابـات (١٩٨٣م) صـرَّح قـائلاً: إنَّ مهامنا محدَّدة ضمن أهداف حلف شمال الأطلسي... وإن دول الخليج تنظر إلينـا على أننا دولة موثوق بها... لذلك لايمكن استخدام القواعد الموجودة في تركيا من قبل قوة الانتشار السريع الأمريكية...إلا أنَّ تركيا أعلنت رسمياً وجـود طـائرات الانذار المبكر " أواكس" على أراضيها، في السنة نفسها"

(http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/177724.html).

ومن الجدير بالذكر أنَّ تركيا برَّرت أن هذه الطائرات ضمن الجنـاح العسـكري لحلف شمال الأطلسي – الناتو – مع ذلك لم تستطع تركيا إخفاء دورها فـي قـوة

الانتشار السريع، خصوصاً وإنَّ قاعدة أمريكية " أنجرلك" موجودة على أراضيها.

أما بالنسبة للسعودية ودول الخليج العربية فإنَّ موقفها العلني هـــو رفــض الاشتراك في الإجراءات الأمريكية، إلا أنَّ وثائق عدة تشير إلى رغبة دول الخليج العربي بالحماية الأمريكية والترحيب بالدور التركي.

وإذا كانت دول الخليج العربية قد أعلنت الدعم للعراق أثناء حربها ضد إيران فـــي حرب الخليج الأولى، وكانت السعودية والكويت الأكثر دعماً للعراق. أما تركيا فقد أعلنت الحياد، وهذا لا يتناقض مع الدور المحوري لتركيا أثناء فترة الحرب، فقــد لعبت دور الوسيط الدبلوماسي بين العراق وإيران.

- **حرب الخليج الثانية والبعد العسكري السعودي التركي:**

إذا كانت تركيا على هامش الصراع بين العراق وإيران في حرب الخلـــيج الأولى (١٩٨٠م–١٩٨٨م)، فإنها وقفت أيضاً نفس الموقف في حرب الخليج الثانية (١٩٩٠م–١٩٩١م) ، ولكنها في الواقع كانت في الموقع الذي تتفاعــل فيـــه مـــع أحداث الحربين " وإذا كانت قد وقفت على الحياد في الحرب الأولى، فإنهـــا فـــي الحرب الثانية (١٩٩٠م–١٩٩١م) انضمت إلى التحالف الدولي لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. وكانت تركيا بسبب موقعها الجغرافي، محطة لـــبعض القـــوات الغربية، وبخاصة القوات الجوية كإطار جغرافي محيط بـــالعراق أثنـــاء عمليـــة عاصفة الصحراء، ثم تواصل الدور التركي من خلال عملية توفير الراحة التـــي استدعت مرابطة أسراب من الطائرات الأمريكية والبريطانيـــة والفرنســـية. وقــد خصَّصت تركيا القاعدة الجوية (أنجرليك) لتكون محطة لهـــذا القـــوات، التـــي أضيفت إليها أيضاً قوات برية وجوية تركية " (الكيلاني، ١٩٩٦م،ص ٥٣–٥٤) . وبالرغم من أنها لم تشارك فعلياً في القتال الدائر لتحرير الكويـــت (١٩٩١م)، إلا أنها كانت تراقب منطقة حظر الطيران المفروض على العراق، وترصد تحركات القوات العراقية.

وإذا كانت حرب الخليج الثانية الفرصة الكبرى لتركيا لكـي تخـرج مـن العزلة التي فرضها التقيد الدقيق والصارم بنهج الكمالية. وكان مـن نتـائج تلـك العزلة أن غابت عن محيطها الواسع المتنوع، فإنَّ تلك الحرب وثَّـقت العلاقـة العسكرية بين تركيا من جهة، وبين السعودية ودول الخليج العربيـة مـن جهـة أخرى، ممَّا أضفى على العلاقات العسكرية بين تركيا والسعودية بعُـداً عسـكرياً واستراتيجياً جديداً؛ الأمر الذي أدى إلى تدفق الاستثمارات السـعودية والعربيـة الخليجية نتيجة لذلك.

لقد نظرت كل من القيادتين السعودية والتركية إلى العـراق الـذي تنـامى عسكرياً بعين الخطر، حيث بات يهدِّد جيرانه، وهذا مـا أثبتـه غـزوة الكويـت (١٩٩٠م)، واقتنعت القيادتان السياسية والعسكرية في الدولتين المـذكورتين بـأن العراق ستُقدِمُ بعد الكويت على ضرب سوريا أو تركيا بعد إيران والكويـت؛ لـذا فإن البعد العسكري والاسترتيجي للسعودية والكويت يقوم على تصـور مشـترك، أدى إلى مزيد من التقارب والتعاون العسكري فيما بينهما.

- **التطور في العلاقات العسكرية بين البلدين:**

كان هناك قفزات كبيرة في العلاقة العسكرية بين البلدين في الفترة القصيرة الماضية، وبالذات بعد زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبـدالعزيز في عام (٢٠٠٦م) وكذلك زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عام (٢٠١٠م) اعقبها زيارات متبادلة بين البلدين لتعزيز التعـاون العسـكري بينهمـا وفيما يلي نقوم بقراءة لتلك الوقائع التي من شأنها أن توضح لنا مدى ذلك التعاون :-

١. زيارة نائب وزير الدفاع سابقاً صاحب السمو الملكي الأمير (خالد بن سلطان) لتركيا في عام (٢٠١٠م) كما أسلفنا ذكره سابقاً، وما تمخَّض عن تلك الزيارة من توقيع لاتفاقيات تدريب وتعاون.

(http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=reports&id=1472912&lim=75&lang=ar&tblpost=2013_06)

٢. زيارة معالي وزير الدفاع التركي (وجدي جونول) يرافقه عدد من المسـؤولين الأتراك لحضور افتتاح معرض الصناعات العسـكرية التركيـة فـي مدينـة الرياض صباح يوم الأربعاء (٢٧/٣/١٤٣٢هـ) حيث ألقى معـالي الـوزير التركي كلمة بهذه المناسبة، أشـار فيها الى العلاقات المتميزة بـين المملكـة العربية السعودية ، وكان يضم في أجنحة المعرض (٣١) شركة تركية تهـتم بقطاع الأمن والدفاع.

.(http://www.mci.gov.sa/MediaCenter/News/Pages/n-02032011-0.aspx)

٣. زيارة صاحب السمو الملكي قائد القوات البرية الملكية السعودية الفريق الركن خالد بن بندر بن عبدالعزيز إلى جمهورية تركيا بدعوة من معالي قائد القـوات البرية التركية الفريق أول (هايريكيفريكيغلو) في عام (٢٠١٢م) وقام الأميـر خالد بزيارة للمصانع العسكرية التركية .

.(http://www.alriyadh.com/2012/05/21/article737646.html)

٤. مشاركة القوات الجوية السعودية لعدة مرات في مناورات (نسر الأناضـول) في قاعدة كونيا وسط تركيا، وتجري سنوياً، وهي مناورات عسكرية مشـتركة بين القوات التركية والقوات الأمريكية ودول أخرى من حلف شمال الأطلسي، وبعض الدول العربية، منها المملكة العربية السعودية .

.(http://www.alw6n.com/vb/showthread.php?t=432)

٥. زيارة كبير مستشاري رئيس الجمهورية التركية (أرشد هرمزلو) لولي عهـد المملكة العربية السعودية الامير سلمان بن عبدالعزيز لهـذا العـام (٢٠١٣م) وتسلم منه رسالة خطية من وزير الدفاع التركي (عصمت يلماز)

(http://www.4falcons.com/vb/archive/index.php/t-1466.html)

وكانت نتائج تلك الزيارات أنفة الذكر بين مسؤولي الدولتين على النحـو التـالي، وهي على سبيل المثال لا الحصر :

١. قيام القوات المسلحة في المنطقة الشمالية بالمملكة فـي عـام (١٤٣٣هـ)

بالتدريب على الرماية التجريبية للأسلحة والمعدات التركية .

. (http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=61384)

٢. وافقت المملكة العربية السعودية بشكل مبدئي على شراء المئات من الدبابة التركية الجديدة (**altay**) ولم يكشف عن العدد بشكل دقيق ، ولكن السعوديين لديهم (٣٢٠) دبابة متقادمة فرنسية من طراز (**AMX-30**) ، وهي بحاجة مستعجلة الى التبديل ، والسبب الرئيس لرغبة السعوديين في اقتناء هذه الدبابة حسب ما يرجحه بعض الصحف ، هي رغبة الجانب السعودي في دعم تحالف غير رسمي مع تركيا ضد إيران .

(http://aviation-arab.com/showthread.php/768)

٣. وافقت الخارجية الأمريكية على صفقة سلاح بين الرياض وأنقرة ببيع السعودية ستة طائرات عسكرية أمريكية لتركيا وذلك في عام (٢٠١١م) حسبما قال موقع (ديفنسانديسرتيال ديلي) نقلاًعن صحيفة (حريت) التركية . وأوضح الموقع أنَّ الطائرات من طراز (سي ١٣٠ أي هرقلس) وهي طائرة نقل عسكرية قديمة اشترتها السعودية قبل عقود ، وبحسب الأنظمة الأمريكية المتعلقة بصفقات السلاح ، فإنه على أي دولة أن تأخذ موافقة الولايات المتحدة الأمريكية قبل بيع أي أسلحة لطرف ثالث .(http://sabq.org/vPXede)

من خلال ما سبق يتبين لنا مدى جدية العلاقة والتعاون العسكري بين البلدين.

- **المحور الاستراتيجي في العلاقة بين السعودية وتركيا المعاصرة:**

يستند البعد الاستراتيجي التركي في توجهاته في ظل حكومة العدالة والتنمية إلى عددٍ من المعالم التي تنسجم وتتناغم مع البعد الاستراتيجي السعودي. وهذا يتمثل في الآتي(الشمري، ب، ت، ص ١٠-١١):

(أ) إعادة إحياء الهوية الإسلامية.

(ب) الثقة بالذات الحضارية مصدر قوة إضافية لتركيا وهو خيار

استراتيجي.

(ج) سياسة خفض المشكلات مع الجيران إلى درجة الصفر.

(د) سعي تركيا لدور إقليمي أكبر حيث لم تعد بلد رد الفعل.

وتنظر كل من السعودية وتركيا المعاصرة إلى إيران نووية، بمنظار استراتيجي مشترك، لأنَّ امتلاك إيران للسلاح النووي سيشكل اختلالاً واضحاً التوازن بين تركيا والسعودية ودول الخليج العربي وبين إيران ؛ ولن يقف الأمر عند السلاح النووي الذي يبدو أن إيران تطمح إلى امتلاكه، فإنَّ هناك هاجساً سعودياً تركياً مشتركاً – حسب ما يراه الباحث – من المد الشيعي في المنطقة، وهو ما تسعى إيران إلى تحقيقه لبسط سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على المنطقة. " السعودية ترى أنَّ هناك حاجة ملحة لقطع خط الاتصال الذي يربط إيران بحزب الله في لبنان عن طريق سورية، ولتحقيق هذا الأمر يكون تعاون تركياً ضرورياً من أجل فرض السيطرة على الطرق الجوية والبرية المتصلة بالأردن والعراق" (Intelligence online). ويعتبر المد الشيعي أو ما يسمى بالهلال الشيعي خطراً على المنطقة ، لأنه يعني المد الإيراني السياسي والمذهبي، لذا لابد من إعطاء البعد الاستراتيجي السعودي التركي دوراً كبيـرًا في توجه الدولتين السعودية وتركيا، بالرغم من وجود حاجز جغرافي بين السعودية وتركيا، ومع استحالة رفع الحاجز الجغرافي بين الدولتين، ولذلك فإنَّ الضغط على سوريا لتحويلها إلى مجال مكاني صديق لهما لاستثماره في التواصل الجغرافي بينهما.

ولقد دخلت تركيا في مجال الترتيبات الشرق أوسطية، وكان ذلك من خلال الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، حيث رغبت الولايات المتحدة في تفعيل قواعدها في تركيا، وعقد اتفاقيات دفاعية ثنائية ومتعددة الأطراف في إطار شمال الأطلسي " لقد انصرفت التصورات الأمريكية بشأن إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية بعد تدخلاتها العسكرية في حرب الخليج الثانية، إلى الاهتمام بدور

الأطراف غير العربية – وخاصة تركيا والكيان الإسرائيلي – في صياغة البنى الأمنية للمنطقة وتنفيذها " (محمد، وسليم، ٢٠٠٤م، ص٥٣).

من ذلك ندرك أن تركيا تتبوأ دوراً استراتيجياً مهما في نظام ما بعد حرب الخليج، وهي الدولة التي هيَّأت نفسها للقيام بهذا الدور في أية ترتيبات لتبني (سياسية – أمنية) للمنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظراً لهذا البعد الاستراتيجي التركي في المنطقة، فإنَّ تركيا عقدت اتفاقاً للتعاون العسكري التركي – الإسرائيلي، وهذا ما يجعل السعودية تتباعد في مواقفها مع الموقف التركي، وهنا من الممكن القول أنَّ الأتراك انقسموا إلى فريقين، الفريق الأول يفضل التعاون مع الكيان الإسرائيلي، والفريق الثاني يفضل التعاون مع الدول العربية؛ لأنَّ التعاون مع إسرائيل سينعكس سلبياً على تركيا نفسها " إذ إن الكيان الإسرائيلي لن يقبل بوجود دولة إقليمية أخرى تقاسمه أو تنافسه المصالح والتركات في المنطقة " (محمد، وسليم، ٢٠٠٤م، ص٦٠).

إنَّ المملكة العربية السعودية تعي تماماً في منظومتها الاستراتيجية أن الطرح القائم في المنطقة هو السلام الإقليمي الشامل والنظام الشرق أوسطي الجديد المتكامل، لذا فإنَّ السعودية تنبذ فكرة عقد الاتفاقيات الثنائية كالاتفاقية بين تركيا وإسرائيل، وترى السعودية أنها وتركيا تمتلكان بعداً استراتيجياً مهماً لهما بعيداً كل البعد عن أي دور للكيان الإسرائيلي في المنطقة، هذا في الوقت الذي " تدرك المملكة العربية السعودية سعي تركيا نحو تطوير علاقاتها معها ومع دول الخليج العربية، ذلك السعي الذي عبَّر عنه بعض القائلين بتقديم قائمة طويلة من المشروعات الطموحة، وطرحها على السعوديين خاصة، وعلى الخليجيين عامة، بحيث يكون للسعودية أوراق أفضل في عملية تخطيط مستقبلي للخليج إزاء الطموحات التركية " (السبعاوي، والنعيمي، ٢٠٠٠م، ص٢٩). يرى الباحث أن أزمة الخليج الثانية قد ساهمت بإحداث انعكاسات مباشرة في مسارات العلاقات

السعودية – التركية، والخليجية – التركية، حيث خلق التراجع الكبير في العلاقات مع العراق، فرصاً أمام تركيا عمدت إلى استغلالها في ميادين مختلفة، علاوة على محاولتها المستمرة لتغييب العراق خليجياً، وكان ذلك كله يمثل مرحلة جديدة لتأمين صيغ مستجدة أمام السياسة التركية في المنطقة العربية، وخاصة في الخليج العربي، حيث جاء ذلك متزامناً مع ما كانت تسعى إليه المملكة العربية السعودية من أجل توسيع رقعة علاقاتها مع القوى الإقليمية مثل تركيا التي وقفت إلى جانبها أثناء أزمة الخليج الثانية " ثم امتد ذلك لكي تنجح دول الخليج – على المستوى العربي – في بلورة ما سمي بـ "إعلان دمشق" بالمشاركة مع مصر وسوريا، هذا الإعلان الذي مثّل نوعاً من رد الفعل المرحلي للتوجهات الإقليمية العربية لدول الخليج، ولكنه كان إعلاناً يتبعه تحمّل مسؤوليات مالية، لكل من الاقتصادين السوري، والمصري، الأمر الذي شكّل عبئاً إضافياً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" (السبعاوي، والنعيمي، ٢٠٠٠م،ص ٣١).

وبكلمة مختصرة يرى الباحث أنَّ البعد السياسي الاستراتيجي في العلاقات السعودية – التركية تمليها عوامل الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والوضع الدولي ، وهنا لابد من القول أنَّ العلاقات مع تركيا المعاصرة شهدت تقارباً ملحوظاً على مختلف الأصعدة في السنوات الأخيرة، وقد لعبت الدوافع الاقتصادية دوراً كبيراً في بناء جسر من الثقة بين تركيا والسعودية، مما أدى إلى نقلة نوعية لتتطور تلك العلاقات إلى المستويات السياسية والعسكرية.

الجدول رقم (٣)

مقارنة للقوة العسكرية السعودية والتركية حتى عام (٢٠١٢م)

القوات المسلحة السعودية	القوات المسلحة التركية
حجم القوات السعوديه(٢٣٣٥٠٠)فرد	حجم القوات التركية الفعلية(٦١٢٩٠٠) فرد

القوات المسلحة السعودية	القوات المسلحة التركية
مجموع الطائرات الحربية (٩٧٧) طائرة	مجموع الطائرات الحربية (١٥١٢)طائرة
القوات البرية يتكون من : ١.عدد(١٩٠٩) دبابة مجنزرة ٢.عدد (٤٨٩٠)مصفحة لنقل الجنود والمشاة ٣.عدد(٤٣٢) مدفعية ذات السحب ٤.عدد(٦٠) منصة اطلاق صواريخ متعددة ٥.عدد(٦٤٨) قطعة بنظام الهاون ٦.عدد (٣٨٥٠)قطعة سلاح المضاد للدبابات ٧.عدد(١٥٠٣٠)مركبة لوجستية	القوات البرية يتكون من : ١. عدد(٤٤٦٠)دبابة مجنزرة ٢. عدد(٧٠٣٣)مصفحة لنقل الجنود والمشاة ٣. عدد (١٧٤١) مدفعية ذات السحب ٤. عدد (٤٠٦)منصة اطلاق صواريخ متعددة ٥. عدد (٨٨٤٠) قطعة بنظام الهاون ٦. عدد (٤٧٠٢٥) قطعة سلاح المضاد للدبابات ٧. عدد (٢٣٦٩١) مركبة لوجستية
مجموع القوة البحرية ٢٣ قطعة بحرية وهي غلى النحو التالي : ١.عدد (٧)فرقاطات ٢.عدد (٤) طرادات ٣.عدد (٣) سفن كاسحة الغام ٧. عدد (٩) زوارق بحرية	مجموع القوة البحرية ١٨٣ قطعة بحرية وهي غلى النحو التالي : ١. عدد (١٧) فرقاطات ٢. عدد (٧) طرادات ٣. عدد (٢٠) سفن كاسحة الغام ٤. عدد (٤٣) زوارق بحرية ٥. عدد (١٤) غواصة ٦. عدد (٤٥) قارب برمائي

المصدر: (http://globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp?form=form&country1=Saudi-Arabia&country2=Turkey&Submit=Compare+Countries)

٣. المحور الاقتصادي في العلاقات السعودية – التركية:

كانت تركيا، ومازالت تشهد عملية تنمية اقتصادية كبرى منذ تاريخ تأسيس الجمهورية الحديثة، ومازال الاقتصاد المحرك الرئيس للسياسة الخارجية التركية، وهذا ما أعطى البعد الاقتصادي بُعداً استراتيجياً في سياسات تركيا، خصوصاً في المجال الإقليمي، واحتياجها لتوسيع أسواقها التصديرية، حيث وجدت في أسواق السعودية ودول الخليج العربية ضالتها المنشودة " ترى تركيا أنَّ تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط هو أحد أسس السلام والاستقرار في المنطقة، ذلك أنَّ التعاون الاقتصادي يشجّع الاستقرار السياسي" (نوفل، ٢٠١٠م، ص١٠١) وهذا ما دفع تركيا إلى تحقيق أقصى قدر من التعاون الاقتصادي مع بلدان المنطقة خصوصاً مع السعودية ودول الخليج العربية، وغيرها من الدول العربية، بل إنَّ تركيا تبذل المزيد من الجهد لتصبح شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه للعالم العربي أو للدول في الشرق الأوسط.

أ. الاقتصاد السعودي:

المملكة العربية السعودية أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، وليس بغريب أن يسيطر دخل النفط والغاز على الاقتصاد السعودي.

الجدول رقم (٤)

الشكل يوضِّح أعلى عشر دول حول العالم انتاجا للنفط					
الترتيب	اسم الدولة	الإنتاج اليومي "مليون برميل"	النسبة من الإنتاج العالمي	الصادرات اليومية إلى الولايات المتحدة "مليون برميل"	الإحتياطيات المؤكدة "مليار برميل"
١	السعودية	١١.٧٥	١٣.٢٤ %	١.٤٢	٢٦٢.٦
٢	الولايات المتحدة	١٠.٥٩	١١.٩٤ %	٠٠	٢٠.٦٨
٣	روسيا	١٠.٣٠	١١.٦٤ %	٠.٥٧٢	٦٠
٤	الصين	٤.١٩	٤.٧٠ %	٠.٠٠٢	٢٠.٣٥
٥	ايران	٤.١٣	٤.٦٠ %	٠٠	١٣٧
٦	كندا	٣.٩٢	٤.٤٠ %	٣.٠١	١٧٥.٢١
٧	الإمارات	٣.٢٣	٣.٦٠ %	٠.٠٣٥	٩٧.٨٠
٨	المكسيك	٢.٩٥	٣.٣٠ %	١.١١	١٠.٤٢
٩	البرازيل	٢.٨٠	٣.١٥ %	٠.٣٢١	١٢.٨٦
١٠	الكويت	٢.٧٥	٣.١٠ %	٠.٣٥٢	١٠٤

المصدر: /http://www.argaam.com/article/articledetail/268733

يقدِّم الجدول السابق قائمة بأعلى عشر دول انتاجا للنفط حول العالم مع بعض البيانات الأخرى مثل النسبة من الإنتاج العالمي، والاحتياطيات المؤكدة مستندة إلى بيانات لوكالة الطاقة الأمريكية "ديسمبر/كانون الأول عام (٢٠١١م)".

حيث تستطيع المملكة العربية السعودية إنتاج ما يصل إلى أكثرمن (١٠) مليون برميل يوميًا من النفط، وهي المنتج المرجح لأوبك، وهذا يعني أنها يمكن للمملكة أن ترفع أو تخفض إنتاجها من النفط تجاوباً مع متطلبات السوق العالمية، وقد

رفعت المملكة في العام (٢٠١١م) إنتاجها للتعويض عن توقف الإنتاج في ليبيا التي دخلت دوامة حرب أهلية في غالب العام ، "أصدرت إدارة معلومات الطاقة، وهي دائرة تابعة لوزارة الطاقة الأميركية تقريرًا هذا الأسبوع خصصته للحديث عن قدرات إنتاج ومخزونات النفط في المملكة العربية السعودية، وذلك كجزء من سلسلة تقارير تصدرها الإدارة عن الدول النفطية الرئيسية في العالم في ضوء أزمة تواصل ارتفاع أسعار الطاقة في الأشهر القليلة الماضية. وجاء في التقرير أنَّ المملكة العربية السعودية تحتفظ بخمس المخزون العالمي المثبت من النفط في العالم كله، وأنَّ من المتوقع لها أن تظل أكبر مصدّر للنفط في العالم في المستقبل".(http://www.alriyadh.com/2008/08/18/article368140.html).

وذكرت وكالة "رويترز" إنَّ المملكة أنتجت (١٠.١٩) مليون برميل يوميا شهر اغسطس من عام (٢٠١٣م)، ضخت منها (١٠.٠٧) مليون برميل يوميا في السوق.

وساهمت الجهود السعودية جزئيًا في تعويض الانخفاض الكبير في الإنتاج الليبي بسبب الاضطرابات، والذي تسبَّب في انخفاض إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بشكل إجمالي.(http://www.skynewsarabia.com/web/article/427131)

"تشير البيانات الناتج المحلي بالاسعار الثابتة الى نموه بنسبة (٥.١) بالمئة في عام (٢٠١٢م) ليبلغ نحو (١٢١٧.٩) مليار ريال مقارنة بحوالي (١١٥٨.٥) مليار ريال في عام (٢٠١١م) ". (مؤسسة النقد العربي السعودي –التقريرالسنوي ٤٩)

واتجهت المملكة العربية السعودية نحو تنويع القاعدة الصناعية في المملكة إلى المناطق الأكثر كثافة عمالية ،"فتم إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى في عام (١٩٩٩م) ليقوم بتوجيه الاقتصاد بعيداً عن النفط، وأعقب ذلك في عام (٢٠٠٠م) تشكيل الهيئة العامة للاستثمار (**SAGIA**) لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة".(مجلس الغرف السعودية الالكتروني)

(http://www.csc.org.sa/Arabic/AboutKSA/SaudiEconomy/Pages/SaudiEconomyInWorldEyes.aspx)

والمملكة العربية السعودية حافظت على مركزها الأول كأكبر اقتصاد في العالم العربي لعام (٢٠١٢م).

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12522&article=720441).

الجدول رقم (٥)

الجدول يوضِّح متوسط مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

جدول رقم (١) متوسط مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)

القطاع	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٩١	١٩٩١-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠١١
الزراعة ـ الغابات ـ والأسماك	٢,٣	٤,٤	٥,٧	٥,٠
التعدين والتحجير	٤٩,٣	٢٦,٩	٣٢,٥	٢٦,٤
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	٤٨,٩	٢٦,٦	٣٢,٢	٢٦,١
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤
الصناعات التحويلية	٤,٤	٧,٦	٩,١	١١,٩
أ) تكرير الزيت	٢,٣	٣,٠	٣,٠	٢,٧
ب) صناعات أخرى	٢,١	٤,٧	٦,٠	٩,١
الكهرباء، الغاز والماء	٠,٤	٠,٨	١,٢	١,٦
التشييد والبناء	٨,٥	٩,٤	٦,٤	٦,٩
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٣,١	٧,٣	٦,٦	٨,٣
النقل والتخزين والاتصالات	٣,٢	٤,٦	٤,٦	٦,١
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١٢,٥	١٧,٥	١٢,١	١٢,٥
أ) ملكية المساكن	٨,٩	١١,٣	٧,١	٦,٦
ب) أخرى	٣,٦	٦,٢	٥,٠	٥,٩
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	٢,٦	٣,٧	٣,٤	٣,٨
الخدمات المصرفية المحتسبة	٠,٧	١,٨	١,٩	٢,٠
المجمـــوع الفرعـــي	٨٥,٥	٨٠,٤	٧٩,٧	٨٠,٥
منتجو الخدمات الحكومية	١٣,٣	١٨,٥	١٨,٧	١٨,٣
المجمـــوع	٩٨,٨	٩٨,٨	٩٨,٤	٩٨,٨
رســوم الاستيراد	١,٢	١,٢	١,٦	١,٢
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية

وممَّا ساعد المملكة في جذب الاستثمار الخارجي ورؤوس الأموال اتباعها لنظام آليات سوق يقوم على العرض والطلب وعلى المنافسة ، ولا توجد قيود على عمليات الصرف الأجنبي، كما لا يوجد حظر أو قيود كمية على الواردات من السلع، باستثناء عدد قليل من السلع الممنوع استيرادها لأسباب شرعية أو تتعلق بالأمن القومي وحماية الصحة العامة للمواطنين . وتتسم التعرفة الجمركية على

الواردات بالانخفاض ، بل وتعفى بعض السلع الأساسية المستوردة من الرسوم الجمركية .

لذا أصبحت المملكة :-

- تحتل المملكة المرتبة الأولى عالمياً في احتياطي البترول وإنتاجه وتصديره.
- تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث احتياطي الغاز.
- أكبر منتج للبتروكياويات في العالم العربي.
- تم تصنيف المملكة كواحدة من أكبر (٢٠) اقتصاداً في العالم.
- احتلت المركز (١١) عالمياً بين الدول التي تتمتع بسهولة أداء الأعمال.
- احتلت المركز (٩) عالمياً من حيث الاستقرار الاقتصادي.
- احتلت المملكة المرتبة (١٠) بين أكبر المصدرين للسلع في العالم.
- احتلت المملكة المرتبة (٢١) بين أكبر المستوردين للسلع في العالم (باستثناء التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي) .
- احتلت المملكة المرتبة (٢٠) بين أكبر المستوردين للخدمات في العالم .
- احتلت المملكة المرتبة (٧) في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية.
- أحد أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط .
- مساهم رئيس في تنمية اقتصادات دول العالم الثالث .
- عضو في منظمة التجارة العالمية والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية العربية الأخرى) . (مجلس الغرف السعودية الالكتروني)

(http://www.csc.org.sa/Arabic/AboutKSA/SaudiEconomy/Pages/SaudiEconomyInWorldEyes.aspx)

إضافة إلى ذلك أنَّ المملكة العربية السعودية لديها تنوع اقتصادي فهي لا تقتصر على النفط في إنتاجها المحلي، بل هناك عدة مجالات سنوضحها لاحقاً، حيث سنذكر مجمل الاقتصاد السعودي للفترة من(٢٠٠٠) الى(٢٠١٠م).

الجدول رقم(٦)

الجدول يوضِّح مجمل الاقتصاد السعودي للفترة من (٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠م)

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تنمية الموارد البشرية	٤٩٢٨٤	٥٣٠١٠	٤٧٠٣٧	٤٩٦٠٩	٥٥٨٣٢	٦٩٨٩٩	٨٧١٦٤	٩٦٤٨٣	١٠٤٦٠٠	١٢١٩٤٢	١٣٧٤٤٠
النقل والاتصالات	٥٥٣٤	٥٧٣٢	٥٤٦٤	٥٦٣٤	٦٣٥٢	٨٦٢٩	٩٨٠٤	١١٣٢٩	١٢١٤٣	١٤٦٤٢	١٦٤٤٢
تنمية الموارد الاقتصادية	٥٩٥٥	٥٦٢٩	٤٩٦٩	٦٩٢٧	٧٠٢٠	١٠٥١٦	١٢٤٥٤	١٣٩٠٢	١٦٣١٧	٢١٦٩٢	٢٩٢٨٨

الصحة والتنمية الاجتماعية	١٦٣٨١	١٨٠٨٩	١٨٩٧٠	١٦٧٦٧	١٧٩٧١	٢٣٠٥٧	٢٦٧٩٨	٣١٠١٠	٣٤٤٢٦	٤٠٤٢٦	٤٦٦٠٠
تنمية تجهيزات البنية الأساسية	٢٠٦٧	٢٥٣٢	٢٦٩٣	٢٥٤٤	٢٦٢٠	٣٢٩٢	٤٥٥٥	٥١٨٨	٦٣٨٤	٧٧٦٢	٨٤٣٨
الخدمات البلدية	٥٧١٠	٧٢٢٤	٧٩٦٥	٥٣٩٣	٦١٩٢	٨٩٧٦	١١٥٨٨	١٣٥٧٦	١٤٩٥٤	١٦٥٠٩	١٨٧٤٨
الدفاع والامن الوطني	٧٤٨٦٦	٧٨٨٥٠	٦٩٣٨٢	٧٠٣٠٣	٧٨٤١٤	٩٥١٤٦	١١٠٧٧٩	١٣٢٩٢٢	١٤٣٣٣٦	١٥٤٧٥٢	١٦٩٦٦٧
الإدارة العامة والمرافق	١٩٢٧٧	٣٧٣٧٢	٣٩٣١٦	٤٤٨٤٨	٤٩٩٣٦	٥١٦٦٥	٦٢٨١٤	٦١٧٥٦	٦٣٠٣١	٧٩١٤٨	٩٢٠١٧
* مؤسسات الإقراضالحكومية المتخصصة	٤٣٦	٤١١	٣٧٣	٣٧٥	٣٨٧	٥٠٢	٥٧٥	١٠٢٦	٤٧٩	٥٢٤	٥٩٦
الإعانات المحلية	٥٤٩٠	٦١٥١	٥٨٣١	٦٦٠٠	٥٢٧٦	٨٣١٨	٨٤٦٩	١٢٨٠٨	١٤٣٢٩	١٧٦٠٢	٢٠٧٦٤
إجمالي المصروفات	١٨٥٠٠٠	٢١٥٠٠٠	٢٠٢٠٠٠	٢٠٩٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٣٣٥٠٠٠	٣٨٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	٤٧٥٠٠٠	٥٤٠٠٠٠
إجمالي الإيرادات	١٥٧٠٠٠	٢١٥٠٠٠	١٥٧٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠

المصدر: موقع وزارة المالية السعودي

الجدول رقم (٧)

الجدول يوضّح المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (عام ٢٠١١م)

القطاع	النسبة
القطاع النفطي	61%
القطاع الغير نفطي	39%
القطاع الخاص	25%
القطاع الحكومي	14%

المصدر: موقع مجلس الغرف السعودي.

الجدول رقم (٨)

- الجدول يوضّح صادرات المملكة غير النفطية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١م)

السنة	قيمة الصادرات/مليار دولار	النسبة منالاجمالي
2006 م	22.8	10.8%
2007 م	27.9	12%
2008 م	32.4	10.4%
2009 م	27.1	14.7%
2010 م	33	14%
٢٠١١م	41	11.5%

المصدر : موقع مجلس الغرف السعودي.

الجدول رقم (٩)

الجدول يوضّح واردات المملكة خلال الفترة (٢٠٠٦– ٢٠١١م)

السنة	قيمة الواردات /مليار دولار
2006 م	69.7
2007 م	90
2008 م	115
2009 م	80.3
2010 م	87
٢٠١١ م	110

المصدر : موقع مجلس الغرف السعودي

أهم مؤشرات سوق الأسهم السعودية في عام (٢٠١١م):

- بلغ عدد الشركات المتداولة (١٥٤) شركة.
- بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة نحو (٢٣٣) مليار سهم .
- بلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة نحو (٣٣٩) مليار دولار.
- بلغ إجمالي عدد الصفقات المنفذة نحو (٢٥.٥) مليون صفقة.(موقع مجلس الغرف السعودي الإليكتروني)

>(http://www.csc.org.sa/Arabic/AboutKSA/SaudiEconomy/Pages/SaudiEconomyInWorldEyes.aspx)

" احتلت المملكة المرتبة (١٨) من بين (١٤٤) دولة في مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF 2013) ، وتحتل المرتبة (22) ضمن (١٨٥) دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وتتمتع ببيئة استثمارية جذابة و سريعة التكيف مع المتغيرات العالمية، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الخامسة عالمياً في الحرية المالي ، ولديها نظام ضريبي مصنف في المرتبة الثالثةعالمياً ، ضمن أفضل النظم الضريبية تحفيزاً للاستثمار. تستحوذ على (25%) من مجموع الناتج المحلى الإجمالي العربي"(موقع الهيئة العامة للاستثمار الإليكتروني)(http://www.sagia.gov.sa/ar/Why-Saudi-Arabia/The-hard-facts)

لذا نجد أنَّ المملكة العربية السعودية تمتلك بيئة استثمارية رائعة تستطيع من خلاله جذب الاستثمارات الأجنبية .

ب. الاقتصاد التركي:

الاقتصاد التركي شهد في العشر سنوات الخيرة وبالذات منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم قفزات كبيرة مبهرة للعالم ، حيث كانت قبل ذلك دولة تعتمد على البنك الدولي، لكن مع السياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية القوية حققت تركيا المعاصرة نتائج ايجابية، حيث شهد الاقتصاد نموًا قويًا ومطردًا خلال الأعوام العشر الماضية، وبفضل المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطىً ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح، أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نموًا في المنطقة .

وهنا سنستعرض مسيرة الاقتصاد التركي خلال الفترة بين (٢٠٠٢ م حتى ٢٠١١م).

- **الأداء الاقتصاد التركي بين عامي (٢٠٠٢ حتى ٢٠١١م):**

أ. ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة (٢٣٤ %) ليصل إلى (٧٧٢) مليار دولار أمريكي.

ب. حقق المتوسط السنوي لمعدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (٥.٢%)

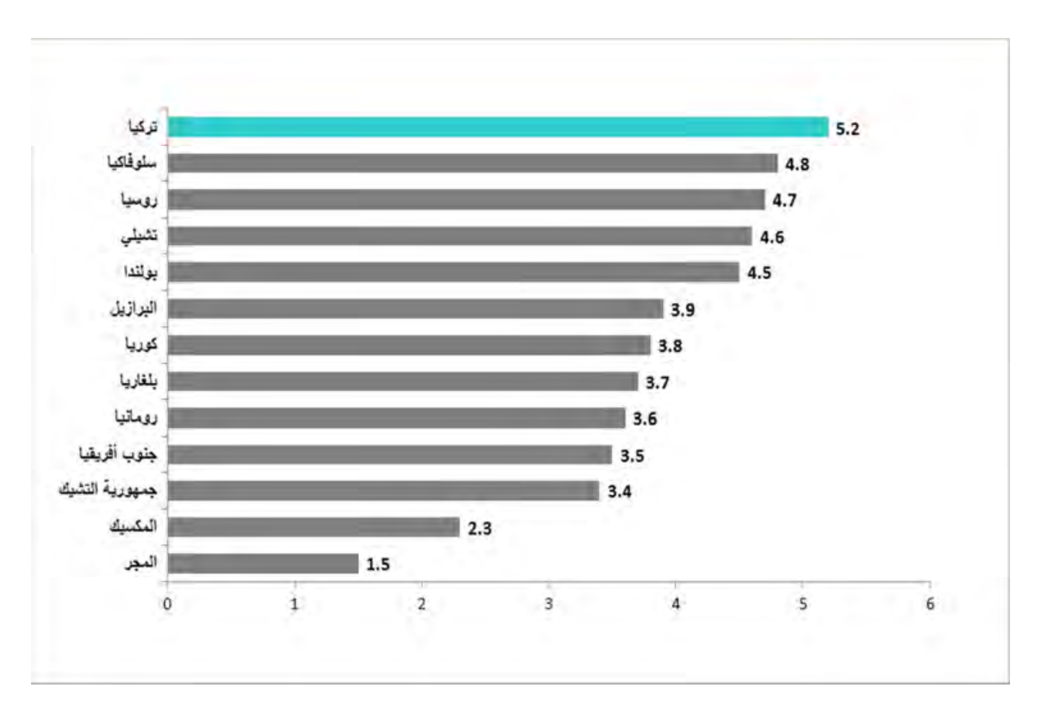
ج. انخفضت حصة الدين العام من (٧٤ %) من إجمالي الناتج المحلي إلى (٤,٣٩ %) من إجمالي الناتج المحلي.

د. انخفض عجز الموازنة من (١٠ %) من إجمالي الناتج المحلي إلى أقل من (٣ %) من إجمالي الناتج المحلي (موقع مؤشرات الاقتصاد الكلي التركي)(http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/Economy.aspx)

- **الناتج المحلي التركي:**

الشكل رقم (٦)

جدول يوضّح متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي (%) (٢٠٠٢-٢٠١١م)

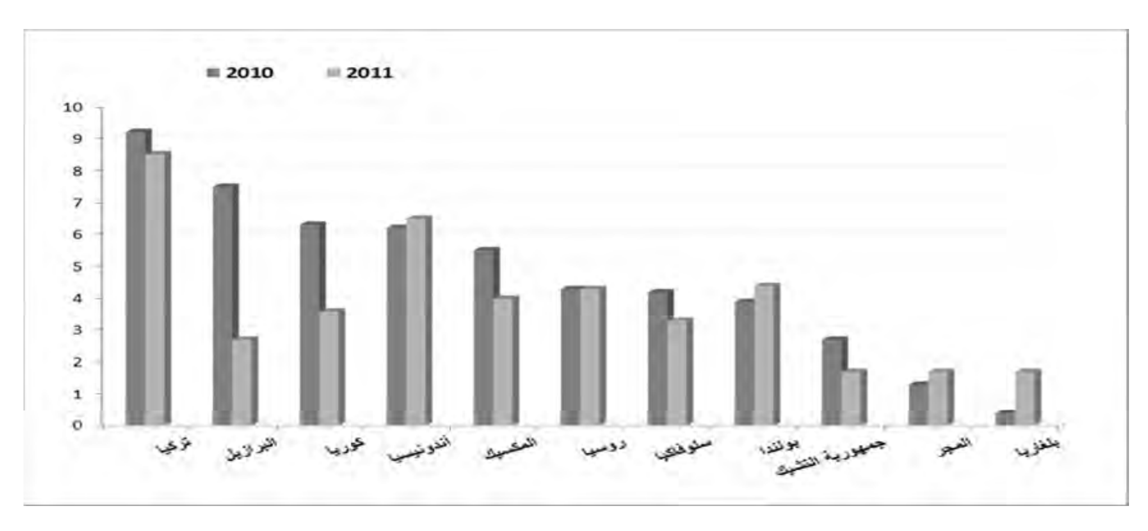


المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠١٢؛ ومعهد الإحصاء التركي (TurkStat)

كان الاقتصاد التركي الأسرع نموًا في أوروبا وأحد أسرع الأنظمة الاقتصادية نموًا في العالم في عامي (٢٠١٠ و٢٠١١م).

الشكل رقم (٧)

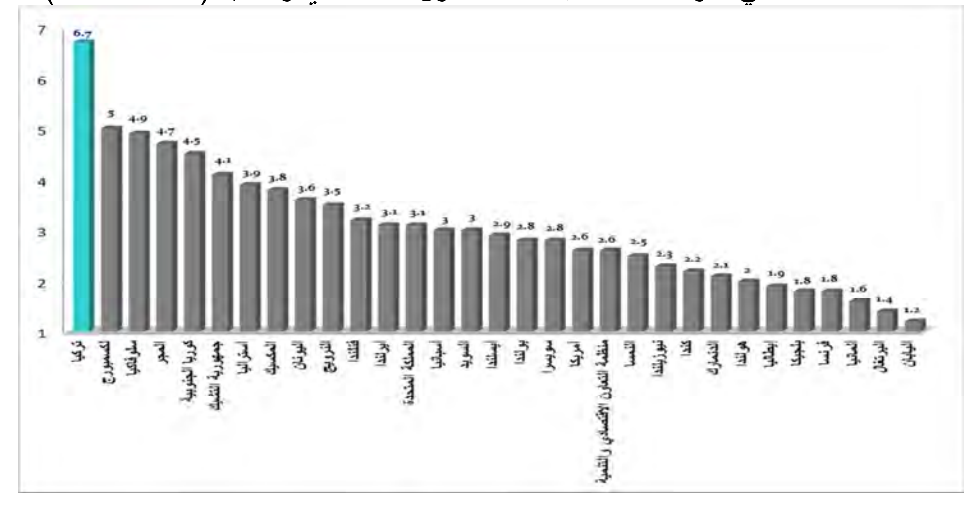
جدول يوضّح نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



المصدر : موقع مؤشرات الاقتصاد الكليالتركي

الشكل رقم (٨)

الشكل يوضِّح توقعات عن المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١١-٢٠١٧)



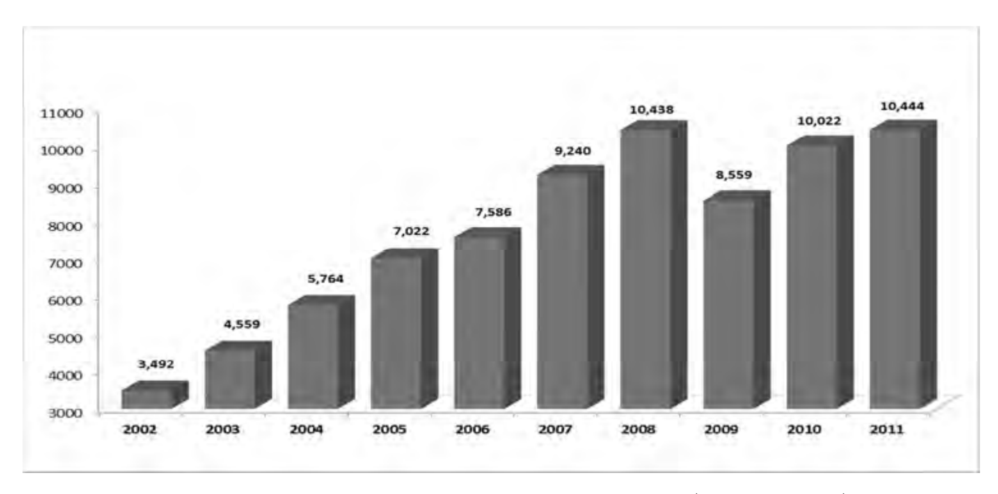
المصدر : موقع مؤشرات الاقتصاد الكلي التركي

- نصيب الفرد في تركيا:

نظرًا للنمو الثابت الذي شهده الاقتصاد التركي، ارتفعت مستويات المعيشة بشكلٍ ملحوظ. وقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مستوى (٣٤٩٢) دولارًا أمريكيًا في عام (٢٠٠٢م) إلى (١٠٤٤٤) دولارًا أمريكيًا في عام (٢٠١١م).

الشكل رقم(٩)

رسم بياني يوضِّح نصيب الفرد في تركيا من إجمالي الناتج المحلي

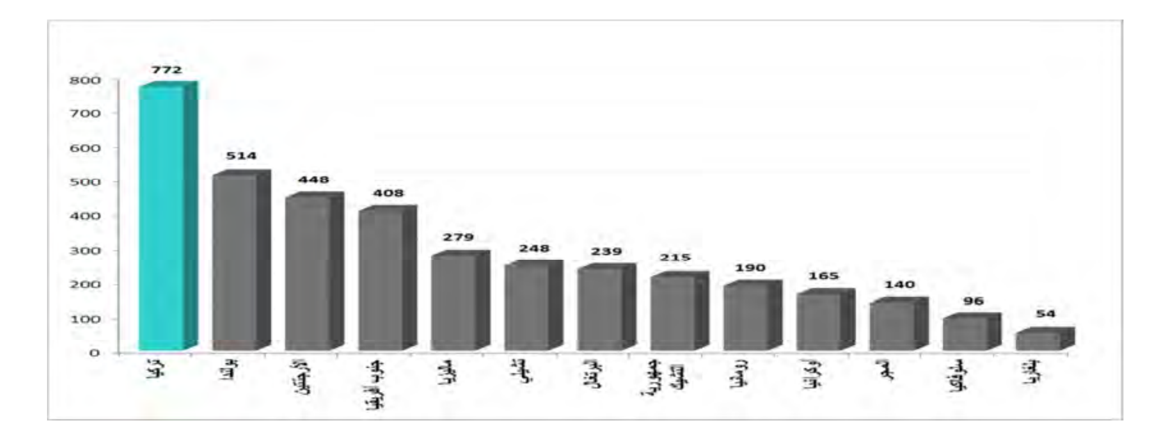


المصدر : موقع مؤشرات الاقتصاد الكليالتركي

الشكل رقم(١٠)

رسم بياني يوضِّح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي - الأسعار الحالية (بالدولار الأمريكي)

إجمالي الناتج المحلي لعام (٢٠١١م) - الأسعار الحالية (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصدر :تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أبريل ٢٠١١م

لذا نجد جمهورية تركيا المعاصرة دولة متعطشة للاستثمار الداخلي والخارجي من أجل الاستمرار نحو القمة وعدم النظر الى الخلف .

تنامي العلاقات الاقتصادية السعودية – التركية:

لعب البعد الإسلامي دوراً مهماً في السياسة الخارجية السعودية، في الوقت الذي حدث لتركيا أن أصبح الإسلام متغيراً جديداً، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم في تركيا " ففي أثناء زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لأنقرة في آب أغسطس (٢٠٠٦)م تمّ توقيع اتفاقيتين إحداهما حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار والأخرى حول تجنّب الازدواج الضريبي، وزاد حجم التجارة بين البلدين زيادة كبيرة، حيث شهدت السنوات الأخيرة زيادة ضخمة في حجم الاستثمارات المتبادلة وحجم الاستثمارات المشتركة" (الشهري، الاقتصادية عبر الانترنت، ٢٠١١م) وفي مجال تنامي العلاقات الاقتصادية بين السعودية وتركيا؛ ألقى رئيس اتحاد الغرب التجارية التركية "رفعت خصار جيك أوغلو" كلمة رحّب فيها بخادم الحرمين الشريفين، ودولة رئيس الوزراء التركي

لتشريفهما اللقاء مؤكداً أنَّ ذلك سيعطي رجال الاعمال في البلدين لأنهم الفاعلون الرئيسيون في النشاطات الاقتصادية والتجارية وقال: " إن القطاع الخاص في البلدين يملك هذه القوة الفاعلة في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية وزيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين" (جريدة الرياض، العدد ١٣٩٢٧، ٢٠٠٦م، عبر الإنترنت). وبعد ذلك ألقى رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة صالح كامل كلمة تحدث فيها عن خطة عمل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة للسنوات العشر القادمة التي انبثقت عن مؤتمر مكة المكرمة للقمة الإسلامية وقال: " إنه عرض أهدافها وتحدياتها وشرح آلياتها على أنظار خادم الحرمين الشريفين الذي زاد يرعاه الله بتوصياته السامية الأهداف تأكيداً والتحديات تذليلاً والآليات دعماً وتمكيناً؛ كي ما تحقق الخطة أهدافها الأخلاقية والعملية والعامة" (جريدة الرياض، العدد ١٣٩٢٧، ٢٠٠٦م، عبر الإنترنت).

وفي هذا المجال أكد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة صالح كامل: " أنَّ السبيل الأمثل للنهوض بالاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا هو إجادة الاستثمار للموارد الطبيعية والبشرية وتوظيفها بالطريقة المثلى في تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين" (جريدة المدينة، العدد ٣٥١٠١٩، ٢٠١٢م) (www.al-madina.com)

إنَّ تلك اللقاءات تعكس تنامي العلاقات الاقتصادية بين السعودية وتركيا، وهذا يمثل بُعداً مهماً من أبعاد العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين.

ولقد جاء في جريدة الرياض أن "هناك (٢٠٠) شركة سعودية تضع المملكة في مقدمة الدول المستثمرة في تركيا، ورجال أعمال القصيم يتجهون إلى تركيا للبحث عن فرص استثمارية، وإن العلاقات السعودية التركية وصلت لدرجة تحفز للعمل على تطويرها ومضاعفتها استثمارياً وتجارياً" (جريدة الرياض – العدد

١٥٩٤٥ – ١٤٣٣هـ – عبر الانترنت (www.alriyadh.com,2012).

إن العلاقات الاقتصادية بين السعودية وتركيا بدأت منذ عقود وهي تتنامى وتتطور في جميع المجالات.

ودعماً للأساس الاقتصادي بين السعودية وتركيا، فإنَّ التبادل التجاري بينهما يترجمه الجدول التالي:

الجدول رقم (١٠)

جدول يوضّح التبادل التجاري بين السعودية وتركيا

السنة	صادرات	واردات	الميزان التجاري/مليون دولار
١٩٩٩	٥٢٦.٥١	٢٦٣.١٠	٢٦٣.٤١
٢٠٠٠	٨٧٤.٢٦	٢٢٢.٠٠	٦٥٢.٢٦
٢٠٠١	٦٦٣.٣١	٣٥١.٦٥	٣١١.٦٦
٢٠٠٢	٧٢١.٦٣	٣٩٢.٤٠	٣٢٩.٢٣
٢٠٠٣	٨٨١.٠٣	٥٥٩.٢٦	٣٢١.٧٧
٢٠٠٤	١١١٩.٥٥	٥٩٩.١٢	٥٢٠.٤٣
٢٠٠٥	١٧١٦٠٨٩	٨٣٧.٧٩	٨٧٩.١٠
٢٠٠٦	٢٠٤٧.٤٠	١٠٨١.٥٥	٩٦٥.٨٥
٢٠٠٧	٢٢١٨٠٧	١٦٣٤.٩٠	٥٨٣.١٧
٢٠٠٨	١٩٧٧.٩١	١٣٥٥.٠٨	٦٢٢.٨٣
المصدر: دراسة عن العلاقات بين دول مجلس التعاون وتركيا، ٢٠٠٩م، ص٥٧ صادر من الأمانه العامة لمجلس التعاون			

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وتركيا لسنة (٢٠٠٨م)

جدول يوضّح التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وتركيا لسنة (٢٠٠٨م)

صادرات	واردات	الميزان التجاري/مليون دولار	حجم التبادل التجاري

٣٣٣٢.٩٩	٦٢٢.٨٣	١٣٥٥.٠٨	١٩٧٧.٩١

المصدر: دراسة عن العلاقات بين دول مجلس التعاون وتركيا، ٢٠٠٩م، ص٥٧

تطوير العلاقات الاقتصادية السعودية – التركية:

بعد تنامي العلاقات الاقتصادية بين السعودية وتركيا، برز التوجه نحو تطوير العلاقات الاقتصادية بصورة استراتيجية، إلى درجة أنها وصلت إلى مرحلة تطوير التعاون في مجال النفط " فقد أعلنت المملكة العربية السعودية في (١٢ فبراير ٢٠١٢م) أنَّ وزير البترول والثروة المعدنية علي بن إبراهيم النعيمي عقد اجتماعاً بمدينة الرياض مع وزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي، وقال بيان صادر عن وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية، أنَّ الاجتماع تناول أوضاع السوق البترولية الدولية، وأهمية استقرارها لصالح الاقتصاد العالمي، وبالذات اقتصاديات الدول النامية، وأوضح أنَّ الجانبين السعودي والتركي بحثا أيضاً سُبل تطوير التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات النفط والطاقة والتعدين الذي يشمل التجارة والتدريب والتعليم والاستثمارات المشتركة" (جريدة الشرق الأوسط – العدد ١٢١٢٩، ٢٠١٢م، عبر الإنترنت) (www.aawsat.com).

لقد برز النفط العربي كعنصر استراتيجي في العلاقات الاقتصادية بين السعودية وتركيا، حيث ظهرت فاعليته وأهميته؛ لذا حاولت تركيا اغتنام تلك الفرصة في التعامل اقتصادياً وتجارياً مع الدول العربية، والنفطية، منها على وجه الخصوص للنهوض بواقعها الاقتصادي " ووفق هذا التصور فقد سعت تركيا – وبشكل حثيث – منذ الثمانينيات إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بالسعودية وبدول الخليج العربية، التي فتحت بدورها أسواقها وأراضيها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية إضافة توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي" (السبعاوي، والنعيمي، ٢٠٠٠م،ص ٣٥). وقد عُدَّ هذا التوجُّه التركي نحو السعودية وكافة دول الخليج العربية جاء لدوافع اقتصادية، ولتأمين مصادر الطاقة خصوصاً مع

النمو الكبير في عدد السكان، وهو ما لا يمكن الاستغناء عن تلك المصادر مستقبلاً.

وهنا لابدَّ من التنويه إلى أنَّ تركيا قد توجَّهت لفتح الأبواب التركية أمام الاستثمارات السعودية والخليجية، ووصف الوزير المفوض في السفارة التركية بالرياض (سادري التينوك) المملكة بأنها شريك اقتصادي مهم لجمهورية تركيا؛ كونها تأتي ضمن اكبر ثمانية شركاء تجاريين لها على مستوى العالم، حيث صرَّح بذلك خلال حفل شراكه بين شركة سعودية وتركية في العام (٢٠١٣م) ودليل على عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين كان حجم التبادل التجاري بينهما لعام (٢٠١٢م) ثمانية مليار دولار بزيادة سنوية قدرها (٢٠%)" .

(http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130216/Con20130216573206.htm)

"وقد زار وزير الاقتصاد التركي (ظافر كاغليان) المملكة العربية السعودية في عام (٢٠١١م) على رأس وفد تجاري، وكشف وزير الاقتصاد التركي عن فرص للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين السعودية وتركيا في المرحلة القادمة، وخصوصًا في مجال التشييد والبناء والزراعة والغذاء والسياحة والخدمات، وذلك وسط تطلعات البلدين إلىرفع حجم التبادل التجاري بينهما لـ (٢٠) مليار دولار"

(http://www.masress.com/amwalalghad/41604)

وهذا يدلُّ دلالة واضحة على وجود استراتيجية اقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا .

إنَّ البعد الاقتصادي للعلاقة السعودية – التركية يعتبر أحد أهم الأبعاد الاستراتيجية التي تربط بين البلدين المسلمين الشقيقين، وبين الشعبين السعودي والتركي، ويتمثل ذلك في العديد من المجالات التي من بينها التعاون الاقتصادي والاستثمارات المشتركة، ومشاريع التنمية الاقتصادية، وازدياد حجم العمالة

التركية في أسواق العمل السعودية؛ لذا فإنَّ مــن المتوقــع أن تتطــور العلاقــات الاقتصادية مستقبلاً بصورة متزايدة، وهو ما تتجه نحوه الدولتان المذكورتان.

٤.الأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية:

تعتبر الأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية من الأبعاد الاســتراتيجية التــي تحكم العلاقات بين السعودية وتركيا، وهي أبعاد ذات جذور تاريخية عريقة، حيث إنَّ تركيا لم تكن بإرثها الحضاري، وخاصة الإسلامي منه، بعيدة عــن الســعودية وعن منطقة الخليج العربي.

أ. البعد الاجتماعي:

يستند البعد الاجتماعي في العلاقة بين تركيا والمملكة العربية السعودية إلى الخصوصية التي تترابط بحقائق التاريخ، والجغرافيا، والدين، والثقافة المشــتركة، عبر عشرات القرون، فلقد عاش عددٌ كبيرٌ من الأتــراك فــي جزيــرة العــرب، واختلطوا بشعوبها.

ومما يدلّل على أهمية البعد الاجتماعي وجود منتدى للعلاقات الســعودية – التركية، وجمعية سعودية – تركية، إضافة إلى لجنة الصداقة السعودية – التركية.

فلقد تمَّ افتتاح أول منتدى للعلاقات السعودية التركية "حيث افتــتح وزيــر الدولة للشؤون الخارجية السعودية الدكتور نزار بن عبيد مدني أول منتدى للغــات السعودية التركية (١٥) نوفمبر (٢٠١٢ م) في فندق الانتركونتيننتــال بالريــاض الذي ينظمه معهد الدراســات الدبلوماســية بالتعــاون مــع مركــز الدراســات الاستراتيجية بوزارة الخارجيــة التركيــة" (صــحيفة النــدوة – العــدد ١٤٦٦، ١٥نوفمبر، ٢٠١٢م). وهذا المنتدى سيقوم بدعم العلاقات بين الشعبين الشقيقين ؛ ونظراً لأهمية تلك العلاقات سعت تركيا لإلغاء التأشيرات بين السعودية وتركيــا، وهو ما سيؤدي إلى تعميق التقارب بين السعوديين والأتراك "وهذا يأتي من موقــع الحرص على أنَّ ما يجمع بين العرب والأتراك هو أكثر مما يفرِّق، وذلك ينطبــق

على الماضي والحاضر والمستقبل، وهذا يشير إلى عمق الـــروابط أو المـــوروث المشترك بين الشعبين لا خلاف حول هذه الغاية" (ضاهر، ١٩٩٥م،ص ٦٣).

ب. البعد الثقافي:

استناداً للبعد الثقافي – الديني الذي يجمع الشعبين السعودي والتركي، وهو أحد الأبعاد الاستراتيجية التي تحكم العلاقة بين الدولتين السعودية وتركيـــا، فـــإنَّ التوجُّه المشترك يقتضي دعم التعاون في المجال الثقافي والسياحي " فالمملكة بلـــدٌ كبير وشاسع، ويوجد به تنوُّع غير محدَّد من القرى والمدن التاريخيـــة والمبـــاني التراثية التي تملك مقومات عمرانية كبيرة ذات قيمة عاليـــة، تســـتحق أن تحـــافظ عليها وتستثمرها من أجل الأجيال القادمة، لذا رأت الهيئة العامة للسياحة والآثـــار بالمملكة العربية السعودية التعرُّف على تجارب دول سبقتنا فـــي هـــذا المجـــال، واستطاعت الحفاظ على أهم معالمها المتمثلة بالمباني التاريخية والقرى والبلـــدات التراثية وأواسط المدن التاريخية والقلاع والقصور والأسواق التراثيـــة، وتهيئتهـــا وتوظيفها اقتصادياً وثقافياً لجذب السكان والزوار والسيَّاح وتركيا خير مثال علـــى ذلك" (جريدة الرياض، العدد ١٦٠٤٨، عبر الإنترنت). انظر الشكل(٢).

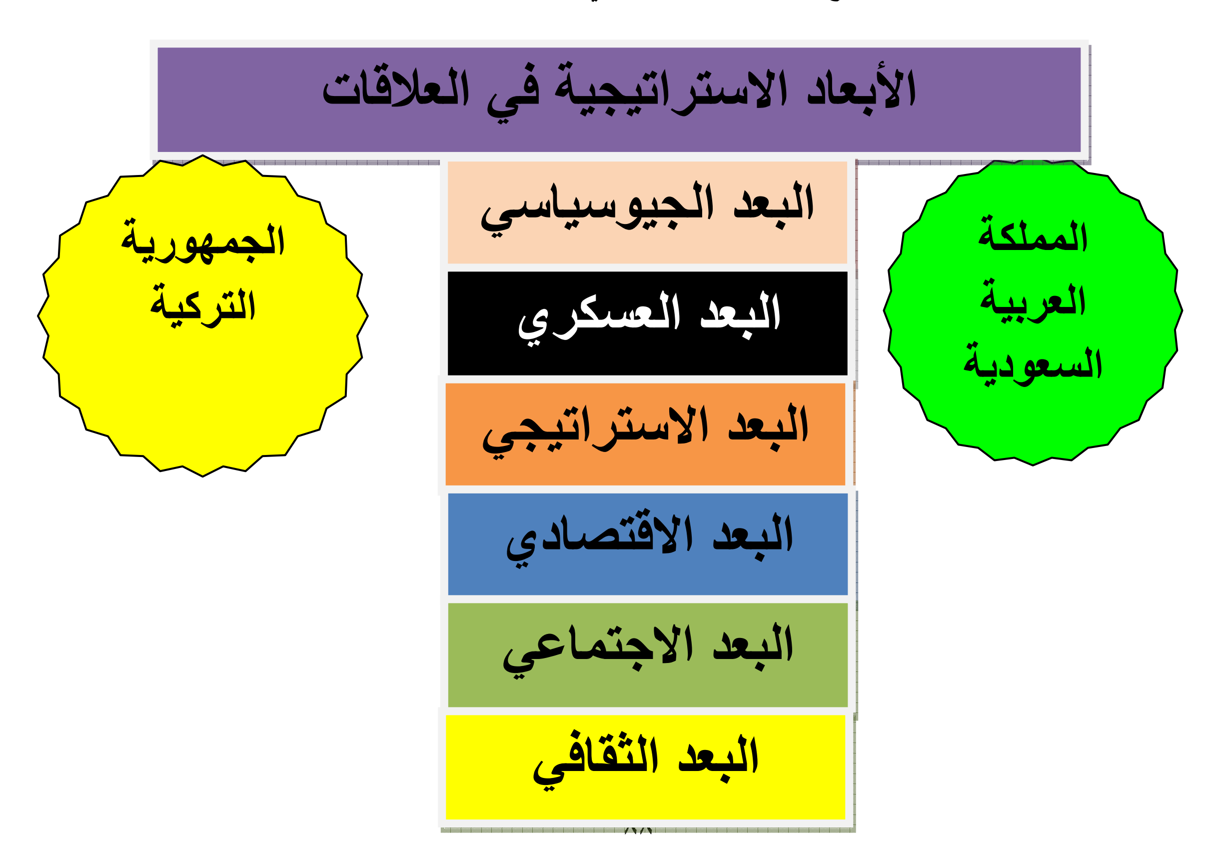
إنَّ البعد الثقافي يرتبط بالمحدد الديني الإسلامي، وكلاهما يرتبط بالمحـــدد التاريخي " فمع انطلاق الفتوحات الإسلامية خارج جزيرة العرب، قام قتيبـــة بـــن مسلم بفتح بلاد الترك في الفترة (٧٠٥ – ٧١٥م، ٧٦ – ٩٨) للهجرة – ومن ثـــم ازدهرت العلاقات العربية – التركية، وتمسَّك الأتراك بالطابع الســـنِّي للإســـلام، وأصبحت اللغة العربية هي لغة التدريس في المدارس، وشارك الأتراك بفاعلية في الحضارة العربية الإسلامية في بغداد، ودمشـــق، والقـــاهرة وغيرهـــا" (أحمـــد، ٢٠٠٠م، ص١٧).

إنَّ التوجه الثقافي السعودي منشأوه في الحقيقة ديني، حيث يتلازم المحدِّدان الثقافي والديني في المملكة العربية السعودية "أما التوجُّه الثقافي التركي فمنشؤه في

الحقيقة أنَّ اسطنبول – كما سائر مدن الشرق الأوسط – تنتشــــر فيهـــا الكنـــائس والمساجد حيث يظلّل التعدُّد الثقافي مجتمعات تتعايش فيها مجموعات مختلفة ذات خلفية إثنية ودينية متباينة" (نوفل، ٢٠١٠م،ص ١٠١) وبالرغم من بعض التبـــاين في التوجُّهات الثقافية لكلا البلدين فإنَّ الخلفيـــة الثقافيـــة المشـــتركة هـــي الـــدين الإسلامي، كدينٍ مشترك في كل من السعودية وتركيا، ومن ذلـــك تنطلـــق جميـــع التوجهات نحو هدف مشترك بما يحقق طموحات الشـــعبين المســـلمين الشـــقيقين السعودي والتركي، ومنه ينطلق مشروع تحالف الحضـــارات وتلاقيهـــا؛ بســـبب القواسم المشتركة بين الحضارات سعياً إلى عالم أفضل. لقد لعبت الأبعاد المتعدِّدة بمجموعها دوراً مهماً في تأكيد وتجسيد العلاقات بين السعودية والتركية، وهـــي – بلا شك – أبعاد تقارب لا أبعاد تباعد؛ ممَّا يعطي مؤشراً إيجابيـــاً إلـــى تطـــوير العلاقات بين الدولتين دون تردد أو انقطاع .

الشكل رقم (١١)

الشكل يوضِّح الأبعاد الاستراتيجية في العلاقات السعودية التركية



البعد الديني

الشكل من عمل الباحث

ج. التعاون العلمي والتقني:

لم تقتصر العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية على المجالات السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها، بل تعدَّت إلى مجال التعاون العلمي والتقني بين الدولتين، سواء في المجال العسكري أو المدني.

- التعاون التقني العسكري:

تمَّ إجراء بعض التمرينات الجوية بطائرات عسكرية سعودية، وطائرات عسكرية تركية، والتمرين في هذا الصدد "يأتي ضمن الخطط والبرامج التدريبية المعدّة مسبقاً من القوات الجوية الملكية السعودية؛ لصقل وتطوير مهارات الأطقم الجوية والفنية والإدارية) (جريدة الرياض، العدد ١٦٠٥٣، عبر الإنترنت"(www.alriyadh.com/2012)

وإذا كان التعاون التقني العسكري قد بلغ مداه في التمارين العسكرية في المجال الجوي، فإنَّ التعاون التقني امتد إلى الصناعة السعودية التي تحتاج إلى بعض الخبرات التركية. بالإضافة الى توجُّه المملكة للاستفادة من الصناعات العسكرية التركية كما ذكرنا سابقاً .

- التعاون التقني المدني:

لم يقتصر التعاون العلمي والتقني على الجانب العسكري فقط، بل تعدَّاه إلى

الجانب المدني الذي يشتمل على التعليم العالي، والصناعة، خصوصاً في مجال استثمار النفط.

هذا وعلى الرغم من تدَّني مستوى التعاون العلمي والتقني في العلاقات السعودية – التركية، فإنَّ المستقبل كفيل بإبراز هذا الجانب وتطويره لصالح الطرفين، ومع ذلك فإنَّ هناك مؤشرات على اتفاقيات تعاون بين السعودية وتركيا في كافة مجالات التدريب والتقنية والعلوم العسكرية، وفي معرض التعاون بين الدولتين، فقد شارك صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب وزير الخارجية في " حفل افتتاح المبنى الجديد لمركز البحوث الإحصائية والاجتماعية والتدريب بأنقرة" (جريدة الرياض، العدد ١٦١٤٨، عبر الإنترنت، ٢٠١٢م). (www.alriyadh.com/2012).

فلقد أسهمت السعودية في بناء المركز المذكور؛ إيماناً منها بالدور الكبير المناط به لتأصيل المنهجية العلمية في البحوث والدراسات للارتقاء بالمجتمعات الإسلامية.

من جهة أخرى أكَّد وزير التعليم العالي السعودي أ.د خالد العنقري "أنَّ المعرض الدولي الذي يقيمه التعليم العالي فرصة لتبادل الخبرات مع الجامعات الكبرى من مختلف أرجاء العالم، فقد جرى أن أبرمت جامعة الباحة شراكات مع (٩) جامعات عالمية في تخصصات مختلفة هي أوهايو وفلوريدا في أمريكا، وأوبسالا في السويد، وليلل(١)، وليلل(٢) بفرنسا، وفيينا بالنمسا، ولايدان في هولندا، وأنقرة بتركيا، والميريا بإسبانيا. وشهد جناح الجامعة إقبالاً من الطلاب الراغبين بمواصلة دراساتهم العليا عبر جناح الرجال، كما يحوي الجناح موقعاً مخصصاً للطالبات يجيب عن تساؤلاتهن". (جريدة الرياض، العدد ١٦٠٠٤، عبر الإنترنت، ٢٠١٢م) (www.alriyadh.com/2012).

هذا وإنَّ جميع الزيارات واللقاءات والندوات والاتفاقيات تشير إلى دلالة

قوية، وهي عمق العلاقات كافة بين السعودية وتركيا بما فيها الجـانبين العلمـي والتقني.

العلاقة بين السعـودية وتركيا

- **الأبعاد الاستراتيجية:**

إنَّ المسيرة التاريخية للدولتين تشبه بعضها الأخرى، فتركيا قـد كافحـت وناضلت ضد الدول المستعمرة، كما أنَّ المملكة العربية السـعودية كافحـت فـي توحيد رقعة البلاد.

لذا فإنَّ الأبعاد الاستراتيجية بين الدولتين تستند إلى مؤازرة الواحدة منهمـا للأخرى، نظراً لحاجة كلٍّ منهما للأخرى أيضاً؛ وفي الوقت ذاته فـإنَّ للـدولتين صلات تاريخية وثقافية مشتركة؛ إنَّ توثيق العلاقات بين المملكة العربية السعودية وبين تركيا وتطويرها كانت موائمة لسياسة كل منهما.

ومن الجدير بالذكر إن العلاقات بين السعودية وتركيا لم تشهد تطوراً منـذ مدة زمنية طويلة، غير إنَّ الظروف الثقيلة التي واكبت الحرب العالميـة الأولـى أجَّلت تطوير العلاقات بين البلدين، وفي عهد الحرب الباردة التي تلـت الحـرب

العالمية الثانية، والتي رمت تركيا بخضم المعسكر الغربي، وبتأثير من عدم قيامها بسياسة شرق أوسطية فاعلة، فإنَّ العلاقات بين الدولتين كانت راكدة.

إنَّ التوجه لتقوية العلاقات بين السعودية وتركيا، وتفعيلها وفق العديد من الأبعاد الاستراتيجية، سواء السياسة، أو العسكرية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، والثقافية، والدينية.. إنما بدأ اعتباراً من الزيارة الرسمية التي قام بها الملك فيصل –رحمه الله – الذي أصبح ملكاً للمملكة العربية السعودية في عام (١٩٦٤م) إلى تركيا في عام (١٩٦٦م) فبدأ دخول العلاقات بين الطرفين في طور جديد، ولهذا فإنَّ هذه الزيارة التي قام بها الملك فيصل تُعدُّ نقطة انطلاق أساسية في تطوير العلاقات بين الدولتين، إذ إنَّ العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين قد تحرَّكت بقوة بعد تلك الزيارة .

حيث بينت الدكتورة سلوى سليمان الغالبي في بحثها «جهود الفيصل لخدمة التضامن الإسلامي في ضوء العلاقات السعودية التركية» "أنَّ أول زيارة الملك فيصل إلى تركيا عام (١٩٦٠م) تعد أول زيارة لمسؤول سعودي، أسهمت في توطيد وتطوير العلاقات بين البلدين. وتطرقت إلى أثر تلك الزيارة على مسيرة حركة التضامن الإسلامي، فمن تلك النتائج: توثيق العلاقات بين الدولتين بما يخدم قضية التضامن الإسلامي، موافقة تركيا على عقد مؤتمر القمة الإسلامي، شجب تركيا لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية بالقوة، وتأييد تركيا لحقوق اللاجئين العرب المهضومة، مؤكدة أنها أسفرت عن توثيق عرى الأخوة والصداقة بين الدولتين، وتأييد تركيا ووقوفها إلى جانب الحق العربي في فلسطين، موضحة أن تلك الزيارة أدخلت طورًا جديدًا من توثيق العلاقات تحت مظلة التضامن الإسلامية".

(http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101219/Con20101219389248.htm)

لقد شهدت العلاقات السعودية – التركية تطورات إيجابية خلال السنوات

القليلة الماضية، حيث ارتفع مستوى العلاقات ووتيرة الزيارات المتبادلة، وانتقال التعاون من المجالات السياسية والاقتصادية إلى المجالات ذات الطابع الأمني والعسكري، وقد ارتبطت هذه التطورات بنتائج زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى تركيا عام (٢٠٠٦م) والتي تعد الأولى من نوعها منذ أربعين عاماً، حيث ساهمت في بناء جسور التفاهم والتواصل حيال العديد من القضايا الإقليمية.

فعلى الصعيد السياسي وإثر زيارة أردوغان للسعودية في عام (٢٠١٠م) " أشار إلى أن اهتمام تركيا بتوثيق العلاقات مع المملكة يتأسس على إدراك أنَّ العلاقات المشتركة بين الدولتين لا تقل أهمية عن علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي" (جريدة المدينة، ٢٠١٢م).

وعلى الصعيد العسكري تمَّ التوقيع على اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين، والتي تقضي بتدعيم وتوثيق العلاقات العسكرية والأمنية المشتركة في مجالات التدريب والتصنيع العسكري والأبحاث العلمية ذات الطبيعة الأمنية.

إنَّ هذه التطورات التي شهدها البلدان السعودية وتركيا مثَّلت انعكاساً لحالة الثقة المتبادلة بين القيادة السياسية في الدولتين، كما مثَّلت تجسيداً للعلاقات التي بدت أكثر رسوخاً، سواء على الصعيد السياسي، والذي شهد بدوره تطورات إيجابية كبرى خلال السنوات الماضية، أو على صعيد الاقتصادي، وذلك بعد أن تشعَّبت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لِيمثّل القطاع الصناعي التركي صلب العلاقات التجارية، حيث إنَّ (٨٨%) من صادرات تركيا إلى المملكة تعد منتجات صناعية، بينما تعتمد السوق التركية على نظيرتها السعودية في تأمين احتياجاتها من النفط والبتروكيماويات، وفي هذا الإطار توقع البنك الأهلي السعودي أن تبلغ الاستثمارات السعودية في تركيا زهاء (٦٠٠) مليار دولار بحلول عام (٢٠٣٠م)" (السبعاوي، والنعيمي، ٢٠٠٠م، ص٥٨).

وإذا نظرنا إلى العلاقات السعودية التركية نظرة عامة مجملة لا يجب

اقتصار الموضوع على الجانب الاقتصادي فقط، وعلى الرغم من مسيرة العلاقات الاقتصادية الجيدة بين البلدين، إلاَّ أنَّ العلاقات الثقافية والاجتماعية بحاجة إلى تصعيد وتفعيل، لذا يجب تطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين وتبادلها في الجانب الاجتماعي والتعليمي والثقافي أيضاً. إضافة إلى تفعيل العلاقات على مستوى الجامعات والتعاون العلمي المتبادل والمشروعات النافعة، كذلك لابدَّ من التوجُّه إلى تبادل الكوادر العلمية والطلاب، ومن الأهمية بمكان أيضاً الإشارة إلى التبادل السياحي وضرورة تأسيس وكالات الأنباء المشتركة، وفي مجال الصحافة الإعلام بصفة عامة، وكذلك الأنشطة الثقافية والرياضية على أسس جادة وفاعلة.

- **العلاقة البينية بين البلدين في ظل الأبعاد الاستراتيجية بينهما على مستوى قضايا المنطقة:**

بلا شك فإنَّ العلاقات السعودية التركية ستنعكس على مستوى قضايا المنطقة، وهي عديدة، وهو ما يعطي تلك العلاقات أهمية خاصة وبامتياز، ومن أهم القضايا ما يلي:

١. **القضية الفلسطينية:**

إذا كانت القضية الفلسطينية هي قضية العالمين العربي والإسلامي، فإنها أيضاً قضية المملكة العربية السعودية، بل إنَّ السعودية تعتبر العلاقة مع أي من الدول تستند إلى معيار ثابت هو قضية فلسطين وقلبها مدينة القدس، وهو ما يعني أنَّ السعودية تبني علاقاتها مع الدول بناءً على موقف تلك الدول من قضية فلسطين، بدليل انخفاض مستوى العلاقات بين إسرائيل وتركيا؛ ما أدى إلى ارتفاع مستوى تلك العلاقات بين السعودية وتركيا، فقد كانت الحادثة التي أخضع فيها جنود إسرائيليون المقاومة على متن سفينة تركية أرادت خرق حصار إسرائيل لقطاع غزة، بمثابة جرس الإنذار للعلاقة المهتزّة بين تركيا وإسرائيل، والعلاقة المتصاعدة بين السعودية وتركيا، وبذا تكون القضية الفلسطينية على رأس القضايا

والأزمات التي تهتمُّ بها الدولتان المذكورتان.

ونظراً لدور حادثة قافلة الحرية في ترتيبات العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وبين تركيا والقضية الفلسطينية، فإنَّ "أهم ما أفرزته حادثة قافلة الحرية هو تغيير النظرة التقليدية للقضية الفلسطينية في أوساط النخب الأوروبية لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وإظهار الوجه القاتل لإسرائيل، والتي حولت ولعقود عديدة رسم صورتها، وكأنها ضحية إرهاب مزعوم" (الشمري، ١٤٣٢هـ، ص١٣).

ومن وجهة أخرى، فإنَّ أهم ما أفرزته حادثة قافلة الحرية هو أنها أظهرت أنَّ إسرائيل تمارس دور السفاح ضد العرب شعوباً وأفراداً دون أيِّ رادعٍ. وهو ما جعل تركيا تقتنع بذلك، وتدرك أنَّ إسرائيل تقوم بدور الجلاد والشعب الفلسطيني بدور الضحيَّة، وهو ما يؤكِّد على صدق مواقف تركيا " فمنذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا، أثبتت أنقرة – وعلى جميع المستويات الرسمية والشعبية – تأييدها للشعب الفلسطيني، وهذا عكس بوضوح التوجُّه الجديد والرغبة في تعزيز العلاقات العربية التركية على مناحيها كافة" (صحيفة عكاظ، ٢٠١٠م، العدد ٣٣٢٦).

لقد كان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من أكثر القادة العرب فهماً للتغيير التاريخي الذي حصل في تركيا عام (٢٠٠٢م)، " فقام بزيارتين لتركيا، وكانت زيارته خلال شهر أغسطس (٢٠٠٦م) نقلة استراتيجية في تاريخ العلاقات، وفي اختيار له دلالاته السياسية والخاصة، منح خادم الحرمين الشريفين جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في مارس (٢٠١٠م) باعتباره أنموذجاً للقيادة الواعية الحكيمة في العالم الإسلامي، ولدوره في خدمة القضايا الإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية" (صحيفة عكاظ، ٢٠١٠م، العدد ٣٣٢٦).

إنَّ واقع القضية الفلسطينية ينعكس إيجابياً على العلاقات السعودية التركية، وهو ما يدفع إلى تعزيز جميع الأبعاد الاستراتيجية في العلاقة المتميزة بين البلدين.

وإنَّ من المفيد ذكره أنَّ الدبلوماسية التركية نجحت أخيراً في تحقيق النصر على الموقف الإسرائيلي المتعلق بحادثة قافلة الحرية، تلك القافلة التي أصبحت رمزاً لفك الحصار عن غزة ، حيث كانت مطالب تركيا من إسرائيل، تقديم اعتذار رسمي عن الاعتداء على قافلة الحرية، وتقديم تعويضات لأسر الضحايا الأتراك، وفك الحصار عن غزة من قبل إسرائيل. هذا النصر تمثل اليوم (١٤٣٤/٥/٩هـ) عندما اعتذر رئيس وزراء إسرائيل (نتنياهو) لرئيس وزراء تركيا (أردوغان) وقبول إسرائيل بالشروط التركية، وهو ما علّق (أوباما) رئيس الولايات المتحدة، وبكل سعادة، عن عودة العلاقات بين تركيا وإسرائيل ، في الوقت الذي بدأت فيه إسرائيل برفع الحظر على دخول السلع إلى الأراضي المحتلة، بما فيها قطاع غزة ، وبهذه المواقف تحقق الانتصار للقضية الفلسطينية على يد تركيا، وهو ما سيعزِّز العلاقات السعودية التركية في الآونة الأخيرة.

٢. الأزمة السورية:

لا تعتبر الأزمة السورية وليدة الشهور أو السنوات الأخيرة فيما يخص العلاقة بين تركيا وسوريا؛ لذا فلا عجب إذا ما أدركنا أنَّ العلاقات بين الدولتين تتعرض إلى صعود وهبوك في خطها البياني، سواء ما كان بتأثير الحركة الكردية في تركيا، أو بسبب الخلاف حول تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، أو بسبب النزاع الحدودي بين تركيا وسوريا ،"أما العلاقات بين تركيا وسوريا فلم تكن تخلو من أسباب النزاع، فسوريا لم تعترف قط بسلخ لواء الإسكندررونة عنها، وضم تركيا له، في عهد الانتداب الفرنسي" (الكيلاني، ١٩٩٦م،ص ٨١).

ومن جهة أخرى فإنَّ مسعى تركيا يدور حول ربط علاقتها مع سوريا

بعملية السلام في الشرق الأوسط، حينما طلبت تركيا من الولايات المتحدة وإسرائيل، أن يكون إنهاء سوريا دعمها لجميع المنظمات الإرهابية، ومن بينها حزب العمال الكردستاني.

ليس هذا فقط بل يذهب أحد قادة القوات المسلحة التركية السابقين إلى حد المغالاة، إذ يقول: " إنَّ توقيع اتفاق بشأن المياه لا يضمن إحداث تأثير في سوريا لتغير موقفها في تركيا، وحين يتم الوصول إلى تسوية في العملية السلمية – للصراع العربي الإسرائيلي – يفرض حدوث ذلك، وتتخلص سوريا من مواجهتها الأهم مع إسرائيل، فمن الممكن أن تتجه إلى تركيا بموقف أكثر عدائية، وسوف تطمح سوريا إلى مدى أبعد في تطلعاتها القومية، إذا ما تُرك العراق ليبقى مشلولاً ومعزولاً. من هنا، فإنَّ تركيا مهتمة اهتماماً خاصاً بتطوير نظام أمن إقليمي يتوازى مع العملية السلمية" (الكيلاني، ١٩٩٦م،ص ٨٤).

من جهة أخرى لابدَّ من النظر إلى العلاقات بين سوريا وتركيا والقول بأنها لم تكن ودِّية، والواقع أنَّ صانعي القرارات والمعلقين في أنقرة نظروا إلى سوريا بوجه عام بأنها أكثر جارات تركيا صعوبة. خصوصاً عندما أيَّدتْ سوريا حزب العمال الكردي.

" لا ريب أبداً أنَّ سوريا توفر الحماية لثوار حزب العمال الكردي، وتسهِّل لهم عملياتهم العنيفة، وكثيراً ما كانت لهم قواعد في سوريا، وأدَّت المساعدة السورية لحزب العمال الكردي، ولو أنها غير مباشرة إلى إثارة تركيا، وجاء رد الحكومة التركية عبر إشغال السوريين في حوار بناء في محاولة متكررة للوصول إلى تفاهم يؤدي إلى إنهاء الدعم السوري للثوار" (روبنس، ١٩٩٣م،ص ٦٦).

لكن مع وصول أردوغان الى السلطة عادت العلاقات الجيدة مع الحكومة السورية، وكان هناك تبادل للزيارات من رؤساء البلدين.

أما إذا تحدثنا عن علاقة السعودية مع سوريا فكانت جيدة ومتميزة في الفترة

الماضية أي ما قبل عام (٢٠١١م). لكن مع الأزمة في سوريا في الشهور الأولى من عام (٢٠١١م) وتصاعد الأحداث الدامية بين المتظاهرين الذين باتوا يطالبون بإسقاط النظام السوري، قام الأمن والجيش السوريان التابعان للنظام بعمليات أمنية عنيفة أدت الى سقوط الضحايا، وتصاعد عمليات الاعتقال؛ هنا بدأت موجة الخروج من سوريا عبر الحدود البرية نحو تركيا، والأردن، ولبنان، والعراق؛ الأمر الذي دفع تركيا إلى استقبال المهاجرين السوريين بالآلاف، وإقامة معسكرات لهم في المناطق الحدودية مع سوريا؛ ممَّا صعَّد الأزمة بين سوريا وتركيا إلى درجة اتخاذ القرارات والقرارات المضادة ضد بعضيهما، ونظراً لوقوف تركيا مع مطالب الشعب السوري المتمثلة بالحرية والكرامة ووقوف السعودية بقوة في وجه المجازر التي تعرَّض لها الشعب السوري، وسقوط آلاف الضحايا والتدمير الممنهج الذي تقوم به السلطات السورية ضد الشعب، فإنَّ تقارباً في السياسات بين تركيا والسعودية قد حدث بسبب وقوف كل منهما مع الحق إلى جانب مطالب الشعب السوري العادلة؛ الأمر الذي انعكس على العلاقات التركية السعودية على المستوى الإستراتيجي بالصعود الإيجابي، وتحقيق التفاعل المشترك الذي يعود على الدولتين بالتقدم.

٣. الأمن الإقليمي:

تُعتبر كلٌّ من السعودية وتركيا من أهم الدول على الخريطة الإقليمية، سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية ... وتُعتبر كل منهما حجر الزاوية في الأمن الإقليمي، سواء على صعيد منطقة الخليج العربية أو منطقة الشرق الأوسط.

لا يستطيع أحدٌ أن يغفل الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه تركيا في منطقة الخليج، خاصة في المجال الأمني وتوازن القوى في المنطقة في ظل الرغبة الإيرانية في امتلاك السلاح النووي "فالدور الأمني يتطلب وجود تركيا مستقرة

وقومية وذات سياسة خارجية تدعو للتعقل والحوار وتدعم القضايا الخليجية العادلة، وهو أمر ضروري لموازنة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، أو على الأقل ضروري لكيلا يتضاعف هذا النفوذ، وهو أمر تدركه تركيا، كما تدركه قيادات عربية خليجية طوّرت علاقاتها أخيراً مع أنقرة وحكومة حزب العدالة والتنمية" (عزباوي، ٢٠٠٨م،ص ٢٣٩).

وبما أنَّ تركيا والسعودية ركنان أساسيان في الأمن الإقليمي للمنطقة برمتها؛ لذا فإنَّ التقارب السعودي التركي يتعلق بهذه الخصوصية الأمنية في المستوى الإقليمي، خصوصاً " وإنَّ تركيا تلعب دوراً جوهرياً ومؤثراً في السياسات العالمية وفي الإطار الإقليمي، فهي لا تهيمن فقط على المضائق التركية، بل نقطة ارتكاز رئيسية لخطوط الاتصال من البلقان حتى الشرق الأوسط، ومن القوقاز حتى الخليج العربي، وهي عضو في أكبر وأقوى حلف عسكري، هو حلف شمال الأطلنطي، وفي معظم المنظمات والمؤسسات الأوروبية..." (محمود، ٢٠٠٨م،ص ٢٤٧).

إنَّ الأمن الإقليمي وتحقيقه في المنطقة ينعكس على العلاقات السعودية التركية انعكاساً إيجابياً، ويدفع بالعلاقات بين البلدين قُدماً نحو الأمام. حيث " تمثِّل الظروف المحلية في المملكة وتركيا، وكذلك الإقليمية والدولية، فرصة تاريخية لتحقيق مصالحهما في الظروف الحالية وقيادة العالم الإسلامي في ظل التوافق في الرؤية المستقبلية والأهداف المشتركة للدولتين، ووفق المنظور الاستراتيجي لهما فإنها تساعد على تحقيق جزء من حُلُم الاستقرار في المنطقة" . (الشمري، ١٤٣٢هـ، ص٢١).

وإنَّ تحقيق الأمن الإقليمي الذي سعت إليه الدولتان السعودية وتركيا في المنطقة، وتفعيله بما يساند جهود الدولتين في حل قضايا المنطقة بشكل عام، وهي جملة قضايا وأزمات في مقدمتها قضية فلسطين، والأزمات السورية والمائية

والنووية.

لذا يمكن القول " إنَّ الدور الجديد – الذي تسعى تركيا إلى أدائه في إطار التنظيم الشرق أوسطي، والذي يجري بناؤه منذ السنوات الأخيرة من القرن العشرين، هو تطوير لدورها المحوري الأساسي في إطار الاستراتيجية المتغيرة للولايات المتحدة، التي تساعد تركيا على "التموضع الإقليمي" وعلى تحديد دورها لتنال منه أقصى المنافع، ولتكون في الوقت نفسه، قوة توازن إقليمي في التنظيم المنشود" (الكيلاني، ١٩٩٦م، ص٩٣) وبهذا الدور لتركيا المعاصرة يتحقق الأمن الإقليمي في المنطقة بمساندة السعودية لها، ومباركة وتشجعيه حفاظاً على المنطقة بأسرها.

٤. تحقيق الأمن المائي:

تتحول المياه إلى عنصر ضروري بالنسبة لجميع دول المنطقة وشعوبها؛ لذا لابدَّ من تحقيق سياسات مائية متوازنة في المنطقة، تتحقق فيها مصالح الجميع بلا استثناء، وبلا ضغوط، وبلا استغلال "المياه تتحول إلى عنصر ضروري بلا شك، كسلعة مميزة، وكرمز للقوة السياسية في الشرق الأوسط، وفي المستقبل لابد لها أن تصبح هدفاً لتنافس متزايد، وبالتالي لتزايد الاحتكاك بين الدول، إنَّ تركيا وحدها في المنطقة تتمتع بوفرة من المياه الصالحة النوعية التي يسهل الحصول عليها، وهي لذلك عاجزة عن إدارة ظهرها للصراع على تأمين المياه المضمونة في المنطقة، سواء سعت للعب دور فعال في نظام دول الشرق الأوسط، أو صارت أكثر اندماجاً بأية مجموعة أخرى من الدول" (روبنس، ١٩٩٣م،ص ١٢٠).

إنَّ تحقيق الأمن المائي يتطلب درجة عالية من الاطمئنان لجميع دول المنطقة خصوصاً الدول التي تحتاج إلى المياه وبسبب نقصها، لذا فإن تركيا قد أعلنت رسمياً أن الأنهار لن تستخدم كسلاح سياسي، والواقع أنه يصعب أنْ

نتصور أنَّ المياه لن تستخدم بصورة خفية أو ظاهرة، كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية. "لذا فإنَّ تركيا استعاضت عن قمة المياه الشرق أوسطية التي نادت بها في (١١/٢/١٩٩١م) بالمفاوضات متعدِّدة الأطراف حول المياه في الشرق الأوسط، التي انعقد اجتماعها الأول في فيينا في (آيار/مايو ١٩٩٢م) بمشاركة (٣٨) دولة ومنظمة من المنطقة وخارجها". (الكيلاني، ١٩٩٦م، ص٩٥).

لكن يرى الباحث أنَّ موضوع مشروع أنابيب السلام في الوقت الحاضر ليس بالأهمية القصوى بالنسبة للمملكة؛ لأنه وحسب رأي كثير من الباحثين أنَّ مسألة المياه لا يمكن حسمها من جميع الأطراف الدولية، ويكون تحكمها من قبل الدول التي تنبع فيها تلك الأنهار، وهذا ما لا تريده المملكة، بالإضافة إلى أنَّ المملكة قد قطعت شوطاً كبيراً في الدراسات والأبحاث؛ من أجل تأمين المياه في ظل شح المياه الجوفية، وذلك عن طريق المياه المحلاة من البحر.

يحتاج الأمن المائي إلى سياسة مائية متوازنة في منطقتي الخليج العربية والشرق الأوسط، حيث إنَّ الحاجة ملحة إلى تأمين المقادير الكافية من المياه للاستهلاك الشخصي، والري، وتوليد الطاقة الكهربائية.

أ. منطقة الخليج العربية:

تقع دول الخليج في منطقة صحراوية قاحلة لا يوجد بها مياه دائمة، ويندر بها سقوط المياه" ومع تزايد عدد سكانها، تتزايد أهمية مشكلة المياه، وبسبب هدر المياه الجوفية وتزايد ملوحة وتلوث الإمدادات الحالية، تتحوَّل المياه إلى مصدر استراتيجي في المنطقة؛ فتتزايد الندرة والقلق يتزايد بين المعلقين من أنَّ التوتر بين الدول سيزداد مع تناقص المتوفر من الماء في المنطقة " (روبنس، ١٩٩٣م، ص١٠٧) ، لذا يرى الباحث أهمية التعاون والتنسيق من دول الخليج مع جمهورية تركيا حيال تأمين مصدر المياه على شكل خطط مستقبلية، في حال كانت تحلية المياه مكلفة لدول الخليج.

ب. تركيا ودول الجوار(التنافس المائي):

" تجد تركيا نفسها في وضع استراتيجي قوي؛ باعتبارها البلد الوحيد الــذي يتمتع في الشرق الأوسط بمصادر مائية جوفية غزيــرة. بالإضــافة الــى أنهــار المنطقة وروافدها تنبع في تركيا؛ ممَّا يعطيها سيطرة فعَّالة على هــذه المــوارد، ولكي تستثمر تركيا هذه الموارد بصورة أكثر فعالية عزمت على تنفيــذ برنــامج طموح يسعى لاستخدام المياه للري والطاقة الكهربائيــة" (روبــنس، ١٩٩٣م،ص ١٠٧).

أما مشكلة توفير مقادير كافية من المياه، فهي المعاناة الحقيقية التي تعــاني منها شعوب كثيرة في المنطقة، سواء في منطقة الخليج، أو منطقة الشرق الأوسط ، فمن الواضح أنَّ جارات تركيا قلقة لتبني تركيا سياسة جديدة تؤثر على مواردها المائية، وبالتالي فإنَّ المخططات والنشاطات التركية لا يمكن تنفيذها بدون الإشارة إلى جاراتها التي تمر فيها هذه الأنهار. وفي هذا الصدد لابــد مــن البحــث فــي موضوعات تتعلق بالمياه.

- **الصراع على الفرات ودجلة:**

إنَّ أهم الموارد المائية في الجنوب الشرقي من تركيا هما نهــرا الفــرات ودجلة، وكلاهما ينبع في تركيا، ونظراً لتباين السياسات المائية بــين تركيــا مــن جهة، وكلاً من سوريا والعراق من جهة أخرى؛ فقد برزت الأزمة بأشكال متعدِّدة بين هذه الدول، خصوصاً لدى بناء سد أتاتورك في تركيا، وملء خزانه الضــخم؛ ممَّا يحرم سوريا والعراق من كميات كبيرة من مياه نهر الفرات. " لقد كانت تركيا تستغل الضعف النسبي لجارتيهما عند المجرى الأسفل للنهر، وباتت تتصرف وفق مصالحها الخاصة" (روبنس، ١٩٩٣م،ص ١١١).

- **مشروع أنابيب السلام:**

يقوم برنامج مشروع أنابيب السلام "على نقل المياه بين المنطقــة الغزيــرة

المياه شرقي تركيا والبلدان التي يُنتظر أن تتلقاها في الخليج والشرق، ويتضـــمن برنامج الأنابيب استثمار نهرين تركيين من حجم متوسط في شـــرقي تركيـــا، أي نهري جيحان وسيحان اللذين ينبعان في القسم المركزي الشرقي مـــن الأناضـــول ويتوجهان إلى البحر المتوسط بين مرسين وإسكندرون، ووضعت الحكومة التركية تصميماً لأنبوبين أولهما وأكبرهما معروف بالخط العربي الذي يمتدُّ باتجاه الجنوب عبر سوريا والأردن لينتهي في مكة المكرمة، ويمتدُّ الخط الثاني الأصغر، واسمه خط الخليج إلى الكويت ثم عبر ساحل الخليج الغربي حتى مســقط فـــي عُمـــان" (روبنس، ١٩٩٣م،ص ١١٧-١١٨).

والمتوقع للسعودية أن تتلقى المياه من الخطين المذكورين الشرقي والغربي.

الجدول رقم (١١)

جدول يوضِّح برنامج خط أنابيب السلام التركي

الموقع	الخط الغربي المياه المنقولة (م٣) يومياً	الموقع	خط الخليج المياه النقولة (م٣) يوميا
تركيا	٣٠٠٠٠٠	الكويت	٦٠٠٠٠٠
سوريا/حلب	٣٠٠٠٠٠	السعودية/جبيل	٢٠٠٠٠٠
حماه	١٠٠٠٠٠	الدمام	٢٠٠٠٠٠
حمص	١٠٠٠٠٠	الخبر	٢٠٠٠٠٠
دمشق	٦٠٠٠٠٠	الهفوف	٢٠٠٠٠٠
	١٤٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠
الأردن/عمان	٦٠٠٠٠٠	البحرين/المنامة	٢٠٠٠٠٠
السعودية/تبوك	١٠٠٠٠٠	قطر/الدوحة	١٠٠٠٠٠
المدينة المنورة	٣٠٠٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة	٢٨٠٠٠

		أبوظبي	
ينبع	١٠٠٠٠٠	دبي	١٦٠٠٠٠
جدة	٥٠٠٠٠٠	الشارقة/عجمان	١٢٠٠٠٠
مكة المكرمة	٥٠٠٠٠٠	أم القوين/ رأس الخيمة	٤٠٠٠٠
		الفجيرة	٦٠٠٠٠٠
		عُمان/ مسقط	٢٠٠٠٠٠
المجموع	٣٥٠٠٠٠	المجموع	٢٥٠٠٠٠٠

المصدر: إرولمانيسالي (محقق) (روبنس، ١٩٩٣م،ص ١١٨)

٥. المشروع النووي الإيراني:

يشكل المشروع النووي الإيراني هاجساً أمنياً لكل من المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا، على الرغم من ادعاء إيران أن مشروعها سلمي، ولا رغبة لديها في صنع السلاح النووي، حيث إنَّ موقف الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تشكك في نوايا إيران، وتدعي أنَّ إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي، وأنها تمشي في هذا الاتجاه؛ الأمر الذي دفع الغرب إلى فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والمالية على إيران، ووصل الأمر إلى لجوء إيران إلى أسلوب التهديد بإغلاق مضيق هرمز الذي تتحكم في الملاحة فيه، حيث يمرُّ معظم النفط عبره ليصدَّر إلى الأسواق الدولية في الغرب والشرق، وكثيراً ما كان يلجأ الطرفان المذكوران إلى إجراء مناورات عسكرية لاستعراض قوته، وإخافة الآخر.

فالعلاقة السعودية، وتركيا من الملف النووي الإيراني، هي علاقة متماثلة ومتوافقة، وهذا ما جسّد العلاقات بينهما بصورة أكبر، فقد نشرت صحيفة (عكاظ) مقالاً حول الموقف التركي من الملف النووي الإيراني بقولها: " فيما يتعلق بالدور التركي من الملف النووي الإيراني، فالرؤية التركية تتلخص في رفض حيازة إيران لسلاح نووي من شأنه الإخلال بالتوازن الاستراتيجي للقوى في المنطقة،

ومن جانب آخر، فأنقرة ضد عزل إيران وحصارها منعاً للتوتر في المنطقة" (صحيفة عكاظ، ٢٠١٠م، العدد ٣٣٢٦) ويرى الباحث أنَّ الموقف التركي تجاه التدخل في الملف النووي غير موافق، كما أنَّ تصويت تركيا ضد قرار العقوبات سيجلب لها الكثير من المشاكل دون أي فوائد.

هذا في الوقت الذي لم تتجاوب فيه تركيا بالقدر الكافي والمناسب تجاه المشروع النووي الإيراني، مع أنها لا تتمنى أن ترى إيران – وقد باتت دولة نووية – تخلُّ بالتوازن الاستراتيجي معها، بدليل " اقتناع تركيا بعدم خطورة برنامج إيران النووي إلا أنها تعارضه على اعتبار أنه سوف يهدِّد توازن القوى، فضلاً عن زعزعة الاستقرار في المنطقة" (تركماني، ٢٠١٠م،ص ٢٢٧). وفي سياق متصل " تؤكد تركيا على وجود عقبتين رئيسيتين أمام سعي إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية، (أولاهما) المعارضة الدولية للبرنامج، (وثانيهما) العقبات التكنولوجية التي قد تحول دون إمكانية تطوير الأسلحة النووية" (تركماني، ٢٠١٠م،ص ٢٢٧).

وبصورة مختصرة فإنَّ تركيا تميل إلى ضرورة انتهاج السبل الدبلوماسية مع إيران لمنع الانتشار النووي، مع استبعاد الحلول أو الجهود العسكرية. أما الموقف السعودي فيتمثَّل بعدم الرغبة الكاملة في انتشار السلاح النووي في منطقة الخليج، على اعتبار أنَّ ذلك يجلب عدم الاستقرار في الوقت الذي لا ترغب فيه السعودية دخول الغرب في حرب استباقية مع إيران؛ لأنَّ شرر الحرب سيتطاير في كل جانب، ويثير الرعب والخوف. لذا فإنَّها تميل إلى التحاور بين إيران والغرب تحاوراً حقيقياً ومجدياً.

هذا في الوقت الذي تعتبر الرغبة السعودية في عدم انتشار السلاح النووي في منطقة الخليج؛ لأنَّ جميع دول مجلس التعاون الخليجي لديها نفس الرغبة، وهي في الوقت ذاته لن تكون في موقف المتفرج على السيناريو النووي، بل تستطيع أن تحصل على السلاح النووي بشكل أو بآخر؛ لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع إيران النووية، ولحماية الإنجازات الهائلة التي حققتها لشعوبها شعوب منطقة الخليج العربية.

الفصل الخامس

الأبعاد الاستراتيجية لتطوير العلاقة بين السعودية وتركيا

- محاورات مع مجموعة مهتمة بالعلاقات السعودية التركية.
- السيناريوهات المستقبلية لتطور العلاقات السعودية التركية.
- الرؤية المستقبلية للعلاقات السعودية التركية.
- التصور الاستراتيجي للعلاقات السعودية – التركية.
- التوصيات المقترحة.

الخاتمة.

الفصل الخامس

محاورات مع مجموعة مهتمة بالعلاقات السعودية التركية

وجد الباحث أنَّه من الضرورة تسليط الضوء على آراء المجموعة المستهدفة في العلاقات السعودية التركية، حيث تبيِّن الدراسة أنَّ نتائج العلاقات بين البلدين إيجابية؛ ولهذا وقع الاختيار على عناصر من السعوديين والأتراك، والذين يمثلون تلك الفئات المذكورة آنفاً.

لكن يودُّ الباحث أن ينـــوِّه إلى عـــددٍ من الصعوبات التي واجهته أثناء مقابلاته للفئات المستهدفة، من أجل أخذ آرائهم، ومن هذه الصعوبات ما يأتي :-

١. عدم التفاعل من المهتمين في العلاقات الدولية مع استمارة المقابلة، وذلك لأنها أسئلة مقالية تستوجب عليهم كتابتها بشكل مستفيض، وتستهلك الوقت والجهد معاً.
٢. قلة الخبراء والمهتمين من المحاورين في العلاقة السعودية – التركية. وبهذا العدد المحدود من المحاورين ينبغي تناول ردود أفعالهم على أنها رؤى وأفكار حول تلك العلاقات.

وقـــد جرى الحديث مع المحاورين في ستة محاور، وهي:-

١. طبيعة العلاقات السعودية التركية الحالية.
٢. الأبعاد الاستراتيجية المعاصرة لتطوير العلاقة بين كل من السعودية وتركيا، (وتم تحديد الابعاد على النحو التالي):
   - البعد السياسي.
   - البعد الاقتصادي.
   - البعد العسكري والاستراتيجي.
   - البعد الاجتماعي والثقافي والديني.
   - التعاون العلمي والتقني.

٣. مدى فاعلية الجهود المشتركة بين كل من السعودية وتركيا في حل قضايا المنطقة.

٤. تقييم الواقع الحالي الذي ينعكس على تلك العلاقات على مستوى قضايا المنطقة (وتم تحديد القضايا التالية):

- القضية الفلسطينية.
- الأزمة السورية.
- الأمن المائي.
- الأمن الاقليمي.
- المشروع الإيراني النووي.

٥. مستقبل العلاقة بين البلدين في ضوء المتغيرات الإقليمية.

٦. تأثير مجلس التعاون في حال تحوله إلى اتحاد على العلاقات السعودية التركية.

المحور الأول:

ويدور حول طبيعة العلاقات السعودية – التركية الحالية:

المحور الأول: هناك شبه إجماع على أنَّ العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا إيجابية، حيث يرى البعض أنها أصبحت جيدة وتحسنت عن السابق، وهناك من يقول إنها أصبحت متميزة في عهد رئيس الوزراء التركي الحالي رجب طيب أردوغان، وهناك من يقول إنَّ هذا التحسُّن في العلاقات بدأ بعد حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) وتدهور العلاقات التركية الإسرائيلية مؤخراً، وأنَّ هذه العلاقات فقط على المستوى الرسمي الحكومي، ولكن على المستوى الشعبي لم يصل إلى الحدِّ المأمول، وأنَّ هذه العلاقات تحتاج إلى تطوير، ويرى القلة من المجموعة أنَّ تلك العلاقة هي علاقة مصلحية وآنية ولا ترقى إلى مستوى العلاقات ذات الطابع الاستراتيجي

الذي يلبي مصالح الدولتين، وهذه العلاقات تحكمها الظروف والأزمات الإقليمية والدولية .

المحور الثاني:

ويتناول الأبعاد الاستراتيجية المعاصرة لتطوير العلاقة بين السعودية وتركيا، ويتم تحديد تلك الأبعاد وفق الآتي:

- **البعد السياسي:** أجمع الكل على رغبة البلدين في تطوير العلاقة بينهما في الجانب السياسي؛ لأنَّ البعد السياسي مرتبط بالتوجه الإسلامي لكلا الدولتين، وهو ما يؤدي إلى توحيد رؤية الدولتين لمجمل القضايا السياسية والأوضاع السياسية الراهنة (دولياً – اقليمياً) وتفرض على الطرفين الجدية في بناء علاقات شراكة لمواجهة الأطماع في المنطقة، لذا لابد من زيادة التنسيق بينهما؛ من أجل محاصرة النفوذ الإيراني، وكذلك الحفاظ على وحدة سوريا، وتسريع إنهاء الازمة السورية، والتنسيق في الملف العراقي، فتطوير العلاقة في الجانب السياسي مع الحكومة التركية الحالية هو لإيجاد توازن في المنطقة، وأن الأهداف السعودية التركية واضحة، خاصة في المسائل السياسية أو الدينية.
- **البعد الاقتصادي:** هذا البعد من أكثر الأبعاد تأثيراً في العلاقة بين البلدين، حيث أكَّد الجميع على أنها علاقات استراتيجية؛ لأنَّ حجم التعاون الاقتصادي عالٍ بين البلدين، وفي تزايد في الفترة الأخيرة، وهو ميدان هام وواعد بين البلدين، فتركيا بلد منتج غذائياً تحتاج إليها المملكة، والمملكة دولة غنية بالنفط والغاز والبتروكيماويات وتحتاج ذلك تركيا، وهناك رغبة من تركيا في توسيع تجارتها مع دول الخليج، وعلى رأسها المملكة، وأنه لا بد من الاستفادة من الخبرة الاقتصادية

المتينة من تركيا، بشرط أن يكون هذا التعاون الاقتصادي بما يخدم الطرفين سوياً، وأن لا يكون لطرف على حساب طرفٍ آخر.

- **البعد العسكري:** تعتبر تركيا دولة ذات قوة عسكرية، لها مكانتها الخاصة في حلف الناتو، وبالتالي يجب الاستفادة من خبراتها العسكرية والتعاون معها في المجال العسكري، والاستفادة منها في مجال قطع الغيار العسكري، إضافة إلى أنَّ تركيا لا تحكمها منطلقات سياسية سلبية في التعامل مع المملكة في المجال العسكري، كما هو الحال مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا، وليست لها أهداف أو منطلقات ذات بعد أمني يضرُّ بأمن السعودية، والأتراك لديهم رغبة قوية وتواقة لأن يكون هناك تعاون عسكري بين البلدين، والمملكة لديها قدرات عسكرية؛ وهذا يستدعي التنسيق بينهما من أجل مقابلة التهديدات الإقليمية التي تؤثر على البلدين.
- **البعد الاجتماعي والثقافي والديني:** كانت الإجابات متفاوتة في هذا البعـــد، فهناك إرثٌ إسلاميٌّ بين البلدين، ولكن يوجد ضعف في التواصل بين المجتمعين؛ ومن أجل ذلك ينصح بإقامة أيام ثقافية سعودية في تركيا، ويجب على السعودية استثمار العلاقة الجيدة مع تركيا والتأثير في المجتمع التركي وإظهار ثقافة المملكة.
- **التعاون العلمي والتقني:** التعاون العلمي موجود بين بعض الجامعات التركية والسعودية، ويوجد مجموعة من الأساتذة في الجامعات السعودية من الأساتذة الأتراك وبعض الطلاب الأتراك، في المقابل يوجد عدد من المبتعثين السعوديين في الجامعات التركية، لكن لا يرتقي الى مستوى استراتيجي؛ لذا لابد من رفع مستوى العلاقة في التعاون العلمي والتقني بين البلدين؛ من أجل الاستفادة من الخبرة التركية، عن طريق التوأمة

بين الجامعات، و ابتعاث طلاب إلى تركيا لدراسة اللغة والثقافة التركية، وكذلك استقطاب واستضافة الطلبة الاتراك .

المحور الثالث:

إنَّ كلا الدولتين قادرة لأن تكون لها تأثيرعلى مستوى قضايا المنطقة، ويحرصون من خلال التأثير على تخلخل في موازين القوى، وهناك توافق في الرؤى لحل قضايا المنطقة عن طريق اللقاءات الثنائية أو عن طريق منظمة التعاون الإسلامي، وتركيا لاعب رئيس في أحداث المنطقة، والرؤية التركية تلتقي مع الرؤية السعودية بالذات في القضية السورية، إلا أنَّ الدولتين لا تستطيعان حل تلك القضايا بمعزل عن الدول الكبرى، لكن رأى أحد المستهدفين أنَّ تلك الجهود بين البلدين آنية ووقتية تحكمها الظروف السياسية والأزمات.

المحور الرابع :

ويتمثل في عددٍ من القضايا والأزمات، من أهمها:

- **القضية الفلسطينية:** هناك توجهات تتشارك بها كلٌّ من السعودية وتركيا حيال القضية الفلسطينية، لعلَّ أبرزها يتمثَّـــــــل في وقوف الدولتين إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعمه في كافة المجالات، خصوصاً حيال حصول فلسطين على مقعد مراقب في الأمم المتحدة. وتركيا تقف إلى جانب الدول العربية حالياً ضد إسرائيل، وذلك بعكس مواقفها السابقة، إضافة إلى ما يمكن أن تقوم به بدورٍ إيجابي في ملف القضية؛ لِـــما لها من تأثير على الولايات المتحدة وإسرائيل.
- **الأزمة السورية:** تلعب تركيا بحكم الجغرافية دوراً محورياً في الصراع بين الحكومة والمعارضة السورية، وهناك توافق بين المملكة وتركيا في هذه الأزمة وأن يكون الحل بطريقة سلمية، وكذلك لديهم تنسيق قوي وفعَّال في دعم المعارضة، ويمكن أن تؤدي الأزمة إلى تعميق العلاقات الثنائية

مستقبلاً، ولكن الدولتين لم تستطيعا حل الأزمة السورية؛ بسبب مصالح الدول الكبرى في المنطقة.

- **الأمن المائي:** تتمحور رؤية البلدين في اتجاه إيجاد أمن مائي حقيقي في المنطقة؛ لأنَّ مشكلة المياه باتت خطيرة، حيث إنها مشكلة إقليمية ودولية في الوقت ذاته.

إنَّ لتركيا نظرة خاصة حول مياه نهري دجلة والفرات، اللذين يمران عبر أراضي سوريا والعراق، ويصبَّان في الخليج العربي عبر شط العرب.

وملف المياه من الملفات المهمة والخطيرة؛ لأنَّ تركيا ترى أنها هي الأحق بالمياه؛ بحكم أنها دولة المنبع لكلٍّ من النهرين، وتحاول أن تضع مصلحتها في المقدمة، وعلى حساب حقوق الدول الأخرى، وأشارت تركيا في مراتٍ كثيرة أنَّ الصراع في المستقبل سيكون من أجل المياه؛ لذا فإنَّ دور المملكة في المنطقة يقوم على عدم تسييس المياه، ولها تحفظات على مشروع مياه (أنابيب السلام) ولا ترغب في أن تكون المياه ورقة ضغط سياسي؛ لذا استخدمت تحلية مياه البحر المالحة لحلِّ مشكلة نقص المياه العذبة، خصوصاً في مجال الشرب والاستخدام المنزلي.

- **الأمن الإقليمي:** تركيا دولة إقليمية شرق أوسطية، وكذلك السعودية، رغم أن لكل منهما حساباته الخاصة، إلا أنَّ التفاهم السعودي / التركي من شأنه خدمة القضايا، حيث تلعب تركيا دوراً أساسياً في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت)، وكان هناك شخصية بارزة تركية وهو أكمل الدين أوغلوا – أمين عام منظمة التعاون الإسلامي سابقاً – اهتمَّ كثيراً في دخول تركيا لمنظومة العالم الإسلامي، لكنَّ العرب يتخوفون من الدور التركي ويرونهم امتداد لحركة الإخوان في المنطقة، لكن في رأي البعض أنه لا يضر تعزيز العلاقات مع تركيا من أجل الوقوف أمام المشروع

الإيراني والإسرائيلي، والأتراك لهم رؤية تمددية في المنطقة كقوة اقليمية، وأكبر شـــاهد على ذلك المواقف التركية حيال قضية غزة، من خلال (سفينة الحرية) التي أدَّت إلى ترسيخ الدور الإقليمي لتركيا، وحيال التدخل التركي في الأزمة السورية؛ بسبب خوف تركيا من تأثيرات تلك الأزمة على الداخل التركي.

- **المشروع الإيراني النووي:** بات المشروع الإيراني النووي يشكّلُ خطراً على التوازن الإقليمي في المنطقة، لا يستطيع معه كلٌّ من السعودية وتركيا السكوت عنه. في الوقت الذي تُتَّهم إيران فيه بالتوجُّه نحو تصنيع السلاح النووي، الذي لو تمَّ فإنه سيدفع ببعض الدول الأخرى في المنطقة إلى السير في الاتجاه نفسه؛ حفاظاً على دورها في المنطقة، وإبعاداً لأيَّـــة أخطار مستقبلية محتملة.

إنَّ كلاً من السعودية وتركيا ترغب في عدم الانتشار النووي في المنطقة؛ لإبعاد الأخطار المترتبة والمتوقعة على المنطقة، وإبعاد شبح الحروب الإقليمية التي قد تحدث جرَّاء أي مشروع نووي غير سلمي، وتركيا أعلنت أكثر من مرة في مقابلات كثيرة أنها لن تكون مكتوفة الأيدي لهذه القضية، حيث يرى أحد المستهدفين أنه لا بدَّ من اتخاذ إجراءات من شأنها الوقوف في وجه المشروع الإيراني النووي، وهي على النحو التالي :-

١. حلها بالطرق السلمية.
٢. عن طريق العتاد العسكري.
٣. أن تلجأ دول المنطقة إلى امتلاك هذا السلاح.
٤. أن يكون فيه غطاء أمني دولي تحت مظلة أممية لحماية المنطقة.

المحور الخامس: ويتحدث عن العلاقة الاستراتيجية بين السعودية وتركيا.

بالرغم من التخوف من الداخل السعودي من تمـــــــدُّد تركيا في المنطقة عبر النـــــزاعات السياسية المتعـــــدِّدة، إلا أنَّ البعض يرى أن العلاقات السعودية – التركية ستكون مشرقة؛ لأنها علاقات استراتيجية؛ لكـــــون النخبة السياسية في تركيا من ذوي التوجهات الإسلامية الكفيلة ببناء علاقات جيدة بين الدولتين، ســـواء أكانت ثقافية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، وهناك من يرى أنَّ العلاقات ستظل في مستوى متوسط، حيث تطمح تركيا لتعزيز علاقاتها مع دول ما يُسمى دول الربيع العربي، بينما تنظر للمملكة للتعاون في مجال سوريا وإلى درجة أقل في العراق وإيران. وهناك من يقول أنه على المدى القريب يمكن أن تؤدي الأزمات القائمة، وخاصة في سوريا إلى تعميق العلاقات، وعلى المدى البعيد (ما بعد الثورات) وتشكل الحكومات العربية الجديدة، قد يتحول إلى ميدان تنافس وتناقض نوعاً ما بين البلدين.

وخلاصة القول أنَّ هناك إجماعاً من قبل المجموعة بأهمية توثيق العلاقة بين البلدين في المستقبل، وتكون العلاقة استراتيجية في ظل الظروف التي نعيشها والمخاطر التي تحدق بالأمة العربية والإسلامية.

المحور السادس: ويتحدَّث عن فاعلية العلاقة بين السعودية وتركيا في حال تحول مجلس التعاون الخليجي الى اتحاد .

تعتبر المملكة العربية السعودية – من بين دول مجلس التعاون – هي الدولة المؤثرة في المنطقة، وفي حال تحوُّل المجلس إلى اتحاد فقطعاً ستتوقَّف كلُّ أشكال العلاقات الدولية الفردية للدول أعضاء الاتحاد الجديد، وسيكون إيجابي جداً، حيث ستنظر تركيا إلى الخليج باهتمام أكبر؛ لأنَّ الاتحاد سيزيد ذلك من قوة دول المجلس، ومن أهميتها في المنطقة، قياساً على دول الاتحاد الأوروبي، وهذا سيجبر تركيا على الارتباط والتعاون مع هذا الاتحاد، والعمل على تطوير

العلاقات. وإذا تمَّ الاتحاد الخليجي فإنه فرصة كبيرة لبناء جسرٍ اقتصادي مع تركيا، بمعنى احتواء تركيا اقتصادياً من قبل الاتحاد، ومن ثم تحقيق القوة العسكرية .

السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعـودية التركية

السيناريوهات يعرفه د محمد عبدالهادي بأنه " وصف لوضع مستقبلي ممكن، أو محتمل، أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلي هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض" .

(http://www.abegs.org/Aportal/Post/Show?id=18572&forumid=23)

والسيناريوهات في نظر الباحث هي عبارة عن أفكار مستقبلية لحالة معينة تعتمد على مجموعة من الشواهد والوقائع لصياغتها؛ فالسيناريوهات طريقة مهمة جداً في دراسة العلاقات الدولية، وهذا ما جعل الباحث يضعها لقياس مدى العلاقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا، لوضع الحلول المناسبة لمتخذي القرار على ضوء تلك الأفكار، والتوجُّه لإقامة علاقاتٍ متميزة بين السعودية وتركيا، خصوصاً وأنَّ تركيا تتمتع بموقع استراتيجي، وبأبعادٍ دينية وثقافية، واجتماعية، وسياسية مناسبة، فلقد وصلت السعودية إلى مرحلة احترام كفاءة تركيا، والثقة بها؛ الأمر الذي دفعها إلى إقامة علاقات قوية ومتميزة مع تركيا المعاصرة، وذات أبعاد استراتيجية مهمة. كما أنَّ السعودية تعتبر تركيا عنصراً مهماً وفعالاً ومساهماً بشكل إيجابي في قضايا الشرق الأوسط، ويعود ذلك إلى موقعها الجغرافي وقوتها وعلاقتها الأكيدة مع الغرب، وقوتها الاقتصادية، وتميُّـزها الديموغرافي، وكفاءاتها في المجالين: الصناعي والتجاري.

سوف يتطرق الباحث إلى العوامل الأساسية والمؤثرة في صياغة السيناريو المحتمل، ومن ثم نتطرق إلى السيناريوهات المحتملة، والتي اختار منها الباحث

فقط نوعين من السيناريوهات، وهما السيناريو الخالي من المفاجآت، والسيناريو المتفائل، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل.

- **العوامل الأساسية و المؤثرة في وضع السيناريوهات:**

لعبت بعض العوامل الأساسية أدواراً مؤثرة في وضع السيناريوهات المرتبطة أساساً بالاستراتيجيات ذات الصلة بمنطقتي الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة. ولعلَّ من أهم العوامل المؤثرة في وضع السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية – التركية، حسب ما يراه الباحث، تتمثل في الآتي:

١. **المشروع النووي الايراني :**

بالرغم من البعد الاستراتيجي لإيران في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط، إلا أنَّ الخوف يتجسَّد في التوجهات النووية الإيرانية، والعمل على تطوير قدراتها النووية في المجال العسكري، بالرغم من نفيها القاطع في ذلك؛ الأمر الذي شكَّل قلقاً كبيراً في الدول المجاورة، وبالذات دول مجلس التعاون الخليجي. ولعلَّ العامل النووي يشكّل أحد العوامل الأساسية المؤثرة في وضع السيناريوهات، حيث إنَّ "أيَّ نقاشٍ حول مشاركة إيران في نظام أمني للخليج العربي سوف يعتمد على تصورات إيران ونفوذها وتفاعلها عند تعاملها مع الأطراف الرئيسية الأخرى"(شكارة، ٢٠٠٣م، ص ٧).

٢. **التواجد الامريكي في منطقة الخليج العربي :**

لقد أثبتت الأحداث دائماً أنَّ منطقة الخليج العربي تتمتع بأهمية كبيرة من حيث موقعها الجغرافي أولاً، ومن حيث امتلاكها لأهم موارد الطاقة في العصر الحديث، هذه الطاقة التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي، ومن هنا فإنَّ المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، يمكن أن يلاحظ أنَّ هذه المنطقة تدخل في صلب المصالح الأمريكية؛ لذلك صاغت هذه الدولة العظمى سياساتها واستراتيجياتها بشكلٍ واضح، من خلال الحرص على

التواجد العسكري لضمان حماية مصالحها الحيوية، والتي يمكن أن تتمحور فيما يأتي:

ضمان مصادر الطاقة (النفط): نظراً لما يشكله النفط من مصلحة أساسية للولايات المتحدة والقوى الكبرى عموماً؛ بسبب وجود احتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الاكتشاف، ومنخفضة التكاليف، مقارنة بأية منطقة أخرى بالعالم.(العناني، ٢٠٠٦م، ص ٤٥).

ولذلك أصبح من الأولويات لهذه الدولة أن تضمن المحافظة على النفط الخليجي بشكلٍ آمنٍ وبأسعارٍ معقولة لها، وهذا الاستمرار يمثل مشكلة أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة؛ ومن هنا هي على جاهزية لمنع أية قوة إقليمية أو دولية من التعرض لمصالحها أو حتى منافستها في منطقة الخليج.

وتضمن الولايات المتحدة أيضاً أمن إسرائيل: من خلال الدعم لها لتمكينها وجعلها القوة العسكرية المتفوقة على دول المنطقة من ناحية، وممارسة الضغط على دول المنطقة من أجل إتمام اتفاقيات السلام فيما بينها؛ لتحافظ على بقاء إسرائيل.

حيث قال مايكل آيزنشتات، وهو مدير الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن" على الرغم من أنَّ العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تقوم على التماثل، حيث تتولى واشنطن توفير الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي الواسع، إلا أنها تحقق الفائدة للطرفين، حيث تحمل في طياتها العديد من المنافع للولايات المتحدة على عدة مستويات، ومنها أنَّ إسرائيل هي الحليف الشرق أوسطي الذي تتطابق مصالحه بشدة مع مصالح الولايات المتحدة، سواء من حيث تعزيز الاستقرار الإقليمي ومكافحة الحركات المتطرفة العنيفة (حماس، وحزب الله) والأنظمة (سوريا وإيران)، أو فيما يتعلق بمنع المزيد من الانتشار النووي في المنطقة". (http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/asset-test-perspectives-on-the-benefits-of-americas-alliance-with-israel)

٣.العقوبات الاقتصادية على إيران وأثرها على الطلب العالمي على النفط:

لقد شهدت السنوات الأخيرة خلافاً شديداً بين الدول الغربية وإيران حول البرنامج النووي للأخيرة، وهو خلاف ألقى ظلاله على أسواق النفط العالمية. "وظهر أثر الخلاف الغربي – الإيراني في أسعار النفط في شكل جلي، عندما هدَّدت الولايات المتحدة وإسرائيل بقصف المواقع النووية الإيرانية، وردَّت إيران بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز، الذي يمرُّ عبره نحو (١٧) مليون برميل يومياً تمثل حوالي (٢٠%) من حجم المعروض العالمي، وهو الأمر الذي سيترتب عليه بالتأكيد حدوث صدمة نفطية ضخمة يمكن أن يرتفع معها سعر برميل النفط إلى أكثر من مائتي دولار" (http://www.al-sharq.com/ArticleDetails.aspx?AID=115075&CatID)

ويلاحظ المتتبع لأسعار النفط في شكل يومي أنَّ هناك علاقة طردية بين شدة الحرب الكلامية وأسعار النفط.

وجاءت العقوبات الاقتصادية الأخيرة على إيران التي استهدفت صادرات النفط والمصرف المركزي وعمليات مالية مختلفة مرتبطة بتصدير النفط. ونتج من ذلك انخفاض كبير في صادرات النفط الإيرانية؛ الأمر الذي كان من العوامل الأساسية التي ساهمت في تماسك أسعار النفط في الشكل الذي نراه الآن، على رغم المشكلات الاقتصادية الضخمة في أوروبا، والنمو الاقتصادي الخجول في الولايات المتحدة، وظهور بوادر ضعف في الاقتصاد الصيني. ويتوقع استمرار تأثير إيران في أسعار النفط حتى لو بنِيت أنابيب إضافية لنقل النفط الخليجي بعيداً من مضيق هرمز. (http://alphabeta.argaam.com/article/detail/44808)

ويرى الباحث أنَّ الكثير من المخاوف العالمية من احتمالية نقص المعروض العالمي من النفط؛ نتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وما يمكن أن يترتب على ذلك من ارتفاع سعره، ومن ثم ارتفاع تكلفة السلع

والمنتجات والخدمات بالعديد من الدول، وبالتالي خفض القدرات التصديرية وخفض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وضعف حركة التجارة الخارجية، وستكون دول منطقة اليورو ذات الاقتصادات القوية، والتي تعاني أصلاً من حالة من الركود الاقتصادي في مقدمة الدول الأكثر تضرراً.

٤. النظام السياسي في تركيا:

برزت تركيا الجديدة في السنوات الأخيرة على يد مهندس السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو، الذي استطاع أن يرسم الخط الجديد للسياسة الخارجية والإطار العام لمتابعتها، تلك السياسة التي عملت على ترسيخ معالم ورؤية الدولة وأسلوبها في تحسين العلاقة بدول الجوار لتركيا، وتطوير السياسة الخارجية على قاعدة تصور جغرافي جديد، من خلال العمل على وضع حدٍّ لسياسة استعداء البلدان المجاورة لتركيا. إضافة إلى جعل تركيا مركزاً يجمع بين القارات فحسب. وهذا يعني أنَّ تركيا الجديدة برزت كلاعبٍ مؤثر في المنطقة الإقليمية ككل.

" إنَّ الدور الجديد لتركيا الجديدة قد برز بعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وإنَّ من المهم الإشارة إلى إعادة تأسيس العلاقات التركية – العربية على أرضية عقلانية تأخذ في الاعتبار إعادة تحديد المقاييس العالمية والإقليمية، في فترة تشهد تحولات في تركيا والدول العربية مجتمعة وفُرادى" (أوغلو، ٢٠١٠م، ص ٤٥٠).

فهناك التزام تركي بتحسين البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، من خلال السعي لمواجهة المشكلات والقضايا العالقة في علاقاتها الثنائية، وتطوير علاقاتها مع دول الجوار ،" وقد تعزَّزت هذه السمة نتيجة تبني الحكومة العلني سياسةخفض المشكلات، أي خفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر، وهو مفهوم

تكرَّر كثيراً في تصريحات كلٍّ من جول وأوغلو" (نور الدين، ٢٠٠٨م، ص ٢٢١).

ومن هنا برز عامل تركيا الجديدة كأقوى العوامل المؤثرة في وضع السيناريوهات.

٥. **الأزمة السورية:**

يمكن وصف الأزمة السورية بأنها أزمة سياسية عميقة، تسبب فيها الإحباط الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب السوري، تتطلع إلى الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان، نجم هذا الإحباط عنغياب الحل السياسي، والقمع المفرط الذي تقوم به الحكومة السورية لقوى المعارضة، وقد تسبَّبت الاشتباكات المسلحة بين المعارضة والقوات الحكومية في وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين .

وأما إيران سيشكّل سقوط هذا النظام تحدياً هائلاً لها، خاصة بالنسبة لجناح المتشدِّدين الذي يرى في الأزمة السورية مؤامرة أمريكية– صهيونية، هدفها الأساسي هو إضعاف وتحجيم الدولة الإيرانية.

ومن ناحية أخرى، سيتأثر النفوذ الإقليمي لإيران سلبياً من جراء تأثير الأزمة السورية.

لكن دولة اسرائيل في حال استمرار الأزمة السورية، سواء بقي نظام الأسد أو رحل، سيجعل التوازن الإقليمي يميل لمصلحتها.

أما بالنسبة لدول الجوار السوري، فإنَّ استمرار الأزمة السورية، في ظل وجود الرئيس بشار الأسد أو عدمه، سيقودعلى الأرجح إلى انتشار الصراعات الطائفية، وكذلك ما يسمى بالعمليات "الجهادية" المسلحة في الدول المجاورة لسوريا.

وأما من ناحية الولايات المتحدة إذا فشلت في إزاحة نظام الرئيس بشار الأسد، بعد الدعوة إلى إسقاطه، سيهز كثيراً من مصداقية وهيمنة الولايات المتحدة على الشؤون العالمية، خاصة أنه من الواضح عدم نية واشنطن أو رغبتها في قيادة

تدخُّــل عسكري دولي لإزاحة الرئيس الأسد، لاعتبارات داخلية وخارجية متعدِّدة.

٦. **الملف العراقي:**

إنَّ الملف العراقي هو أخطر ممَّا يتصور البعض، وهو مرتبط مباشرة بالملف السوري، والملف العراقي الساخن مرتبط أيضا بالسخونة الطائفية الإقليمية، التي تؤججها إيران والقاعدة، وهي سخونة ظاهرها طائفي وحقيقتها وحقيقة أهدافها سياسية، أي صراع على النفوذ والهيمنة، والملف العراقي مرتبطٌ أيضا بملف المشاكل والمواقف التركية، ومنها مشكلة الشعب الكردي هناك وحزب العمال الكردستاني، وعلاقات تركيا بإقليم كردستان العراق. والملف العراقي الداخلي اليوم يحمل معه خطر التقسيم، ومع أنَّ المسؤولية عن الأوضاع العراقية المتردية لا تقع على طرف دون طرف، فإنَّ الطرف المتورط مباشرة أكثر من سواه في انهيار الأوضاع، والذي يتحمل المسؤولية الأكبر والحاسمة، والمتورط أكثر من غيره في تأجيج النزعة الطائفية، هو من بيديه كل مقاليد الأساسية للسلطة وأجهزتها- ونعني السيد المالكي وفريقه وحزبه. لكن المفجع أنَّ المسلسل الانهياري الدموي مستمرٌّ، والقادمات أدهى وأمر، وأكثر كارثية. (**http://aljadidah.com/2013/05**).

وقال رئيس الديوان الملكي الأردني فايز الطراونة إنَّ تداعيات الملف العراقي لا تقل سخونة ولا خطورة على أمن الإقليم من الملف السوري.

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=729250&issueno=12592#.UaSagdI3vCc)

- **السيناريوهات المحتملة في المنطقة:**

١.**السيناريو الأول**(سيناريو استمرارية الأزمة)**:** أي استمرار الوضع الراهن في المنطقة على ما هو عليه، سواء بالنسبة للوضع في العراق، أو لجهة النفوذ الأميركي في المنطقة، أو لجهة الملف النووي الإيراني، أو الوضع الداخلي في

إيران. وكذلك تدهور الوضع في سوريا وعدم وجود حل دائم فيها؛ وستكون العلاقات السعودية التركية على وضعها دون تغيير، وسيكون لهذا السيناريو إذا ما تحقق انعكاسات على دول الخليج، كاستمرار حالة القلق في شأن مستقبل المنطقة، واستمرار الصراعات الطائفية في العراق وأيضا في لبنان وسوريا، واستمرار أسعار النفط عند معدلات مرتفعة، واستمرار الإنفاق العسكري المتزايد في دول المنطقة، واحتمال تعرض بعض دول الخليج لعمليات إرهابية.

٢.**السيناريو الثاني (التفاؤلي):** وهو سيناريو تحقيق الأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية في المنطقة، ومن أبرز تداعيات هذا السيناريو هو تجنُّب التهديدات الإقليمية، وشيوع الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي والخليجي، والاهتمام أكثر بقضايا التنمية والإصلاح، وهو ما سينعكس تراجعاً في الإنفاق على التسلح، وسيعزِّز فرص الإصلاح السياسي في دول المنطقة، بالإضافة الى أنَّ العلاقات السعودية التركية سوف تتطور بشكل إيجابي على جميع المستويات، وسيكون هناك تنسيق على مستوى رفيع بين البلدين بما يخدم مصلحة المنطقة .

و يرى الباحث أنَّ سيناريو استمرارية الأزمة هو السائد، وعلى ضوئه يحتمل أنْ تكون المنطقة على النحو التالي:

أ- تزايد احتمالات التدهور فى بعض المجالات، لكن دون أن تصل الأمور إلى حدِّ السيناريو الكارثي، إلا إذا اندلعت حرب بالصدفة لأخطاء في الحسابات، وهناك إشارات إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في العراق لفترة من الزمن، حتى وإن استمر العراق موحداً، وكذلك الحال في سورياولبنان.

ب- استمرار الخلل الاستراتيجي في بعض موازين القوى في المنطقة لمصلحة إيران، واستمرار الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، ولو بحجم أقل في بعض الدول.

ج- التنافس الفكري بين النظام التركي والإيراني، وكذلك التنافس التاريخي بينهما على بسط النفوذ في المنطقة يجعل من الحكومة التركية البحث بكل جدية في تعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي، وبالذات مع المملكة العربية السعودية. ولتجنب تبعات هذا السيناريو، فقد رأى الباحث أن تقوم المملكة العربية السعودية بعدة إجراءات، وهي على النحو التالي :

١. تعزيز التعاون والتنسيق في ما بينها وبين تركيا، وبخاصة في مجالات الأمن والدفاع، فهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز قدرتها الذاتية على حماية أمنها ومصالحها في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة.

٢. ومن المهم أن تتحسب المملكة العربية السعودية لاحتمال اندلاع حرب جديدة في المنطقة، ربما لأخطاء في الحسابات، كما سبق القول، بما يتضمنه ذلك من ضرورات لبلورة خطط للتعامل مع التداعيات المحتملة لهذه الحرب فى حال نشوبها.

٣. كما يستدعي قيام المملكة العربية السعودية، أكثر من أي وقت مضى، بتنسيق سياساتها في شأن التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية من ناحية، وتعزيز علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى، كالصين، وروسيا، واليابان، والاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى، وكذلك مع الدول ذات قوى إقليمية في المنطقة كتركيا.

٤. من المهم أن تقوم المملكة العربية السعودية بتنويع مصادر دخلها وتعزيز قدراتها الإنتاجية، مستفيدةً من ارتفاع أسعار النفط وما يوفره لها ذلك من مصادر مالية تتيح لها توسيع دائرة خيارتها الاقتصادية.

الرؤية المستقبلية في العلاقات بين السعودية وتركيا

إنَّ مستقبل العلاقات بين السعودية وتركيا وفق المنظور الزمني القادم يميل إلى التقارب أكثر فأكثر، وذلك رغبة من المملكة العربية السعودية في توثيق علاقاتها المستقبلية مع تركيا، بناءً على بعض المعطيات التي تراها السعودية في الجانب التركي، وأهمها(الحضرمي، ٢٠١٠م، ص ٤٨٨-٤٩٠):

١-استجابة تركيا للجهود الهادفة لتحقيق تسوية شاملة للمشكلة الفلسطينية.

٢-تحسُّن سمعة تركيا في العالمين العربي والإسلامي، حيث صارت اليوم أفضل من أي يوم آخر في تاريخ الجمهورية التركية.

٣-تمتُّع الإسلام في تركيا بالمصداقية، وهذا ما سيعطي الإسلام دوراً مهماً في الحياة العامة في تركيا، وهو إسلام معتدل.

٤-ضمان عدم دخول تركيا في عداوات مباشرة مع الجوار العربي، ولكن مع محاولة الاحتفاظ بالسيطرة والتفوق العسكري.

٥-تراجع العلاقات التركية – الإسرائيلية بالحجم الذي يحقق مصالح العالم العربي، وخصوصاً في مجال القضية الفلسطينية.

٦-تجاوز مبدأ العلاقات الأحادية مع الغرب الذي أدى إلى أن تهمل تركيا طوال سبعة قرون التعامل الطبيعي مع العالمين العربي والإسلامي؛ بسبب عقدتها بأنَّ العرب هم أحد اسباب انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

٧-الاطمئنان إلى استمرارية تحسُّن العلاقات مع تركيا والتي بدأها "نجم الدين أربكان" رئيس وزراء تركيا الأسبق، وحيث سار على نهجه نخبة من تلاميذه بعد تسلُّم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا "فقد حاول أربكان تحسين العلاقات مع الدول العربية والإسلامية منذ عام (١٩٩٦م)" (مركز الدراسات المتخصصة، ٢٠٠٦م،ص٣٥).

وإنَّ ما ينطبق على مستقبل العلاقات بين السعودية والتركية، ينطبق أيضاً على العلاقات الخليجية التركية، خصوصاً وإنَّ المملكة العربية السعودية تعتبر الطرف الأقوى والأهم جغرافياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وإنَّ مستقبل العلاقات التركية الخليجية بصفة عامة يحكمها عاملان أساسيان:

العامل الأول : الوضع التركي الداخلي، ومدى تأثير التيار الإسلامي بقيادة حزب التنمية والعدالة بزعامة طيب أردوغان الذي يقف إلى جانب القضايا العربية والإسلامية في المحافل الإقليمية والدولية، ويدعو إلى التقارب مع العالمين العربي والإسلامي، مع الاحتفاظ بعلاقات قوية مع الغرب.

العامل الثاني : على مستوى المنطقة وما تشهده من تطورات استراتيجية وعسكرية وأمنية في ظل نظام شرق أوسطي جديد، وما للدور التركي من آثار كون تركيا تعتبر طرفاً فاعلاً ومؤثراً وأحد المرتكزات التي يعتمد عليها الغرب في النظام الشرق أوسطي الجديد، لما تتميز به من موقع استراتيجي، وبعد بروز الدور التركي في الآونة الآخيرة، ومحاولتها التوسط في أهم قضايا الشرق الأوسط (مجلس التعاون، ٢٠٠٩م،ص٣٩-٤٠) هذا وإنَّ تركيا تملك من الإمكانيات العسكرية، والعلاقات المتوازنة مع الشرق والغرب ما يعــزِّز الدور التركي الحاضر والمستقبلي في المنطقة.

التصور الاستراتيجي للعلاقات السعودية – التركية

من الواضح أنَّ السعودية وتركيا طرفان إقليميان مهمان في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط، ولا يمكن إهمال بعضهما البعض، أو تأجيل التفاهم والتقارب فيما بينهما، خصوصاً وإنَّ حجم التأثير الذي خلفته صدمة الحرب العالمية الأولى على الطرفين قد تلاشى، والذي أدى إلى إنهاء السيطرة العثمانية على جزيرة العرب خاصة، وشرقي العالم العربي عامة.

تواجه الحلول الاستراتيجية في العلاقات السعودية – التركية عدداً من

الاحتمالات، لعلّ من أهمها:

١. اعتماد العامل الحضاري المشترك (والذي يمثل الثقافي والديني) لتوطيد العلاقات السعودية – التركية:

يدفع اعتماد الحل الثقافي الحضاري بين السعودية وتركيا إلى وضع بعض التصورات الاستراتيجية التي تستفيد من حالة التقارب الراهنة بين الدولتين، تلك التصورات التي يجب أن تقوم على إرساء أسس راسخة للتعاون والحوار المثمر.

التصور الأول : تعزيز دور مراكز الأبحاث والدراسات والمنح الجامعية الدراسية المتبادلة " ففي هذا الصدد ثمة من يقترح على مراكز الأبحاث لدى الجانبين الاهتمام بالحوار حول منهجيات التاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى، وحقولها وميادينها العملية في المجتمعات السعودية والتركية، وفي إطار معرفي متكامل لا يتقيد حرفياً بالاختصاصات الحديثة" (معوض، وآخرون، ٢٠١٢م،ص١٢١) إنَّ هذا التصور يوجِّه العلاقة بين السعودية وتركيا وجهة علمية بحتة تستند إلى الجانب الثقافي الحضاري.

التصور الثاني : تنشيط الترجمة المباشرة بين اللغتين العربية والتركية "حيث تتم ترجمة الأعمال في كل منهما إلى لغة أوروبية أولاً، ثم تكون الترجمة الثانية إليهما" (معوض، وآخرون، ٢٠١٢م،ص١٢١) وهو ما يساهم في التواصل والتفاهم والاطلاع على الأعمال الفنية والعلمية ومتابعة مستجداتها بين الشعبين السعودية والتركي.

وأمام هذين التصورين لابدَّ من مأســــــسة اللقاءات العلمية والثقافية السعودية التركية، لإبعاد التصورين عن التوقف المتكرر أو الكلي. "فالتوصية الصادرة عن المؤتمر العربي – التركي الذي انعقد في بيروت برعاية مركز دراسات الوحدة العربية في نوفمبر (١٩٩٣م)، والتي نصَّت على عقد المؤتمر الثاني في إستانبول عام (١٩٩٥م) لم تنفذ، ويمكن الإشارة إلى محدودية إسهام

راس المال العربي والتركي في تشجيع الحوار العلمي والأكاديمي بين هاتين الدائرتين، إذ هما غائبان عن إدراك أهمية التفاعل الثقافي والحضاري بين الأمتين حاضراً ومستقبلاً" (معوض، وآخرون، ٢٠١٢م،ص١٢١).

ومن الجدير بالذكر أنَّ تقاعس رأس المال عن القيام بهذا الدور المستقبلي أفسح المجال واسعاً أمام المؤسسات الأوروبية والأمريكية للقيام بهذا الدور، واستقطاب النخبة العربية والتركية، وهي نخبة مثقفة متميزة.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أنَّ العناية بالوسائل الإعلامية ضروري لتعزيز دور مراكز الأبحاث العربية السعودية، والتركية، فمن الواجب على تلك الوسائل الإعلامية أن تنشر الوعي بالتاريخ المشترك والذات الإسلامية الواحدة، وذلك من خلال بعض الأعمال الفنية والمجلات الثقافية ومواقع الإنترنت والمطويات أو النشرات الثقافية البسيطة. إنَّ اعتماد المدخل الثقافي – الحضاري لتوطيد العلاقات السعودية التركية يفيد في وضع تصورات استراتيجية مستقبلية تخدم الطرفين، والطرفان يمثلهما الشعب والدولة.

٢. اعتماد الأسس الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في العلاقات بين السعودية وتركيا:

يعتبر اعتماد الأسس الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بمثابة الحل الآخر في العلاقات السعودية التركية، وهي أسس متكاملة ومتضافرة، دون الاهتمام بتقدم بعضها على بعض في ظرف ما.

الأساس الأول: هو الأساس الاقتصادي الذي يدخل في رسم العلاقة بين السعودية وتركيا، حيث يمثِّـــــل بُعداً استراتيجياً مهماً وحيوياً.

إنَّ تركيا بحاجة ماسة إلى اقتصاد فعَّال يدعم قوة الجمهورية التركية، وإنَّ توجُّهها إلى علاقات اقتصادية متينة مع السعودية خاصة، ودول مجلس التعاون الخليجي عامة ما يعطيها فضاء رحباً، خصوصاً وإنه كان على تركيا ومنذ زمن "

أن تنمو وتتطور بسرعة في المجال الاقتصادي، فهي مازالت بعيدة جداً عن المستوى الاقتصادي الذي يؤمِّن مستوى معيشة مرتفع لكل السكان، وكان لزاماً عليها لكي تحقق مطالبها في التصنيع، أو التطور، والنمو الاقتصادي أن تتَّـــجه مباشرة إلى الشعب الباحث عن فرص عمل جديدة، ولديه الرغبة الملحة في النهوض اقتصادياً" (القطوري، ٢٠٠٦م، ص٢٤٧).

وهناك أمرٌ لابد من التنبه إليه، وهو " أنه بالرغم من تنامي العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، إلاَّ أنَّ حجم تجارة تركيا مع الدول العربية والإسلامية يحتلُّ مرتبة الشريك التجاري الثاني بعد الاتحاد الأوروبي، وقبل الولايات المتحدة" (الحضرمي، ٢٠١٠م،ص٥٣٣) لذا فإنَّ فرصة ترسيخ ودعم العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية "الجيو اقتصادية" بين السعودية وتركيا أمرٌ ضروري ومهم.

وبما أنَّ السعودية تمثّـــل إحدى أهم دول مجلس التعاون الخليجي، فإنَّ علاقات اقتصادية منتظرة بين تركيا ودول المجلس وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، أمرٌ واردٌ بقوة، كما ذكرنا سابقاًفي الفصل الرابع؛ لأنَّ الإمكانيات والظروف التاريخية التي تمرُّ بها الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة أكثر من غيرها، وإنَّ دول المجلس تعتبر تركيا منفذاً لاستثمار أموالها الفائضة من النفط، وكذلك تصدِّر نفطها وغازها وبضائعها، عبر تركيا، للأسواق الأوروبية.

وعليه فإنَّ الطرفين محتاجٌ كلٌّ منهما للآخر، وبالتالي لابد من تطوير هذه العلاقات وتحسينها تركيا من جهة، والسعودية ودول المجلس من جهة أخرى بالوسائل التالية(مجلس التعاون، ٢٠٠٩م،ص٤٩):

١. توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة بين الجانبين.

٢. تطوير وسائل النقل، بما فيها إقامة سكك حديد.

٣. توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة والاستثمار.

٤. تشكيل مجلس للتعاون الاقتصادي، تحت إشراف رجال الأعمال والقطاع الخاص لبحث أوجه التعاون والعلاقات الاقتصادية.

في تحليل منطقي للتبادل التجاري بين السعودية وتركيا وخلال عشر سنوات يتبين أنَّ حجم التبادل التجاري في حالة تصاعد مستمر، كما ذكرنا سابقاً في الفصل الرابع، فقد صعد من مئات ملايين الدولارات إلى مليارات الدولارات، وهو ما يخدم مصلحة الطرفين وشعبيهما الصديقين.

الأساس الثاني: هو الأساس السياسي الذي يرسم العلاقات بين السعودية وتركيا، ويمثل بُعداً مهماً ومؤثراً على مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، والعسكرية، سواء كانت دول المجلس بصورتها الجماعية تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبصورتها الانفرادية، حيث أصبحت تقيم علاقات دبلوماسية مع الجمهورية التركية، وتوجد سفارات لكل طرف في عاصمة الطرف الآخر.

إنَّ تركيا وما تشكله من موقع جغرافي، وكذلك المملكة العربية السعودية وأهميتها الاستراتيجية، يدفع إلى التعاون الاستراتيجي بينهما.

وعندما يكون الحديث عن العلاقات السياسية بين السعودية وتركيا، فإنَّ من الضروري توضيح الفارق بين تركيا العلمانية الكمالية، وبين تركيا الحديثة والمعاصرة فقد كانت السياسة الخارجية لتركيا العلمانية تقوم على قطع صلتها بكل ما هو إسلامي، بينما السياسة الخارجية لتركيا المعاصرة تقوم على إقامة العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي، ومنذ تولّي حزب العدالة والتنمية، والبعد السياسي العربي – التركي يأخذ مداه الاستراتيجي، خصوصاً بين السعودية وتركيا " وطوَّر حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى رئاسة الحكومة بمفرده رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية، وقد تمَّ التعبير عن هذه الرؤية الجديدة بـــ "العمق الاستراتيجي"،

وعملت حكومة العدالة والتنمية على تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية من خلال مفهوم متعدِّد الاتجاهات في سياستها الخارجية، واتباع منهجية الطرق الدبلوماسية ومخاطبة جميع الأطراف وجهاً لوجه من أجل التوصل إلى حلول لقضايا المنطقة" (معوض، وآخرون، ٢٠١٢م، ص٢٠٠) ومن المؤكد وضوح الرؤية المستقبلية للعلاقات السعودية – التركية بناء على تلك المعطيات السياسية، لذا ينبغي على تركيا أنْ تحافظ على انتهاج الأسلوب الدبلوماسي الدقيق والمتوازن في التعامل مع جميع القضايا التي من شأنها تدعم العلاقات السعودية التركية، ومن بينها علاقة تركيا مع إيران، إضافة على سوريا والعراق وغيرهما من الأقطار العربية، والإقليمية في المنطقة.

إنَّ الرؤية المستقبلية للعلاقات السعودية – التركية تتميز بالإيجابية والتفاؤل، وتعتمد "على إنتاج سياسات تستطيع أن تشكّل نظاماً جديداً في المنطقة، وفي هذا الإطار فإنَّ تركيا تعتبر صاحبة وضعية استراتيجية ضمن مجال تطوير تعاون سياسي متعدِّد الاتجاهات وتحقيق الاستقرار والسلام في النظام العالمي، لذا فإنَّ تركيا والسعودية تعملان في المنطقة على إنتاج سياسات متوازنة تعمل على تطوير مفهوم نظام إقليمي جديد يقوم على فهم أمني مشترك، وحوار سياسي من مستوى رفيع" (معوض، وآخرون، ٢٠١٢م،ص٢٠٣).

الأساس الثالث: وهو الأساس الاستراتيجي في العلاقات السعودية التركية، يحدِّد المسار الذي ترغب فيه الدولتان السعودية وتركيا، في علاقاتهما الجيواستراتيجية المستقبلية، وهو مسار العلاقات والتعاون والتنسيق.

- **العمق الاستراتيجي السعودي:**

تتمتَّع المملكة العربية السعودية بعمق استراتيجي متشعِّب الاتجاهات، فهي

ذات بُعدٍ جغرافيٍّ يتمثَّل بالموقع المتميِّز المطلّ على الخليج العربي والبحر الأحمر، والقرب من مضيق هرمز، وقناة السويس، إضافة إلى مضيق باب المندب، وهي ذات بعد ديني، فهي قبلة المسلمين ومهوى أفئدتهم، وذات بعد اقتصادي، فهي تمتلك أضخم الثروات النفطية الاستراتيجية.

إذاً فلا غرابة أن تتمتَّع المملكة العربية السعودية بعمق استراتيجي متميِّز؛ الأمر الذي جعل السياسة الخارجية السعودية تتميَّز بعددٍ من المزايا والثبات والاستدامة، لذا " فإنَّ إدراك المملكة للترابط بين عناصر العالم المعاصر ووحدة القضايا المشتركة التي يواجهها المجتمع الدولي، وضرورة دعم الاستقرار واستتباب الأمن هو منطلق علاقات المملكة مع أكبر الدول الريادية، وكذلك مواقفها حيال القضايا العالمية المعاصرة الشاملة"(كوساتش، وميلكوميان، ٢٠٠٥م، ص٣٤٤).

إنَّ الدول الريادية هي الدول الأهم عالمياً تنتظم بينها وبين المملكة علاقات مهمة كالولايات المتحدة الأمريكية، والبلدان الغربية، وتركيا وغيرها، ولطالما كان هدف السياسة الخارجية السعودية ذات العمق الفكري المنطلق من العمق الاستراتيجي للمملكة هو " بلوغ أقصى حد من وحدة الأقطار العربية والإسلامية، أو إحلال الوئام بين دول العالم الإسلامي على أساس توجُّهات العقيدة الإسلامية الداعية إلى تطبيق مبادئ التضامن والتعاضد والشورى في ممارساتها السياسية على جميع الأصعدة، وصولاً إلى تخلّي هذه الدول عن التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لبعضها البعض" (كوساتش، وميلكوميان، ٢٠٠٥م، ص٢٦) هذه هي المملكة العربية السعودية، التي باتت أكثر قرباً من تركيا.

الشكل رقم (١٢)

الشكل يوضِّح أبعاد العمق الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية



المصدر: من عمل الباحث.

- **العمق الاستراتيجي التركي:**

لقد تغيَّرت الرؤية الإستراتيجية لتركيا إلى حدٍّ بعيد بعد تغير التوازنات العالمية والإقليمية عقب انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وكغيرها من الدول "تأثرت تركيا بموجة التغير هذه، وهو ما انعكس على استراتيجيتها المتعلقة بالمناطق والأحواض البرية والبحرية والقاريّة القريبة" (أوغلو، ٢٠١٠م، ص٢٤٧).

ولقد اكتسبت تركيا إمكانيات استراتيجية ملموسة حين شرعت في تفعيل عناصرها الجغرافية والتاريخية، وتكثيف تفاعلاتها الثقافية وإحياء حضارتها الأصيلة "فالمجتمعات التي تستطيع أن تحوّل معاييرها الثقافية الخاصة إلى قيم عالمية في القرن الواحد والعشرين، لن تحقق لنفسها اعتباراً دولياً فحسب، بل وإمكانيات لانفتاح استراتيجي مهم" (أوغلو، ٢٠١٠م، ص٢٩٥).

ويرى الباحث أنَّ العمق الذي تمتلكه تركيا في الشرق يعبِّر عن عمق استراتيجي كبير، ويجب على تركيا أن تستغل علاقتها مع منظمة التعاون الإسلامي بشكلٍ مناسب، وتستفيد منها في تفعيل علاقتها بالمملكة العربية السعودية خاصة، ودول مجلس التعاون العربي الخليج عامة، وعليها أيضاً أن تلعب دور الجسر الاستراتيجي في العلاقات الإقليمية والدولية، ولعلَّ ما يدلِّل على العمق الاستراتيجي التركي هو مبادرة تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب إلى توسيع علاقاتها في العديد من الدوائر الإقليمية في منطقة الخليج العربي، ومنطقة الشرق الأوسط، وفي آسيا .. وهو ما عزَّز من هيبة ومكانة تركيا في العديد من الدوائر الإقليمية والدولية.

الشكل رقم (١٣)

الشكل يوضِّح العلاقات التركية الجديدة



الشكل من عمل الباحث

وبناءً على هذين العمقين الاستراتيجيين السعودي والتركي، فإنَّ الرؤى المستقبلية تشير جميعها إلى التلاقي التام، حيث وجد كل من العمقين المذكورين ضالته المنشودة في الآخر؛ ما يؤدي إلى تفعيل العلاقات المستقبلية بصورة أفضل، وبناء جسر من التفاهمات المستقبلية، والمصالح المشتركة التي تنعكس على الشعبين المسلِمَين الشقيقين السعودي والتركي؛ ممَّا يؤدي إلى العديد من الانعكاسات الإيجابية على بقية دول مجلس التعاون الخليجي ودول العالمين العربي والإسلامي.

ويدلُّ الواقع الفعلي للعلاقات المستقبلية بين السعودية وتركيا أن خططاً استراتيجية مشتركة بين الدولتين سترى النور خلال عقود قادمة في القرن الحادي والعشرين على الأقل.

خاتمة:

إنَّ التطلع التركي نحو الغرب لم ينجح في الإلغاء الرسمي والفعلي؛ لارتباطات تركيا الجغرافية والاقتصادية، فتركيا ما تزال غير مقبولة فعلياً ضمن كيان اقتصادي أوربي غربي، ممَّا يدفع إلى القول بأنَّ تركيا ستعمد إلى تكثيف علاقاتها الاقتصادية بدول الخليج العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، كتعويضٍ لها عن التوجُّه غرباً.

هذا في الوقت الذي لا ترغب فيه دول الخليج العربية أن تكون علاقاتها الإقليمية والدولية ضمن منظور أحادي، أي عدم انفراد العلاقات مع تركيا فقط، فهناك توازنات إقليمية ودولية لابدَّ منها.

كما إنَّ تركيا تطمح إلى توظيف علاقاتها الاقتصادية باتجاهات أخرى يمكن أن تمتدَّ لتصُبَّ في تعظيم الانتشار الإقليمي التركي.

وهذا أيضاً يصبُّ في الفهم المتبادل لدوافع الطرفين السعودي والخليجي العربي من جهة، والتركي من جهة أخرى.

ولابدَّ من أن تكون بعض القضايا سبباً في دعم العلاقات السعودية التركية خاصة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والأزمة السورية والأمن الإقليمي، والأمن المائي، وحتى الطموحات الإيرانية في المنطقة يجب أن تكون سبباً في علاقات واضحة بين الطرفين تعود على المنطقة بالأمن والسلام.

إنَّ المتوقع للعلاقات السعودية التركية أن تقعَ ضمن الحيِّز الاستراتيجي السعودي، والحيِّز الاستراتيجي التركي، وهذا التوقع لابدَّ وأن يعتمد على بعض الأسس، والتي من أهمها الاعتماد على الدبلوماسية الهادئة، وضبط النفس، والتحرُّر من الضغوط ، والمملكة العربية السعودية قدوة في ذلك؛ لأنها تتمتع بسياسة خارجية مميَّزة مبنية على سياسة حسن الجوار والعلاقات الجيدة مع الدول الصديقة، وهي سياسة وضع أسسها المغفور له الملك عبدالعزيز رحمه الله ، ولا

تزال سياسة المملكة تسير في نفس الاتجاه وبنفس المبدأ، ولابد من أن تستندَ السياسة الخارجية في تنظيم العلاقات مع تركيا من خلال المصالح المشتركة.

إنَّ التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة لعبت دوراً كبيراً في دفع العلاقات السعودية التركية قُــدماً إلى الأمام؛ لأنها فتحت المجال أمام النخبة السياسية الجديدة الحاكمة في تركيا إلى اتباع سياسات خرجت عن النطاق المألوف، وتوجَّهت به نحو نطاق مقبول من قبل جميع دول المنطقة، وبذلك باتت العلاقات السعودية التركية مثلاً يُحتذى في المنطقة، سواء على الصعيد الخليجي، أو الصعيد الشرق أوسطي. ولقد فتحت تلك العلاقات المميزة صفحة مشرقة جديدة في المنطقة، حتى إنَّ تلك العلاقات باتت علاقات محترمة ينظر إليها الجميع على أنها إيجابية ومتوازنة وتوافقية.

التوصيات

لا شكَّ أنَّ الأبعاد الجغرافية، والجيوسياسية، والتاريخية، والجيوثقافية، والجيو اقتصادية، تشكل المحاور الأساسية للاستراتيجية الشاملة في العلاقة بين المملكة العربية السعودية وتركيا، إضافة إلى التوافق حول الرؤى السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتعاون الثنائي في مختلف القضايا.

ونظراً لأهمية إدامة العلاقات بين السعودية وتركيا يوصي الباحث بما يلي :

١. استمرار تنشيط العلاقات السعودية التركية، ودعمها بالاجتماعات المتكررة، وبالاتفاقيات الثنائية؛ بهدف ضمان إرساء علاقات متميزة تكون قدوة لدول مجلس التعاون الخليجي.
٢. الاستفادة من سلبيات التأخُّر في تحسين وتطور العلاقات السعودية التركية، وتحويلها الى مسارات إيجابية.
٣. دعم المملكة العربية السعودية للتحوُّل التركي، نحو الانفتاح الاقتصادي والتقارب مع الدول العربية، وخصوصاً دول الخليج العربي .
٤. تنشيط الدبلوماسية السعودية للعمل على وأدِ الأزمات التي استمرت لعقود عدة بين تركيا وسوريا والعراق بسبب السياسات المائية التي كثيراً ما كانت تؤدي إلى توتر العلاقات بين الأقطار الثلاثة التي يجري فيها نهرا دجلة والفرات، والاستمرار بسياسة تصفير المشاكل.
٥. أن لا يكون موضوع تغريب تركيا سبباً في ابتعادها عن دول المنطقة، سواء في منطقة الخليج العربي، أو الشرق الأوسط، لذا لا بدَّ من تعزيز العلاقات مع تركيا عن طريق منظمة العالم الاسلامي وتفعيل دور تركيا داخلها.
٦. دفع العلاقات الاقتصادية بين تركيا والسعودية إلى مستوى القمة؛ لأنَّ إمكانيات تركيا الاقتصادية تلائم السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وتكون منفذاً

للفوائض المالية السعودية التي تبحث عن فرص استثمار آمنة.

٧. جعل تركيا جسراً للتواصل الحضاري بين المملكة العربية السعودية والعالم العربي ودول العالم.

٨. دعم واستمرار التنسيق السعودي والتركي لوضع سياسة مشتركة لمواجهة السيناريو الإيراني القائم على استمرار تهديدات إيران للمنطقة.

٩. فتح الأبواب لاستقبال العمالة التركية للعمل في المملكة العربية السعودية.

١٠. إعادة هندسة العلاقات السعودية – التركية كلما أمكن ذلك؛ لضمان استمرارية العلاقات المميزة بينهما، ولتنقيتها وتطويرها باستمرار.

١١. تفعيل دور المطبوعات العربية والتركية مع ترجمتها؛ لترسيخ التعاون العلمي بين السعودية وتركيا؛ من أجل أن يكون هناك تقارب في الثقافة بين البلدين .

١٢. العمل بأن تنأى السياسات التركية والعربية عن التطرف القومي؛ لأنَّ التطرف القومي لا يجلب إلاَّ التباعد والتصادم، خصوصاً وإنَّ التطرف القومي التركي في السابق قد جلب الشكوك والحذر والخوف من الآخر.

١٣. نزع أي مضمون سياسي لمشروع نقل المياه من تركيا إلى السعودية ودول الخليج عبر الصحراء، وجعل مضمون المشروع يقوم على أسس من الصداقة والتجارة والتعاون، بعيداً عن الاستغلال والتسييس.

١٤. دعم تعليم اللغة التركية في المملكة العربية السعودية، ومعاهد أخرى لتعليم اللغة العربية في الجمهورية التركية .

١٥. تخصيص مقاعد جامعية لطلبة أتراك في الجامعات السعودية، خصوصاً في مجال الدراسات الإسلامية والعربية.

١٦. دعم التعاون والاستثمار المشترك بين قطاعي الأعمال في المملكة العربية السعودية وتركيا؛ لاعتماد تنفيذ رحلات عمل إلى تركيا تتضمن

لقاءات عمل مع كبار رجال الصناعة والتجارة من الأتراك.

١٧. تحقيق مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي لكلا البلدين السعودية وتركيا.

١٨. تطوير العلاقات السعودية – التركية ؛ لتكون مثلاً يُحتذى به لدى دول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية الأخرى؛ لكون هذه العلاقات موضوعية وإيجابية وتتطور باستمرار .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع

أولاً–المراجع العــربية:

أوغلو، أحمد داود (٢٠١٠م) ،**العمق الاستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** (ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبدالجليل) بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

أوغلو، أكمل الدين إحسان ، و أبو العزيز، محمد صفي الدين (٢٠٠٣م)، **العلاقات العربية– التركية**– ج٢– معهد البحوث والدراسات العربية من المنظورين العربي والتركي.

أوزتورك، مصطفى،**العلاقات التركية السعودية في إطار عهد الملك فيصل بن عبد العزيز/** عضو هيئة التدريس في قسم التاريخ بجامعة الفرات، ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط.

باركي، هنري ج (١٩٩٩م)،**الجار القلق – دور تركيا في الشرق الأوسط،** (ترجمة: مكتب الآفاق المتحدة للاستشارات العلمية والتقنية).

باكير، علي حسين (٢٠١٢م)،**التحول التركي تجاه المنطقة العربية،** عمَّان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

بكر أحمد، حسين (٢٠٠٠م)، **العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل،** أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ب. كوانت، وليام (١٩٩٦م)،**الشرق الأوسط على حافة الهاوية، فرص التغيير في القرن الحادي والعشرين،** العدد (٥) ترجمات استراتيجية ، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

تركماني، عبدالله (٢٠١٠م)،**تعاظم الدور الإقليمي لتركيا،** تونس، دار نقوش

عربية.

الحريري، محمد سرور(٢٠١٢م) ،**إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

الحضرمي، عمر(٢٠١٠م) ،**العلاقات العربية التركية**، عمَّان، دار جرير للنشر والتوزيع.

الخزرجي، ثامر كامل(٢٠٠٥م) ،**العلاقات السياسية الدولية واستراتيجة إدارة الأزمات**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الخفجي، زين الدين (٢٠٠٩م) ،**الاستراتيجيات السياسية وأثرها في تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث**، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

روبنس، فيليب (١٩٩٣م) ،**تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، قبرص – دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث.

زاد، زلمي خليل وآخرون (١٩٩٧م) ،**التقييم الاستراتيجي**، دراسات مترجمة ٥، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

السبعاوي، عوني عبدالرحمن ، و النعيمي، عبدالجبار عبد مصطفى، (٢٠٠٠م) ،**العلاقات الخليجية – التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل**،أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد(٤٣).

سليم، محمد السيد (٢٠١٠م)، **الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي** ، وموقع تركيا منها، مجلة المستقبل العربي ، بيروت،العدد(٣٨٢).

شكارة، أحمد (٢٠٠٣م) ،**إيران والعراق وتركيا، الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الشمري، عبد الله بن هاجس(١٤٣٢هـ) ،**أسباب ودوافع التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه قضايا المنطقة**، الرياض، جامعة الملك سعود سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية .

الشمري، منصور بن زويد بن لافي(٢٠١٢م) ،**رؤية استراتيجية للعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران**، الرياض.

صالح، يسري مهدي (٢٠١١م) ،**السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

ضاهر، مسعود وآخرون(١٩٩٥م) ،**العلاقات العربية – التركية**، بيروت.

عبد الفتاح، بشير (٢٠٠٩م) ،**السياسة الخارجية التركية – منطلقات وآفاق جديدة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٧٧).

عزباوي، يسري أحمد وآخرون(٢٠٠٨م) ،**العلاقات التركية- العربية، فرص للتقارب التركي –الخليجي** ، مجلة التعاون- ديسمبر- العدد(٦٦).

العلي، خالد إبراهيم وآخرون(١٣١٩هـ-١٤١٩هـ) ،**السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام** ، الرياض – معهد الدراسات الدبلوماسية.

الغادري، نهاد ،**السياسة الخارجية السعودية – الأهداف والأساليب**، الرياض، مكتبة جامعة الملك سعود.

فروان ، حسين احمد (٢٠٠٩م) ، **قواعد البحث العلمي وأساليب مناهج التحليل** ، طبعة جديدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ ، صنعاء ، (د . ن)

فولر، جراهام(٢٠٠٩م) ،**الجمهورية التركية الجديدة**، أبو ظبي، مركز

الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية.
القطوري ، أحمد ، الصفصافي (٢٠٠٦م) ،**التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة**، ج (١)، القاهرة، دار العلوم.
كامل محمد، ثامر، و سليم، نبيل محمد (٢٠٠٤م) ،**العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
كرامر، هاينتش (٢٠٠١م) ،**تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب: فاضل جتكر، الرياض، مكتبة العبيكان.
كوساتش، غريفوري، و ميلكوميان، ويلينا (٢٠٠٥م) ،**تطور السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.
كولوغلو، أورهان ، وآخرون(١٩٩٥م) ،**العلاقات العربية – التركية**، حوار مستقبلي – ط(١) – بيروت.
كيسنجر، هنري (٢٠١١م) ،**سنوات التجديد**، نقله إلى العربية: د. هشام الدجاني، الرياض – مكتبة العبيكان – الطبعة العربية الثالثة.
الكيلاني، هيثم (١٩٩٦م) ، **تركيا والعرب**، العدد (٦) أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
مجلس التعاون لدول الخليج العربية(٢٠٠٩م) ، الأمانة العامة – سلسلة المسيرة (٨) ، **العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية**، إدارة البحوث والدراسات.
محمد، علي ناصر(١٩٩٦م) ،**الأبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط**، العدد (٥)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، أغسطس.
محمود وآخرون، صدقي(٢٠٠٨م) ،**تركيا في السياق العالمي والأوروبي** ، مجلة التعاون – ديسمبر –العدد (٦٦).
المقدسي، محمد مفلح محمد (ب.ت)، **الأداب الشرعية والمنح المرعية** ، الجزء

(١) ، عالم الكتب
مصطفى، أحمد عبدالرحيم وآخرون(١٩٩١-١٩٩٣م) ،**العلاقات العربية التركية من المنظورين العربي والتركي**، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية – مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول.
معوض، علي جلال وآخرون(٢٠١٢م) ،**الثقافة ودراسات الشرق الأوسط**، أنقرة، المجلد الأول.
معوض، جلال عبدالله (١٩٩٨م) ،**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
الناصري، خليل إبراهيم(١٩٩٠م) ، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية**، بغداد – مطبعة الراية.
منشورات الوكالة العالمية (١٩٩١م) ،**تدخلات أميركا في البلدان الإسلامية – تركيا** ، من سلسلة وثائق وكر الجاسوسية ٤١، بيروت.
نوفل، ميشال (٢٠١٠م) ،**عودة تركيا إلى الشرق**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
نيوهاوز، جون (٢٠٠٤م) ،**العراق وإيران وتركيا، مقاربة إقليمية**، معهد الدراسات الدبلوماسية، مركز الدراسات الأمريكية- ملخص تنفيذي رقم (٩). وولفورد، وليم (٢٠٠١م): استقرار عالم القطب الواحد، دراسات عالمية – العدد ٣٦، أبو ظبي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ثانيا – الصحف عبر الإنترنت:

جريدة الرياض، العدد (١٣٩٢٧) ١١ أغسطس

٢٠٠٦ www.alriyadh.com

جريدة الرياض – العدد (١٥٩٤٥) ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢ م.

www.alriyadh.com

جريدة الرياض – العدد (١٦٠٤٨)١٤٣٣/٢٠١٢.

www.alriyadh.com

جريدة الرياض، العدد (١٦٠٥٣)٢٠١٢.

www.alriyadh.com/2012

جريد الرياض، العدد ١٦١٤٨، عبر الإنترنت،٢٠١٢.

www.alriyadh.com/2012

جريدة الرياض، العدد ١٦٠٠٤، عبر الإنترنت،٢٠١٢.

www.alriyadh.com/2012

جريدة الرياض، العدد (١٣٩٢٧) ١١ أغسطس

٢٠٠٦ www.alriyadh.com

جريدة الرياض – العدد (١٥٩٤٥) ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢ م.

www.alriyadh.com

جريدة الرياض – العدد (١٦٠٤٨)١٤٣٣/٢٠١٢.

www.alriyadh.com

جريدة الرياض، العدد (١٦٠٥٣)٢٠١٢.

www.alriyadh.com/2012

جريدة الرياض، العدد ١٦١٤٨، عبر الإنترنت،٢٠١٢.

www.alriyadh.com/2012

جريدة الرياض، العدد ١٦٠٠٤، عبر الإنترنت،٢٠١٢.

www.alriyadh.com/2012

جريد الرياض، العدد ١٦١٤٨، عبر الإنترنت،٢٠١٢.

www.alriyadh.com/2012

جريدة الرياض – العدد (١٥٩٤٥) ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢ م.

www.alriyadh.com

جريدة الرياض – العدد (١٦٠٤٨)١٤٣٣/٢٠١٢.

www.alriyadh.com

جريدة الرياض، العدد (١٣٩٢٧) ١١ أغسطس

٢٠٠٦www.alriyadh.com

جريدة الرياض، العدد (١٦٠٥٣)٢٠١٢.

www.alriyadh.com/2012

جريدة الرياض، العدد (١٦٠٥٣)٢٠١٢.

www.alriyadh.com/2012

جريدة الرياض، العدد ١٦٠٠٤، عبر الإنترنت،٢٠١٢.

www.alriyadh.com/2012

جريدة الشرق الأوسط – العدد (١٢١٢٩)، ٢٠١٢www.aawsat.com

جريدة المدينة ، العدد (٣٥١٠١٩) ٢٠١٢

www.al-madina.com

خالد بن سلطان، قفزة نوعية في مسار العلاقات السعودية التركية عبر الإنترنت، شبرقة. www.chibrracah/net

خير الله جلود، وإبراهيم خليل العلاف، العلاقات الخليجية التركية (١٩٧٣-١٩٩٠) دنيا الرأي- عبر الإنترنت.

شبكة أخبار النجف الأشرف،٢٠١٢، عبر الإنترنت.www.alnajaf.com

صحيفة الندوة – العدد (١٤٦٦)-١٤٣٤هـ/٢٠١٢م.

عبدالله هاجس الشمري، أسباب ودوافع التغير في السياسة الخارجية التركية تجاه قضايا المنطقة- بدون تاريخ.

عبدالله هاجس الشهري، المملكة وتركيا – علاقات استراتيجية وعمق تاريخي، الاقتصادية عبر الإنترنت.www.aleqt-com-2011

فيصل محمد الحمد، العلاقات التركية العربي، طموحات وتحديات، حزب الأمة، عبر الإنترنت.ميدل إيست أونلاين، الجيو بولتيك، والتحالف التركي السعودية في سوريا – عبر الإنترنت.www.middle-east.onine

صحيفة عكاظ (عبر الانترنت) (٢٠١٠م): خادم الحرمين الشريفين أكثر القادة العرب فهماً للحراك التاريخي في تركيا – الاثنين ١٤/٨/١٤٣١هـ-٢٦يوليو ، العدد (٣٣٢٦).

صحيفة عكاض- العدد(٣٤٧٢)١٤٣٢هـ -٢٠١٠م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101219/Con20101219389248.htm

ثالثاً – المراجع الأجنبية:

1- Akgun, Percinoglu, and Gundogar,**The Perception of Turkey in the Middle East**, Foreign Policy Analysis Series, Tesev Publications, 2nd edition, March 2010.

2- Al Sab'awi , Abdul RahmanAwni,**Turkey and Saudi Arabia: Aspects of Bilateral Relations**. Journal of the College of Humanities and Social Sciences, No. 23, Pages 59-83, 2000.

3- Taspinar ,Ömer,**Turkey's Middle East Policies Between Neo-Ottomanism and Kemalism** ,Carnegie papers, Carnegie Endowment for International Peace, No. 10, September 2008.

رابعاً – مواقع الإنترنت:

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=550974&issueno=11358

http://bahrain2day.com/forums/index.php?/topic/593319-caaiaa-caoicoi-ccaecie-caaeioo-yi-cauacthce-caouciie-caenssie-caencyiocn-iaia-ccoicae/

http://www.sauress.com/alhayat/28894

http://www.sauress.com/alhayat/218836

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=678576&issueno=12230

http://www.turkisharab.com/derasat/gulfiriyad.htm

http://www.aleqt.com/2011/01/10/article_489597.html

http://www.alriyadh.com/2009/02/05/article407302.html

http://www.alriyadh.com/2006/08/11/article178476.html

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/201110259362798688.htm
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/10/23/177724.h-tml
http://www.assafir.com/Error.aspx?ID=Edition
http://www.alyaum.com/News/art/38751.html
http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=reports&id=1472912&lim=75&lang=ar&tblpost=2013_06
http://www.mci.gov.sa/MediaCenter/News/Pages/n-02032011-0.aspx
http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=61384
http://www.alriyadh.com/2012/05/21/article737646.htm
http://www.alw6n.com/vb/showthread.php?t=432
http://www.4falcons.com/vb/archive/index.php/t-1466.html
http://www.mofa.gov.sa/m/ar/info/Pages/viewarticle.aspx?pageurl=/aboutKingDom/KingdomForeignPolicy/Pages/For-eignPolicy24605.aspx
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/asset-test-perspectives-on-the-benefits-of-americas-alliance-with-israel
http://sabq.org/vPXede
http://aviation-arab.com/showthread.php/768
http://www.masress.com/amwalalghad/41604
http://www.abegs.org/Aportal/Post/Show?id=18572&forumi-d=23

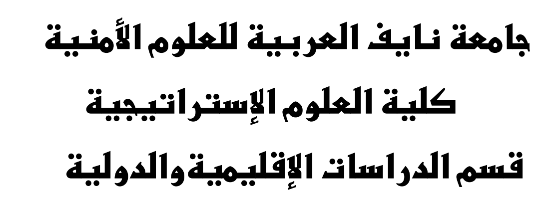
ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

استمارة المقابلة

رقم/





استمارة المقابلة

دراسة بعنوان

الأبعاد الاستراتيجية لتطوير العلاقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا

إعـــــداد

بندر بن عبدالله بن ناصر التركي

إشراف

د. عصام بن فاعور ملكاوي

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم الاستراتيجية تخصص الدراسات الدولية والإقليمية

الرياض
١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م

مقابلة

أستاذي الكريم ....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان: الأبعاد الاستراتيجية في تطوير العلاقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا.

وبصفتك خبير ومهتم في العلاقات الدولية، وبالذات ما يخص العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا، يشرفني اختيارك لإجراء مقابلة بهدف الحصول على إجابات لتلك التساؤلات للدراسة المطروحة.

وهذه المقابلة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: معلومات أولية.

والقسم الثاني: يتكون من مجموعة من الأسئلة التي آمل من سعادتك الإجابة عنها، وفق اختصاصك وخبراتك المقدرة.

لذا أرجو التكرم بالإجابة عن جميع التساؤلات. علماً بأنَّ المعلومات الواردة في هذه الاستمارة ستُعامل بسرية تامة، ولأغراض البحث العلمي فقط.

مع خالص احترامي وتقديري

الباحث

بندر بن عبدالله التركي

ج/ ٠٥٠٠٠٢٢٨٠٨

البيانات الأولية

الاسم :- ....

جهة العمل:-...

أولاً- نوع الوظيفة:

- دبلوماسي ☐ _ غير دبلوماسي ☐

ثانياً- التخصص:

- يُذكـر : ....

ثالثاً - مجال العمل : - عسكري ☐ - مدني ☐

- متعاقد ☐ - رجل اعمال ☐

رابعاً - المؤهل العلمي : - - بكالوريوس ☐

- ماجستير ☐ - دكتوراه ☐

- أخرى : أذكرها ....

خامسا - سنوات الخبرة:

١- من ١ سنة إلى أقل من ٥ سنوات. (   )

٢- من ٥ – أقل من ١٠ سنوات. (   )

٣- من ١٠ – أقل من ١٥ سنة. (   )

٤- من ١٥ سنة فأكثر . (   )

البيانات الاساسية

أخي الكريم أتمنى الإجابة عن التساؤلات التالية بما لديك من معلومات، أو وفق وجهة نظرك:-

١. بإيجاز ما رأيك في طبيعة العلاقات السعودية التركية الحالية؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٢. ما رؤيتك (من خلال خبرتك) للأبعاد الاستراتيجية المعاصرة لتطوير العلاقة بين كل من السعودية وتركيا ؟ (وفق الأبعاد التالية):-

- البعد السياسي:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

البعد الاقتصادي:

....

....

....

....

....

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

.. البعد العسكري والاستراتيجي:

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

………

- **البعد الاجتماعي والثقافي والديني:**

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

التعاون العلمي والتقني:

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……

٣. ما مدى فاعلية الجهود المشتركة بين كل من السعودية وتركيا في حل قضايا المنطقة؟ (منطقة الشرق الأوسط)

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٤. ما تقييم الواقع الحالي الذي ينعكس على تلك العلاقات على مستوى قضايا المنطقة؟

- **القضية الفلسطينية:**

....

....

....

....

....

....

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

الأزمة السورية:

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

……………………………………………………………

الأمن الأقليمي:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

الأمن المائي:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

المشروع النووي الإيراني:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٥. ما مستقبل العلاقة بين السعودية وتركيا في ضوء المتغيرات الإقليمية ؟

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

…………………………………………………………

…………………………………………………………

٦. في ظل ازدياد قدرات دول مجلس التعاون الخليجي ، ما هو تأثير المجلس في حال تحوله الى اتحاد على العلاقات السعودية التركية ؟

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

…………………………………………………………

٧. اذكر بعض مقترحاتك التي من شأنها أن تسهم في تطوير العلاقة بين السعودية وتركيا .

…………………………………………………………

…………………………………………………………

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

وشكرا لتعاونكم

الباحث

ملحق رقم (٢)

الخرائط

المملكة العربية السعودية



معلومات عامة:

- المملكة العربية السعودية دولة عربية، وهي عضو مؤسس في جامعة الدولة العربية، ودولة مسلمة وعضو مؤسس في منظمة التعاون الإسلامية، ودولة عالميــة ، فهــي عضو مؤسس أيضاً في هيئة الأمم المتحدة.
- تبلغ مساحة المملكة (٢.٢٥٠.٠٢٢كم٢) ويبلغ عدد السكان (٢٧.١٣٧.٠٠٠) نســمة تقريباً وفق إحصاء عام (١٤٣١هـ). وتقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا.
- تضم المملكة أهم المقدسات الإسلامية في العالم في كل من مكة المكرمــة والمدينــة المنورة.
- تربط قارات العالم الثلاث: آسيا، وإفريقيا، وأوروبا حيث تمر بها خطــوط الملاحــة العالمية الجوية والبحرية.

- تطل المملكة على جهتين بحريتين مهمتين، هما:

(١) الخليج العربي (٢) البحر الأحمر

و عاصمة المملكة السياسية مدينة (الرياض) تقع في وسط البلاد(http://www.mohe.gov.sa/ar/studyinside/aboutKSA/Pages/Geographical-Kingdom.aspx).

الجمهورية التركية



معلومات عامة:

- هي دولة يقع الجزء الأكبر منها في قارة آسيا، وجزء آخر صغير في قارة أوروبا. ويقع مضيقا البوسفور والدردنيل في أراضيها، مما يجعل موقعها إستراتيجياً ومؤثراً على الدول المطلّة على البحر الأسود.
- يحدها جورجيا وإيران وأرمينيا وأذربيجان شرقاً، العراق وسوريا والبحر المتوسط جنوباً، بحر إيجة واليونان وبلغاريا غرباً، البحر الأسود شمالاً.
- كانت تركيا مركزاً للحكم العثماني حتى عام (١٩٢٢م) إلى أن تم إنشاء الجمهورية التركية عام (١٩٢٣م) على يد مصطفى كمال أتاتورك.
- تبلغ مساحة تركيا حوالي (٧٧٩.٤٥٢كم٢).
- عدد السكان (٧٤) مليون نسمة حسب إحصاءات عام (٢٠٠٥م).
- العاصمة أنقرة.
- أهم المدن التاريخية: استانبول.
- تحتل تركيا المرتبة (١٧) في اقتصاد العالم.

التشكيلة العرقية: الأتراك، الأكراد، الزازيون، العرب، الشركس... الخ.(http://tr.mohe.gov.sa/AR/STUDYABOARD/ABOUTCOUNTRY/Pages/default.aspx)

ملحق رقم (٣)
المؤشرات الإقتصادية للبلدين ٢٠١٠ – ٢٠١١م

السعوديه
اصدار سنه ٢٠١٠



المساحة	٢ كيلو متر مربع	السكان تقدير سنة ٢٠١١ م	٢٦١٣١٧٠٣ نسمة
معدل نمو السكان تقدير سنة ٢٠١١ م	١.٥٣٦%	الناتج المحلي الإجمالي تقدير سنة ٢٠١١ م	٦٢٢.٥ مليون ريال
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	٣.٨%	مساهمه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي تقدير سنة ٢٠١٠ م	قطاع الخدمات : 35.4% قطاع الصناعة : 61.9% قطاع الزراعة : 2.7%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقدير سنة ٢٠١٠ م	٢٤.٢٠٠ مليون ريال		
القوى العاملة تقدير سنة ٢٠١٠ م	٧٣٣٧٠٠٠ نسمه	القوى العاملة حسب القطاعات تقدير سنة ٢٠١٠ م	قطاع الخدمات : 71.9% قطاع الصناعة : 21.4% قطاع 6.6%
معدل البطالة تقدير سنة ٢٠١٠ م	١٠.٨%		

			الزراعة :
معدل التضخم تقدير سنة ٢٠١١ م	%٥.٧	الميزانية العامة تقدير سنة ٢٠١٠ م	الإيرادات 185.1 مليار ريال المصروفات 173.1 مليار ريال
اجمالي الصادرات تقدير سنة ٢٠١٠ م أهم السلع المصدرة	٢٣٥.٣ مليار ريال الأسمدة المنتجات المكررة الزيت ومشتقاتة	أهم الدول او التكتلات التي تصدر لها	إمريكا % 12.2 اليابان % 15.3 كوريا الجنوبيه % 12.71 الصين 10.38 %
اجمالي الواردات تقدير سنة ٢٠١٠ م أهم السلع المستوردة	٩٩.١٧ مليار ريال الالات والأجهزةوالمعدات الكهربائية معدات نقل المواد الغذائية الأقمشةومصنوعاتها	أهم الدول او التكتلات التي تستورد منها	الصين 12.06 % ألمانيا % 7.67 اليابان % 6.15 إمريكا 12.32 %

المصدر : موقع مجلس الغرف التجارية– المؤشرات الاقتصادية

تركيا

اصدار سنه ٢٠١١



المساحة	٧٨٣ كيلو متر مربع	السكان تقدير سنة ٢٠١٢ م	٧٩٧٤٩٤٦١ نسمة
معدل نمو السكان تقدير سنة ٢٠١٢ م	%١.١٩٧	الناتج المحلي الإجمالي تقدير سنة ٢٠١١ م	١.٠٢٦ تريليون دولار
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	%٤.٦	مساهمه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي تقدير سنة ٢٠١١ م	قطاع الخدمات : 63.9% قطاع الصناعة : 26.9% قطاع الزراعة : 9.2%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقدير سنة ٢٠١١ م	١٤,٦٠٠ دولار		
القوى العاملة تقدير سنة ٢٠١١ م	٢٧٤٣٠٠٠٠ نسمه	القوى العاملة حسب القطاعات تقدير سنة ٢٠١٠ م	قطاع الخدمات : 48.4% قطاع الصناعة : 26.2% قطاع الزراعة : 25.3%
معدل البطالة تقدير سنة ٢٠١١ م	%١٠.٣		
معدل التضخم تقدير سنة ٢٠١١ م	%٧.٨	الميزانية العامة تقدير سنة ٢٠١١ م	الإيرادات 176.8 مليار

			دولار المصروفات 189.2 مليار دولار
اجمالي الصادرات تقدير سنة ٢٠١١ م	١٣٣ مليار دولار	أهم الدول او التكتلات التي تصدر لها	ألمانيا 9.6 % فرنسا 6.1 % إيطاليا 5.8 % العراق 5 %
أهم السلع المصدرة	الملابس المنتجات الغذائية المنسوجات معدات نقل		
اجمالي الواردات تقدير سنة ٢٠١١ م	٢١٢.٢ مليار دولار	أهم الدول او التكتلات التي تستورد منها	روسيا 14 % ألمانيا 10 % الصين 9 % إمريكا 6.1 %
أهم السلع المستوردة	المكائن الموادالكيميائية السلع الوسيطة الوقود		

المصدر : موقع مجلس الغرف التجارية – المؤشرات الاقتصادية